جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم والسياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغير: سوريا (دراسة حالة).

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب:

عبد الحليم لعفيفي

إشراف الأستاذ :

د. رابح زيغوني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
سليم حميداني	أستاذ محاضر (ب)	جامعة 08ماي1945 قالمة	رئيسا
رابح زيغوني	أستاذ محاضر(ب)	جامعة 08ماي1945 قالمة	مشرفا ومقررا
اليامين بن سعدون	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 08ماي1945 قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

الشكر والتقدير

بكل عبارات الشكر والتقدير يشرفني ويسعدني بعد شكر الله عز وجل أن أ تقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل، الدكتور / رابح زيغوني، الذي كان لتوجيهاته وملاحظاته النيرة الأثر في مساعدتي لإنجاز هذا البحث وفق أسس علمية سليمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الافاضل على جهودهم وملاحظاتهم المهمة التي لها الاثر الكبير في اثراء هذا البحث.

عبد الحليم لعفيفي

إهـــــــــــــداء

اهدي هذه الرسالة الى وطني الحبيب الذي ادعو الله عز وجل ان يحفظه ويحفظ رئيس بلادنا السيد/ عبد العزيز بوتفليقة، وقرة عيني ولدي محمد عبد العزيز حفظه الله ورعاه، كما أهدي هذه الرسالة الى والدي ووالدتي وأسال الله العلي القدير ان يحفظهما من كل مكروه، كما اهدي هذا العمل الى زوجتي الحبيبة التي وقفت معي وصبرت وتحملت غيابي الطويل في سبيل تحصيل العلم، والتي وفرت لي الجو المناسب لذلك. ارجو من العلي القدير ان يجزيها عني خير الجزاء، والى كل اساتذتي الكرام الذين لهم كل الفضل في نجاحي والى كل من وقف الى جانبي ودعمني حتى استمر في دراستي خاصة الزملاء في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول /- توجهات السياسة التركية نحو الشرق الأوسط في ظل نظرية العمق الاستراتيجي.

المبحث الأول/- الشرق الأوسط وأهمية العوامل الجيو استراتيجية.

المطلب الأول /- العامل الجيو بولتيكي.

المطلب الثاني /- العامل الجيو ثقافي.

المطلب الثالث /- العامل الجيواقتصادي.

المبحث الثاني /- نظرية العمق الاستراتيجي

المطلب الأول /- عناصر القوة والتخطيط الاستراتيجي

المطلب الثاني/- موقع الشرق الأوسط ضمن سياسة العمق الاستراتيجي.

المطلب الثالث/- الوسائل الاستراتيجية لسياسة العمق الاستراتيجي.

المبحث الثالث/- تركيا والممارسات الاساسية لسياسة الشرق الأوسط.

المطلب الأول /- سياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط (سوريا والعراق).

المطلب الثاني/- سياسة تركيا في الخليج العربي.

المطلب الثالث /- سياسة تركيا تجاه إسرائيل وإيران

الفصل الثاني /- مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية من2012 الى 2017

المبحث الأول /- التغير في السياسة الخارجية.

المطلب الأول /- سمات وانماط التغير في السياسة الخارجية

المطلب الثاني/- التغير العمدي في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث /- التغير التلقائي في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني /- عوامل التغير في السياسة الخارجية.

المطلب الأول /- العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني /- العوامل الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث /- العوامل النسقية المؤثرة في السياسة الخارجية

المبحث الثالث/- مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول /- دوافع وأسباب التغير في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني/- المراجعات الأساسية في السياسة الخارجية التركية

المطلب الثالث /- اتجاهات االتغيرفي السياسة الخارجية التركية.

الفصل الثالث /- الموقف التركي من الازمة السورية استمرارية ام تغير في نظرية العمق الاستراتيجي.

المبحث الأول /- الخلفية التاريخية للعلاقات التركية السورية.

المطلب الاول/- الاعتبارات التاريخية والجغرافية في سياسة تركيا نحو سوريا.

المطلب الثاني /- عوامل الاختلاف والتقارب بين تركيا وسوريا.

المطلب الثالث /- العلاقات التركية السورية بعد نهاية الحرب الباردة.

المبحث الثاني /- تطورات الموقف التركي من الثورة السورية.

المطلب الأول /- أسباب الازمة السورية والعوامل المؤثرة في الموقف التركي

المطلب الثاني /- مرحلة الضغط التركي من أجل الإصلاح السياسي في سوريا.

المطلب الثالث /- مرحلة المطالبة برحيل بشار الأسد

المبحث الثالث /- التغير في الموقف التركي مع تفاقم الازمة السورية: الأسباب والنتائج

المطلب الأول /- التراجع واعتبار الأسد طرفا في الحوار

المطلب الثاني/- أسباب لتغيير في الموقف التركي من الازمة السورية

المطلب الثالث /- التحديات الامنية التي تواجهها تركيا جراء الازمة السورية.

خاتمـــة.

الملخص

تعد مسالة التغير او الإبقاء على الوضع الراهن من المواضيع المهمة لدراسة طبيعة الأدوار في العلاقات الدولية، لاسيما الخارجية للوحدات السياسية، وقد تتغير تلك السياسات استجابة لعوامل داخلية او خارجية، كعامل القوة بالنسبة للوحدات الإقليمية المنافسة لها، أو تغير في ميزان القوى نتيجة التحالفات، أو تغير في هيكل النظام الدولي ككل.

ان هذا البحث استخدم تحليل السياسة الخارجية التركية عبر المراحل التي مرت بها من ناحية، ومن ناحية أخرى تحليل مراحل التغير التي طالت سياستها الخارجية، حيث تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد على القوة الناعمة، ومحاولة إيجاد تفسير موضوعي لها وفق مقترب تحليل النسق، وتحليل واقعي ذي منطلقات موضوعية كالمصلحة القومية والفوضوية والاعتمادية، وميزان القوى والتحالفات.

غموض السلوك التركي نتيجة السياسات متعددة الجوانب والموازنات بينها والخطابات التضليلية واخفاء توجهاتها الحقيقية، لا يسعنا سواء اعتماد مقاربات موضوعية واقعية تأخذ بعين الاعتبار تأثير النسق الدولي على سياساتها الخارجية، وهامش المناورة الذي يتبقى لها بعد كلمة القوى الكبرى. وهدف البحث الوصول الي نتيجة فهم السلوك التركي الحقيقي او الاقتراب من فهمه عبر مسار علمي مبني على الوصف والتفسير ثم التنبؤ والضبط والتحكم. لذا فإن السياسة الخارجية التركية تتسم بالتغير وفق ما تتطلبه مصالحها الحيوية، ووفق مقدرات القوة التي تمتلكها بالنسبة للقوى الكبرى.

ولمتطلبات هذه الدراسة يتضمن الفصل الأول الإطار النظري لنظرية العمق الاستراتيجي والأهمية الجيوسراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، والوسائل الاستراتيجية، ثم تطبيقات نظرية العمق الاستراتيجي مع دول الجوار. الفصل الثاني يتضمن مسالة التغير في السياسة الخارجية واهم المداخل الفكرية لهذه الظاهرة، ثم أهم العوامل المساهمة في التغير وإبراز دور القوة كعامل محدد في سياسات الدول، أخير إبراز ذلك على السياسة الخارجية التركية وتتبع مراحل التغير الذي طرا عليها منذ 2011 الى يومنا الحالي. الفصل الثالث تم إراز الموقف التركي من الازمة السورية، والتطرق أولا للخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين، ثم المواقف عبر مراحل الضغط والتشدد ثم التراجع واخير استعراض أبرز التحديات الأمنية التي تعانيها تركيا من جراء الازمة السورية.

الكلمات المفتاحية: القوة / القوة الناعمة /نظرية العمق الاستراتيجي/ التغيير / تحول سياسي/ الثورة السورية .

Abstract

The issue of change or keeping the current situation is an important subject in order to study the nature of roles in the international relations, in particular foreign affairs of political units, those policies may change in response to internal or external factors, as a force factor for competing regional units or as a change in the balance of power as a result of the alliance.

This research has used the analysis of Turkish foreign policy through the stages it has undergone on the one hand, and on the other, analyzing the stages of change that have affected its foreign policy. This study deals with the Turkish strategy towards the Middle East, which relies on soft power and trying to find its objective interpretation, in accordance with an approach pattern analysis and a realistic analysis according to material principles, such as national interest, anarchy reliability, balance of power and alliance.

The ambiguity of Turkish behavior as a result of multifaceted policies and counterbalancing between those later and the misleading speeches and concealment of their real orientations, we can only rely on realistic approaches, such as analysis at the systemic level and the impact of the international system structure on its foreign policy.

The research aims to reach the result of understanding the true Turkish behavior or approaching of its understanding through a scientific path based on description, interpretation prediction, supervision and control.

Therefore, Turkish foreign policy is characterized by the change as required by its vital interests, its capabilities of power and the influence of the great powers.

For the requirements of this study, chapter I includes the theoretical framework of the strategic depth, the geo-strategic importance of the Middle

East, the used strategic means and then the applications of strategic depth theory with neighboring countries.

Chapter II consists of the issue of change in the Foreign Policy, the most important intellectual entrances of this phenomenon, then the most important factors contributing in change and highlights the power role as a determining factor in countries policies, finally highlighting all that on Turkish foreign policy and looking for its change stages that have been happened since 2011 until nowadays.

Chapter III highlights Turkey's position in the Syrian crisis and broaches firstly the historical background of relations between the two countries, then the stances through the pressure stages on the Syrian regime to accelerate reforms, the hard stance demanding the departure of Syrian President Bashar al-Assad and then backing down and accepting al-Assad as a part of talks and finally reviewing the most important security challenges that Turkey suffered from as a result of Syrian crisis

Key Words Power / Soft Power /Strategic depth theory/ Change/ Political Change/ Syrian Revolution.

1/ مقدمة

تشكل السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، رؤية عميقة لفهم الاحداث المرتبطة بتلك المنطقة، وعلاقة تركيا بها والتداعيات التي تنجر عن تفاعلها بشكل احادي مع هذه البيئة، فهي أحد المداخل ذات القوة التفسيرية لفهم الواقع التركي الخارجي، وما يتضمنه من أهداف، واستراتيجيات وتوجهات، وأدوار، داخل منطقة محورية في بنية النظام الدولي تعج بالتوترات، ونقطة تصادم بين القوى الكبرى، وعلى هذا الأساس تصبح تركيا المكانيزم المهم الذي يجب وضعه تحت الفحص للفهم والتشخيص من ثم التنبؤ والتوجيه.

تدل السياسة الخارجية التركية النشطة في جوارها الإقليمي على مدى أهميتها ومدى تأثيرها وتأثرها بخصائص البيئة الخارجية، و هذا لا ينبع من كونها قوة إقليمية طموحة للعب أدوار ريادية فقط، بل بسبب موقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في صراع القوى الكبرى، وعلى هذا الأساس اتجه حزب العدالة والتنمية الى تبني سياسة مبنية على العمق الاستراتيجي، التي قام بهندستها الدكتور / احمد داوود أغلو، ودخلت حيز التنفيذ منذ 2002 وحققت بعض اهدفها، ولم تنجح في الكثير منها أمام التحديات الإقليمية و الدولية بشكل عام.

الأناضول تقع في مركز التجاذب القاري بين القوى الكبرى وهذا ما يتجلى في النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، باعتبارها محور تلاقى لكل التأثيرات، وحضورها الدائم في المنطقة، ونشاطها الفعال، وهو ما يتجلى في كثرة الاحداث الميدانية في منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي لا تكاد تتوقف عن النزاعات، والصراعات والتجاذبات، بشكل إرادي أو تلقائي، وخلق مبرر للتواجد الدائم في المنطقة، وتحقيق الاستراتيجيات المرسومة في اجندة القوى الكبرى.

هذه التجاذبات جعلت تركيا تمارس سياسة الموازنة للمواءمة بين هذه التناقضات و التخفيف من اثار الشد بانتهاج سياسات قصيرة المدى تنتهي بانتها ء المصالح وتبدأ مع بداية مصالح جديدة ،وفق تراتبية الأولويات (الاستراتيجية والأمن، الاقتصاد ونشر القيم....) هذه الأولويات يعاد ترتيبها وفق الحاجة والضرورة.

هذا التغير الدائم استوجب على الباحثين اتباع نمط مراقبة دائمة للسياسة التركية لفهما، وإدراك حقيقتها، وفي هذا الصدد تعمل بعض مراكز الأبحاث بتناول دراسة السياسة الخارجية بشكل مستمر، من أجل تتبع كل التطورات والتحولات التي تطرأ عليها من حين لأخر.

2/أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

اعتبارات عملية: وتتعلق بما يلي

تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل السياسة الخارجية التركية، من خلال جوارها الإقليمي المتمثل في الشرق الأوسط، وكيفية دعم السلم، والأمن الإقليمي، ودورها تجاه الأزمة السورية، التي تمثل الشغل الشاغل للرأي العام العالمي، وحديث الساعة. أيضا يمكن الوصول الى بعض التصورات عن السياسة الجوارية، ومساهمة تركيا في تسوية النزاعات في المنطقة، بصفتها دولة محورية.

هذه الدراسة من شأنها اثراء المعرفة النظرية والواقعية بالسياسة الخارجية التركية، وكيف تلعب دور الموازن للقوى في المنطقة، من أجل المحافظة على الاستقرار، والاستفادة من الخبرة التركية، في تجاوز المعضلات، والمشكلات مع دول الجوار، رغم عوامل التناقض الجيوثقافية. من شأن هذه الدراسة الخروج بنتائج لتسوية النزاعات في المنطقة، وتحقيق الاستقرار والأمن والاستفادة من الخبرة التركية في التعامل مع جل القضايا الحساسة، والأزمات ذات الابعاد الجيوثقافية.

الاستفادة من الفكر الجيوستراتيجي التركي، القائم على الممازجة بين النظري والتطبيق واقحام كبار منظري العلاقات الدولية، ضمن الطاقم الحكومي، وبالتحديد مجال السياسة الخارجية، والنتائج التي يمكن تحقيقها ميدانيا.

اعتبارات علمية:

تندرج دراسة السياسة الخارجية في أهم مباحث علم السياسة، إذ أن تفسير السياسة الخارجية كفرع متخصص ضمن العلوم السياسية يحظى بالعناية المتزايدة ضمن الإطار الأكاديمي، لفهم الواقع وظاهرة السياسة الدولية، وبالتالي التوجيه، وهو عنصر مهم للحصول على ما نرغب فيه، وتفادي ما لا نريده، ومن ثم وضع إطار نظري للوقوف على ظاهرة السياسة الدولية، ومعالجة الاختلالات، والتشوهات التي يتم رصدها.

ان الظاهرة السياسية تعاني من قصور كبير في تفسير بعض التغيرات الجانبية بالتالي التخصص في جانب يعطي تفسير أكثر عمقا، وكذلك إطار لفهم الآلية التي تتفاعل بها الدول، وكيف تؤثر وتتأثر ببيئتها.

3/مبررات اختيار الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الاتية:

الأسباب الذاتية: وتتعلق بما يلي:

إن الأسباب التي دفعتني الى اختيار الموضوع دون غيره نابعة من التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، خصوصا أحداث ما يعرف "بالربيع العربي" والتداعيات الأمنية التي انجرت عن الفشل الدولاتي، في العراق ،وسوريا، وتفاقم ظاهرة اللجوء ،والتنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديد ليس فقط على المناطق الإقليمية بل تجاوزته لتصبح ذات تأثير عالمي ، مثال ذلك الضربات الإرهابية التي طالت أوروبا وأمريكا وافريقيا و تبنتها نفس اطراف النزاع في سوريا كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم" داعش " ، أيضا النزاع السوري ، يمثل نموذج واقعي عن تدخل الأطراف الثالثة ، و تأرجح هذا النزاع بين القوى الاقليمية و الكبرى ، والحرب بالوكالة .

فالسياسة الخارجية التركية، تجاه منطقة الشرق الأوسط، موضوعا يحتاج للدراسة، نظرا للمستجدات والديناميات الحاصلة في المنطقة، وانظار المجتمع الدولي، والقوى الكبرى، والمؤسسات الدولية، ووسائل الاعلام العالمية نظرا لأهمية تلك المنطقة كساحات للصراع، تتسارع فيها الاحداث، دون غيرها من المناطق، بالتالي، هي محط انظار العالم ككل.

الأسباب الموضوعية:

ان السياسة الخارجية من المواضيع المهمة في فهم سلوكيات الدول على حدى، وكمدخل تفسيري مهم لتسليط الضوء على السلوك التركي تجاه جيرانه، وفهم الأهداف والمصالح التي ترغب تركيا في تحقيقها، كالبروز كقوة إقليمية رئيسية في منطقة مفصلية بين القوى الكبرى.

إن فهم جانب من سلوك تركيا الخارجي، يمكن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل ويمكن أيضا تفسير بعض الاحداث الجانبية. ان الخصية أو الطابع الذي يميز سياسة تركيا الخارجية، أنها تحافظ على التوازنات بالرغم من تناقض واختلاف التوجهات.

الشيء المهم ان تركيا تعتمد سياسة خارجية متميزة جدا، بالنظر الى كونها سياسات قصيرة المدى ذات ابعاد براغماتية، وتتسم بالتغير المفاجئ، والسريع، حسب الظروف والمتطلبات. تركيا لا تلتزم بصداقات طويلة المدى، ولا عدوات دائمة ولكن مصالحها هي أولوية أولويتها.

4/أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة الى الوصول الى الأهداف التالية:

لفهم سياسات تركيا كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، التي تعج بشتى التجاذبات والتنافس بين القوى الكبرى وعن طريق الوكلاء، وتركيا ذات التوجه الغربي، تحاول المواءمة بين مصالحها ومصالح الدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية) في المنطقة.

- كما تهدف هذه الدراسة لفهم الأهداف الجيوستراتيجية التركية، في ظل التكتيكات المضادة، من قبل القوى المجاورة، كإيران، وإسرائيل، وقوى أخرى كروسيا، والصين، واليابان، بناء على نظرية العمق الاستراتيجي.
- محاولة الاستفادة من التجربة التركية في سياستها الخارجية تجاه محيطها الإقليمي، ومحاولتها البروز كقوة إقليمية محورية، والذي يدخل ضمن الدراسات الجوارية والدراسات الإقليمية بالخصوص. والدعوة الى تضافر الجهود لإنشاء معاهد متخصصة في السياسة الخارجية والتعمق في هذه الدراسات التي تستند الى مناهج علمية، مثل ما هو معمول به في تركيا التي تستعين بمراكز البحث، في اتخاذ القرار في سياستها الخارجية وتعمل على تكثيف، وتنظيم هذه المعاهد التابعة لوزارة الخارجية.
- تهدف الدراسة الى تحليل الوضع الإقليمي التركي، والمنطلقات الأساسية التي تبني عليها توجهاتها السياسية، في ظل مقوماتها ومحدداتها الخاصة.

- كما تسعى الدراسة تفسير أسباب تغير السياسة الخارجية التركية، في فترات قصيرة، والوقوف على الدوافع الحقيقية لهذه السياسات، وإبراز النتائج التي افرزتها.
- تسعى هذه الدراسة لاستشراف مستقبل المنطقة، والوضع التي تنجر عنه مختلف الاحداث، والازمة السورية بالخصوص.

5/مجال الدراسة:

النطاق الزمني والموضوعي للدراسة

تقوم هذه الدراسة ببحث طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، كأحد مجالا ت البحث السياسي، من خلال دراسة التوجهات السياسية الخارجية التركية، في محيطها الإقليمي، والبحث عن دور ريادي محوري متحرر من التوصيات الخارجية.

بالنسبة للنطاق الزمني للدراسة بخصوص سياسة تركيا الخارجية في جوارها يتم التركيز على فترة الزمنية الممتدة من 2002 الى غاية منتصف 2017، لان هذه الفترة شهدت تحولات على مستوى النظام الدولي، والإقليمي، والداخلي لتركيا، بين الاندفاع والتراجع، بين التوجه غربا، والتوجه شرقا، خصوصا في الفترة الأخيرة التي تشهد ملامح تغير جذري في سياسة تركيا تجاه جيرانها.

6/ إشكالية الدراسة:

تتسم السياسة الخارجية التركية بالتغير والتضليل والمراوغة واخفاء حقيقة توجهاتها، لكن اعتمادنا على وسائل وأدوات منهجية موضوعية ستكشف حقيقة التغير، خاصة التحليل النظمي وتأثير خصائص النسق الدولي على الوحدات السياسية متوسطة القوة كتركيا التي تعطي نتائج موضوعية، أيضا ثمة ملامح يمكن ان نرصدها من حين لآخر من الممارسات والمواقف والاحداث، تكون لنا بمثابة مؤشر على توجه السياسة الخارجية التركية وإمكانية التنبؤ بمسار الاحداث اللاحقة .

بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: ماهي أبرز ملامح التغير في السياسة الخارجية التركية، تجاه الشرق الأوسط؟ ثم كيف يحدث التغيير في السياسة الخارجية التركية منذ 2002 الى وقتنا الحالي؟ وماهي أبرز محطات التغير في السياسة التركية؟ وما هي أبرز المواقف من الازمة السورية؟

7/ الفروض العلمية:

- الوحدات السياسية التي تستشعر بالقوة، وهي غير قانعة بالوضع الراهن تذهب للتغيير.
- سوء تقدير القوة للدول يعود عليها بالفشل ان حاولت التغيير.
- التغيير يتناسب طرديا مع قوة الدول، فكلما كانت الدولة قوية استطاعت التغيير، وكلما كانت ضعيفة لم تستطع التغيير.
- تلجا الدول للتغيير ان كانت المنافع أكثر من التكاليف.

8/–مناهج الدراسة:

المنهج هو طريق الباحث للوصول للحقيقة العلمية، وهو أحد وسائل البحث العلمي التي لا غنى عنها، ونظرا لاتساع مجال البحث في السياسة الخارجية كميدان واسع يتطلب توظيف أدوات، ومناهج، وتقنيات عديدة، نظرا لاشتمالها على قضايا سياسية، واقتصادية، اجتماعية، وامنية، وعسكرية، وثقافية .... الى اخره. ومن ثم توظيف المناهج والتقنيات يكون طبقا لضرورة البحث، ومتطلباته التي تقتضيها هذه الدراسة.

حيث استخدمنا نوع من التكامل المنهجي يتضمن المناهج، والتقنيات التالية:

–المنهج التاريخي: لا شك ان الانطلاق من خلفية تاريخية يتبلور في ذهنيا تنا فكرة مسبقة عن الاحداث، ويعطينا لمحة عن الجذور التاريخية، لمجمل الخلافات، والتقاطعات التي حدثت في الماضي، وهي سبب الخلاف في الحاضر والمستقبل، ولفهم الظاهرة يجب الرجوع الى مصدرها، والشيء الذي ينطبق على تركيا وماضيها المجيد في الإمبراطورية العثمانية التي دامت قرابة 500عام مترامية الأطراف، من الشرق الى الغرب عبر العالم الإسلامي، وتضم بداخلها فسيفساء من الأعراق، والثقافات المختلفة، والمتناقضة.

حيث اننا استخدمنا المنهج التاريخي لاستعراض الخلفية التاريخية للعلاقات التركية مع الدول المجاورة لها، واستعراض أنماط العداوة، والمودة بينهما، وإبراز كيف تسبب انهيار الإمبراطورية وتفككها، الى احداث تمزق جيوثقافي (عرقي، ديني، أيديولوجي، مذهبي، لغوي)؟ وكيف كان ويكون سبب للنزاعات في المنطقة؟

والهدف من استخدام المنهج التاريخي هو مقدرته التفسيرية التي يزودنا بها وهو يحاول ان يولي الزمن دورا معينا في ذلك التفسير، وبصيغة أخرى إدخاله الظرف المحيطة بميلاد ظاهرة، او تعزيزها او ضعفها او اختفائها في تفسير ذلك.

المنهج المقارن: فالمقارنة هي التمييز بين شيئين او أكثر لإبراز التشابه والاختلاف، وهذا المنهج يعد الأساس العلمي الذي يقدم التفسير في العلوم الاجتماعية حيث تتم المقارنة بين دولتين أو مراحل في دولة واحدة. تبعا لضرورة البحث قمنا باستخدام المنهج المقارن من اجل ابراز الفوارق والاختلافات بين فترات زمنية معينة وبين سياسات معنية كي نحدد الانعطافات، والتغيرات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية.

منهج تحليل النظمي: تنطلق هذه النظرية من مفهوم النظام ، system أو(النسق) المتضمن لمجموعة عناصر تتفعل فيما بينها كوحدة تحليل أساسية ،وعليه يقتضي البحث دراسة التحولات في بنية النظام الدولي واثرها على السياسة الخارجية التركية، وابراز مكونا ت النظام والتفاعلات بين اجزائه و التغيرات الطارئة عليه من فترة الى أخرى، واهم الاشكال التي يتخذها النظام الدولي من القطبية الأحادية ، الى الثنائية ، أو التعددية ، و كذلك الشكل السوسيولوجي الذي يحدد على أساس ثقافة المجتمع الدولي ككل من تعاوني الى صراعي او حسب المفاهيم السائدة فيه، فاي نسق يتكون من جانب مادي هيكلي، وجانب معنوي قيمي.

منهج تحليل المضمون: تستخدم هذا المنهج لتحليل المضامين المبهمة واعطائها معنى أكثر وضوحا يحمل دلالات ومؤشرات أكثر بساطة كي يستساغ فهمها، كالنظريات والمصطلحات، والمقاربات، والمداخل الفكرية. فهي عملية تقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل.

منهج دراسة حالة: يساعد على إبراز مدى تناسب التفسيرات التي تزودنا بها الأطر النظرية للسياسة الخارجية، مع الواقع العملي لهذه السياسة فإسقاط السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية، يعد دراسة حالة لمواقف تركيا السياسية، والدبلوماسية، والاستراتيجية في ظل مؤثرات البيئة الداخلية، والخارجية تجاه أزمة معقدة ومتداخلة الجوانب.

المنهج الاحصائي: هذا المنهج عبارة عن تكميم للبيانات وتحويلها الى ارقام وقيم كمية وكيفية للاستدلال بها عن ظواهر معينة، ويتضمن البحث صياغة بعض المعادلات الرياضية، وعمل جداول إحصائية تحتوي على قيم ونسب مئوية واستخدام البيانات لغرض التحليل، والتفسير، والخروج بنتائج.

9/ الإطار النظري: ان أي دراسة لأي ظاهرة علمية تتطلب اطر نظرية ومقاربات ومداخل وادوات تحليل من اجل فحص الظاهرة بطريقة ممنهجة في إطار أكاديمي مرتب له مصطلحاته ومناهجه ومقاربته الخاصة فالباحث لا ينطلق من فراغ بل يحمل مجوعة أدوات تمكنه من المضي قدما وفق مسار محدد مسبقا للوصول الى نتائج مرغوبة ففي مجال السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تم الاعتماد على الأطر النظرية المقتربات التالية:

النظرية الواقعية/ استخدامنا للمقترب الواقعي لم يكم عشوائيا لكن كان متماشيا مع طبيعة البحث الذي يتطلب تفسير موضوعي بعيدا عن الذاتية واسقاط المنطلقات الأساسية للواقعية في تحليل السياسة الخارجية.

النظرية الاستراتيجية /تدخل هذه النظرية ضمن تحليل السياسة الخارجية والتي تأخذ تفسير معمق وطويل المدى وتشمل الجوانب العسكرية بالأساس كالتحالفات والتعاون العسكري والخطط الاستراتيجية بعيدة المدى التي من شانها التنبؤ بالإحداث مستقبلا.

النظرية الجيوبولتيكية/ حيث ان موقع تركيا الجيوبولتيكي الهام (الأناضول) الواقع ضمن قلب العالم لمنطقة اوراسيا والتفسيرات البرية والبحرية لتلك المنطقة والتي تساهم في تفسير الصراعات الحالية في منطقة الشرق الأوسط ككل كنظرية "ماكنداراالجيوبولتيكية ".

نظرية النظم / هذه النظرية مناهم النظريات التي تعطي تحليل موضوعي قوي وواقعي يستند الى تبريرات واسس علمية تفضي الى نتائج أقرب لليقين.

10/ **ادبيات الدراسة**: يندرج هذا البحث في السياسة الخارجية في إطار عام للعلاقات الدولية، التي هي نتاج للسياسة الخارجية، وتتضمن الاستراتيجيات، والأدوار، والتوجهات، والأهداف، والخطابات، والسلوكيات، في هذا البحث يتم التركيز على نظرية العمق الاستراتيجي كمرجعية أساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه جيرانها و الأهم من ذلك والجديد في هذه الدراسة تناولنا لجزئية مهمة في السياسة التركية وهي مسالة التغير من 2002 الى 2017 واسقاط الاطار النظري على الواقع من خلال دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية هي نادرة وسيتم الإشارة للدراسات الأكثر تطابقا مع موضوع البحث والادبيات الحديثة

كتاب/ العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، للدكتور احمد داوود اغلو، ترجمه، ثليجي جابر، عبد الجليل طارق

كتاب / التحول التركي تجاه المنطقة العربية من تأليف، اراس بولنت، جواد الحمد، وآخرون.

كتاب / الاستراتيجيا، التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجيات الاقتراب المباشر من تأليف، حسين خليل، عبيد حسين.

كتاب / عودة تركيا الى الشرق الأوسط، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية لمؤلفه، نوفل ميشال.

- ثم تناولنا مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية، والعوامل المؤثرة فيها، والإطار النظري لنظرية التغير، ومختلف المداخل الفكرية وتطبيقاتها على سياسة تركيا حيث تم الاستعانة

كتاب/ تحليل السياسة الخارجية لمؤلفه محمد السيد سليم.

كتاب / نظرية السياسة الخارجية من تأليف، بالمر جلين، مورجان كلينتون، ترجمة عبد السلام علي نوير.

كتاب/ السياسة الخارجية للدكتور النعيمي نوري احمد.

كتاب / تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة،

فراس محمد الياس.

الفصل الثالث تناولنا فيه دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية وإبراز اهم المواقف، حيث رجعنا للأدبيات التالية:

كتاب/ حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة من تأليف محمد الهامي واخرون.

كتاب / حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا التداخلية لمؤلفه داوود سليمان.

11/صعوبات الدراسة: تتمثل صعوبات الدراسة أساسا في ضيق الوقت حيث ان اعداد مذكرة ماستر يتطلب البحث، والتنقيح، وجمع المادة العلمية، ومراجعتها عن كتب وتفحصها بعمق وتدقيق كبير مما يستنفذ كل الوقت في المراجعات ثم الترتيب والغربلة بين ما هو مفيد وما هو غير مفيد، فالبحث الجيد يستدعي المطالعة الجيدة والمتأنية التي تتطلب بدورها الوقت الكافي.

ثانيا: قلة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية للفترة الأخيرة الممتدة ما بين 2016-2017 التي جرت خلالها احداث كثيرة وبوتيرة سريعة.

وأخيرا، صعوبة تفسير السياسة الخارجية التركية التي تتميز بالمرونة والتكتيك والتكتيك المضاد والتضليل والتمويه عن الحقائق الفعلية، واخفاء التوجهات الحقيقية، حيث ان بعض الباحثين لدرجة تغير هذه السياسة يجعلها دائما تحت المراقبة لفهمها.

12/ تفصيل الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة وما تثيره من تساؤلات وعلى نحو-ما سبق توضحه تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول حيث جاء في

الفصل الأول / يتعلق هذا الفصل بالتوجهات السياسية التركية نحو الشرق الأوسط في ظل نظرية العمق الاستراتيجي، حيث تناول فيه الشرق الأوسط وأهمية العوامل الجيو استراتيجية ونظرية العمق الاستراتيجي والممارسات الاساسية لسياسة الشرق الأوسط.

الفصل الثاني /-تناولنا دراسة مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية من2012 الى 2017 وتطرقنا الى ظاهرة التغير في السياسة الخارجية بصفة عامة. وإبراز عوامل التغير في السياسة الخارجية بشكل عام، ثم مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية خصوصا.

الفصل الثالث /-تناولنا فيه دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية والخلفية التاريخية للعلاقات التركية السورية وأهم المواقف التركية تجاه الازمة السورية، ثم التحديات الامنية التي تواجهها تركيا جراء الازمة السورية.

وخاتمة: تتضمن أبرز النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث انطلاقا من الفرضيات التي تمت صياغتها.

الفصل الأول

توجهات السياسة التركية نحو الشرق الأوسط في ظل نظرية العمق الاستراتيجي.

يقول الرئيس التنفيذي ل ستراتفور في مؤلفه 100 عام القادمة عن توقعاته بالنسبة لتركيا وافاقها المستقبلية،**"تركيا في الأساس دولة زعيمة رائدة بحكم طبيعتها، هي قوة اقتصادية الان [...] لكن دورها المستقبلي يتمحور حول نموذجها الثقافي حيث ستتمكن من قيادة الدول الإسلامية في الشرق الأوسط كما فعلت الإمبراطورية العثمانية سابقا [...] تركيا ستبسط سيطرتها من جديد على الأراضي والدول التي كانت خاضعة للدولة العثمانية مع حلول 2040 ..يمكنكم ان تروا من الان ملامح هذه الهيمنة التي ستبسطها تركيا على العالم العثماني القديم [...] فتركيا تضغط بثقلها وتزيد من نفوذها داخل هذه الدول، وهي تتحرك بفاعلية داخل الشرق الأوسط، تطور علاقاتها في البلقان، ومع الالبان والصرب، وعقدت اتفاقا قويا في القوقاز بين جورجيا، وروسيا[...] أرى ان تركيا ستتحول الى امبراطورية في المستقبل ..وستكون من ضمن اقوى أربع دول في العالم في غضون العام 2060."**[1]

المبحث الأول: الشرق الأوسط وأهمية العوامل الجيو استراتيجية.

يكاد يجمع الباحثون على أن عوامل دون سواها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاحداث والنزاعات، وتعطي المكانة والاهمية لمنطقة ما، وتجعل منها محل جذب، وهذا هو حال منطقة الشرق الأوسط، التي تحظى بأهمية قصوى من قبل القوى الإقليمية، والدول الكبرى، وتجعل منها ساحة للتنافس والصدام في بعض الأحيان.

فتركيا العلمانية المطبوعة على توجه المؤسسة العسكرية، حيث كان التوظيف السياسي ، و الفكري للمفاهيم الجيوبولتيكية قد رسم حدود الهوية الداخلية ،و الإقليمية و الدولية لتركيا ،بناء على رؤية مؤسسي الجمهورية كدولة غربية التوجه جغرافيا ،وثقافيا مما جعلها حبيسة هذه الأفكار ، إلا أنه منذ وصول التيار الإسلامي لسدة الحكم تخلص من تلك النظرة الضيقة وأصبح يتطلع على المحيط الإقليمي ،ويتحرك وفق أسس واستراتيجات مبنية على قواعد متينة تأخذ بالحسبان كل صغيرة وكبيرة في جوارها وتحليلها وفهم مصادر التجاذبات السياسية بين مختلف الكيانات السياسية. ونستعرض في هذا المبحث أهم العوامل المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط.

[1] محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانا الخارج، (الدوحة: قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون ،2010)،15

المطلب الأول: –العامل الجيو بولتيكي.

إن الجيوبولتيكيا تقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي، و الشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية ،ولهذا يتردد دائما مصطلح القوة البرية أو البحرية أو الجوية ، فهو يشابه الخطط الاقتصادية ،او العمرانية في الوقت الحاضر ، وذلك من أجل معرفة المكان الذي تحتله دولة ما من خطط السياسة العالمية، و الدور الذي يمكن أن تؤديه ، ولا شك أن تطور الفكر الجيوبولتيكي وضرورته المعاصرة ،مرتبط باقتراب العالم من بعضه نتيجة التسهيلات التي حدثت في وسائل النقل والاتصال الفكري و الإعلامي و التشابك الاقتصادي.[1]

ربما كان الشرق الأوسط من المصطلحات الإقليمية الغامضة بالمقارنة بكثير من الأقاليم الرئيسية في العالم، فقد استخدم كتاب وباحثون وهيئات حكومية ودولية عدة مصطلحات للإشارة الى كل الإقليم او جزء منه ومن هذه المصطلحات مايلي:

- الليفانت
- LEVANT.
- الشرق القديم او الاقدم MOST ANCIENT EAST،ANCIENT EAST
- الصحاري الكلاسيكية CLASSICAL DESERTS.
- جنوب غرب اسيا SOUTH – WEST ASIA.
- الشرق الأوسط MIDDEL EAST،MOYEN ORIENT

اصطلاح "الليفانت "يعني المكان الذي تشرق منه الشمس، وهو اصطلاح قديم يعود للعصر الاغريقي الروماني وكان يشير الى سكان البحر المتوسط الشرقي – سوريا ولبنان وفلسطين–وبذلك فهولا يعبر عن المنطقة كلها.

[1] رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا، مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (مصر:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012)، 12.

من جهته ير ى داوود اغلو، أنه من الواجب النظر بإمعان للخرائط بغض النظر عن الحدود السياسية الموجدة عليها حتى يتسنى رؤية الوضع الحقيقي للعلاقات الدولية، كما يمكن إدراك التحولات الموجودة في الخيارات الاستراتيجية للدول القوية القادرة على التأثير في التوازنات الدولية الإقليمية، كون الحدود السياسية غير دائمة وسوف تتلاشى كما حدث مع تفتت الاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا.

ان الحدود السياسية داخل الشرق الأوسط تشبه الجدار المخلخل، وتعي القوى الدولية جيدا أن تحريك أي لبنة من الجدار سوف ينهار وهي لا ترغب في البقاء تحت الحطام، لذلك فهي تسعى الى تغيير ملامح الجدار دون هدمه.

من هذا المنظور، فإن الشرق الأوسط يمثل سمة ثقافية أكثر منها جغرافية فهو في اضيق اشكاله يعبر عن المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين والممتدة من مصر الى إيران، وفي أوسع اشكاله للتعبير عن المنطقة الممتدة من المغرب الى باكستان أي من الاطلس الى حوض الجانج.

يشمل هذا المصطلح عناصر تجذب للأذهان صورة (تركمان) البشرية القديمة وموروثاتها مع التركيز على التعاليم الإبراهيمية باعتباره، اطارا تاريخيا ودينيا، وصورة للهوية الإسلامية باعتبارها المرجعية الحضارية، والإقليم الجيو ثقافي، والنفط باعتباره مصدرا جيو اقتصادي وصورة لمناخ السهوب الصحراوي وصورة للخط المركزي للحزام المحيط RIMLAND الذي يحيط باوراسيا.

وفقا للمفاهيم الجيوبولتيكية يمثل الشرق الأوسط منطقة أساسية ورئيسية لانفتاح استراتيجي موجه نحو القارة القديمة أفرو أوراسيا وتتخذ من المنطقة المحورية HEARTLAND الواقعة في قلب اوراسيا وتمثل مركزا لها.

وقد أصبح الشرق الأوسط بالنسبة للاستراتيجيات ذات الثقل البحري التي تنتهجها كل من إنجلترا والولايات المتحدة الامريكية خطا دفاعيا ينبغي عدم تركه اطلاقا لأي قوة استراتيجية معادية، كما بات بمثابة قاعدة عسكرية لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية الموجهة نحو اوراسيا وبحارها، ويتملك الشرق الأوسط خمسة من بين اهم تسعة معابر

بحرية في العالم، –مضيق إستانبول، مضيق تشافاق قلعة، وقناة سويس ومضيق عدن ومضيق هرمز إضافة الى جبل طارق.[1]

ولعل سبب توجه تركيا الى المظلة الأمنية الغربية هو التحرك الجيوبولتيكي السوفياتي والمطالبة بالسيطرة على الممرات المائية الاستراتيجية لمضيقي البسفور والدردنيل وإعرابها في القيام بتعديلات إقليمية لحدود تركيا الشرقية (كل من كارس و اردخان).

ويتميز الشرق الأوسط بخصائص جيوبولتيكية عديدة من اهما:

- ان الشرق الأوسط إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة اسيا وافريقيا وأوروبا والتي يعيش عليها ثلاثة ارباع سكان الكرة الأرضية وفيه تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية الاجتماعية المحلية والعالمية على مختلف الصعد.
- تشرف المنطقة على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات (بحر قزوين، البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر الخليج العربي والمحيط الهندي).
- انها منطقة تحتوي على العديد من الأنهار المهمة مثل نهر النيل، نهري دجلة والفرات ونهر الأردن وهناك انهار صغيرة واغلبها تستعمل للملاحة.
- تتميز المنطقة بالاتساع والعمق ومن ثم فهي تتيح نشر القواعد العسكرية أوقات الحرب ولها مقدرة على امتصاص الضربات العسكرية حتى غير التقليدية.[2]

كل هذه العوامل تجعل من المنطقة مكان استراتيجي للتنافس بين القوى الإقليمية والقوى الكبرى. ونبه العديد من رواد الجيوبولتيكيا أمثال الفريد مهان وهوس هوفر على المكانة والاهمية التي تحضى بها منطقة الشرق الأوسط والتي بقيت الى عصرنا الحالي تمثل قوة تفسيرية للصراع القائم في المنطقة خصوصا بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية والصين بدرجة اقل.

عقب نهاية الحرب الباردة عادت الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط إثر زوال المظلة الأمنية العليا. وتتداخل الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط بأهميتها الأمنية، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية الكبرى وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام على مسألة مكافحة القرصنة البحرية لما تمثله من مخاطر

[1] اغلو احمد داوود، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر.ثليجي جابر، عبد الجليل طارق (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)،360-358.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014" (مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015)، 53

جدية على التجارة الدولية ومصالح القوى الإقليمية والقوى الكبرى بالخصوص. إذ أن مضيق هرمز يمر عبره حولي ثمانين بالمائة من نفط الخليج إي ما بين 20الى 30 ناقلة نفط تعبر يوميا، بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة تحمل على متنها 17 مليون برميل من النفط وهذا ما يبرز الأهمية الجيو ستراتجية لطرق المواصلات البحرية، كما تعد الممرات البحرية في الشرق الأوسط منافذ للعبور الى مناطق أخرى مثل افريقيا واسيا من اجل السيطرة عليها وممارسة النفوذ والتأثير في دولها.[1]

المطلب الثاني :/–العامل الجيو ثقافي.

يعد العامل الجيوثقافي أخطر العوامل الجيو ستراتجية لما يتركه من اثار على الفرد والمجتمع عن طريق غرس الأفكار في أذهان الأشخاص و عمل تغيير على مستوى المجتمعات ما من شأنه ان يبقى لأحقاب عديدة ، لقد تعلم القادة ان التوسع الجغرفي الكبير لن يكون له اثر ما لم يتوج بغرس الثقافة (الدين ،اللغة الأفكار) التي تضمن بقاء الامتداد و الأمثلة كثير عن التوسع الجغرافي لامبراطوريات جنكيزخان والاسكندر الأكبر التي سرعان ما تراجعت وانكمشت واضمحلت ولم تترك لها اثار وبدت هشاشة التوسع اذ ان التوسع على حساب الأرض لا يكفي فلابد ان يقترن الجانب المادي الهيكلي بالجانب الروحي القيمي وهنا يبرز دور العامل الجيوثقافي و أهمية نشر القيم في استراتجيات معظم القوى .

يقول روبرت كابلان R.Kaplan في عمله (انتقام الجغرافيا) : "ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة؟ وعن الحروب ضد المصير "2012 يمكن ان تساعدنا كثيرا لفهم أزمة الهوية الجيوبولتيكية التركية".

[1] محمد عربي لا دمي، "التنافس التركي – الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، 1996-2014 " (رسالة ماجستير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014)، 63 .

فموروثات الجغرافيا والثقافة حسب كابلان هي التي تفرض بالفعل حدودا لما يمكن تحقيقه في أي مكان بعينه والخرائط نفسها تدحض المفاهيم المتعلقة بمساواة وحدة الجنس البشري، لأنها تذكرنا بالبيئات المختلفة للأرض والتي تجعل البشر غير متساوين ومفككين على نحو عميق بما يؤدي إلى الصراع.[1]

كما ان المظاهر التي تميز الشرق الأوسط عن غيره من المناطق هي تلك السمات الجيو ثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي يمتلكه، وكنتاج للكيانات المستقرة في المنطقة أدى الى احداث تأثيرات عميقة في تاريخ البشرية وساهمت في تحويل الشرق الأوسط الى ساحة للمجابهة والمواجهة والمحاسبة الثقافية على المستويين العالمي والمحلي.

فمنطقة بهذا العمق لا يمكن تقييم أي وضع استراتيجي لها على نحو سليم دون اللجوء الى مصادرها التاريخية وتعد مسألة القدس أبرز الأمثلة على ذلك كونها تمثل أحد أهم ثلاث مراكز دينية على مستوى العالم فهي عقدة السلام في الشرق الأوسط، حيث لا يعتبر المفاوضين ممثلين لأطراف سياسية بل لانتماءاتهم الدينية (الإسلام والمسحية واليهودية). ويعد تقييم القدس باعتبارها أحد موروثات الدولة العثمانية التي حكمتها أطول مدة مما يجعل تركيا طرفا مهما في إقرار السلم في المنطقة، مثل هذه المشكلة ذات العمق الجيو ثقافي والتاريخي التي تبدو إقليمية تدفع القوى الخارجية للتدخل المباشر في مجرياتها.[2]

لقد عايش الشرق الأوسط في الأزمنة القديمة تحت حكم سلطات سياسية تمركزت في مصر، بلاد الرافدين والاناضول، إيران وعايش تحت سلطة واحدة في ظل حكم البنى الانتقائية لإمبراطورية الاسكندر الأكبر ثم الإمبراطورية الرومانية، وبعدها انتشرت التيارات الدينية والثقافية التي ظهرت في الأقاليم المجاورة مع ظهور الحضارة الإسلامية وانتشارها في الشرق الأوسط تحت سلطة سياسية واحدة للحضارة الإسلامية في رقعة جغرافية واحدة.

وبعد تصفية الدولة العثمانية شكلت المؤسسات الاستعمارية نظاما تعليميا، وثقافة خلقت أزمة خطيرة في الهوية على مستوى النخب، وأفرزت ميلاد الدولة العبرية اليهودية على أساس ديني تاريخي، كذلك ولادة لبنان التي تأسست استنادا الى فكرة سيطرة المسيحية وظهرت مشكلة انعدام التلاؤم بين البنى الجيو ثقافية للمنطقة وبين الساحات السياسية المهيمنة.

اما العناصر الداخلية فتتمثل في ظهور الدولة القومية المبنية على خصوصيات ثقافيات شتت الهوية العربية واوجدت الاختلافات المذهبية والقبلية مما زاد في التمزق الجيو ثقافي الى تقسيمات وأجزاء مجزأة، مثال لبنان.

---

[1] امينة مصطفى دله، "الجيوبوليتيكية التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية " المعهد المصري للدراسات، (ب ع) (2012)،
1 http://www.eipss-eg.org

[2] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي ،363.

حيث أن الافرازات الجيوثقافية والتاريخية خلقت قابلية التوتر بناء على العناصر العرقية الرئيسية في المنطقة من خلال حسابات استراتيجية (العناصر التركية، العربية، الفارسية، الكردية واليهود) تحت المظلة الأمنية للقوى الكبرى. ان تحقيق السلام في الشرق الأوسط لا يتجلى إلا بتقليص المخاطر السياسية النابعة من التمزق الجيو ثقافي.[1]

تظهر في الشرق الأوسط عدة تناقضات ، حيث ان أتراك الاناضول وعرب الشرق الأوسط كانوا معا في دولة واحدة ، اما في الوقت الحاضر فإن هنالك القليل من التفاهم بين الشعبين ، و الثاني هو أن الاتراك والعرب والإيرانيين ينتمون الى دين واحد ، غير ان كثيرين من العرب الإيرانيين يعتبرون الاتراك غير صالحين ، فيما يرى الكثيرون من الاتراك أن الاخرين مختلفون بسبب الخلط بين النا حيتين الروحية والزمنية ، كما انا نظامي دمشق وبغداد هما الاقب الى انقرة من حيث علمانية الدولة ولكن علاقتهما هي الاسواء ، بينما المملكة السعودية و تركيا يقفان موقفا واحدا من حيث الريبة بموسكو ومن حيث دعم الغرب.[2]

وتشهد العلاقات بين ايران وتركيا في الآونة الأخيرة حالة توتر شديدة وملحوظة ، تعود الى ظهور الدولة الصفوية عام 1501 والتي من خلالها حاول الشاه إسماعيل نشر الثقافة الدينية للمذهب الشيعي بين المسلمين و السيطرة على اكبر رقعة جغرافية ممكنة من خلال هذه الثقافة وشكلت تهديد مباشر على الامن والاستقرار العثماني ، حيث عمل السلاطين العثمانيون على صد هذه الحملات الجيوثقافية وامتد هذا التنافس الى غاية 1923م ع تأسس الجمهورية التركية و المملكة البهلوية الإيرانية عام 1925 شكلت هذه الفترة نوع من التقارب و التعايش بين البلدين الي غاية عام 1979حيث اعتلى الحكم المذهب الشيعي وشرع في المد الجيوثقافي على العالم الإسلامي بالشرق الأوسط بنشر الفكر الديني الشيعي الثوري عن طريق الدعاية الإعلامية واستهداف شعوب المنطقة خاصة سوريا اليمن لبنان والعراق .[3]بغرض السيطرة على هذه البلدان والتوسع عن طريق القوة الناعمة ويشتد هذا التوتر حاليا اكثر من أي وقت مضى خصوصا بعد الاتفاق الإيراني مع الغرب حول الملف النووي والخروج من الحصار المفروض عليها.

في الوقت الحالي يعيش الشرق الأوسط حالة من السيولة والانسداد السياسي لم تكن من قبل ، فأخذت موجة من التغيرات من اهم سماتها تمييع الحدود واتساع مسامها وضمور الكيان الدولاتي الواستفالي فضلا عن

---

[1] نفس المرجع، 365.

[2] فيلبس روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ،1993)،64.

[3] ترك برس، "التنافس الجيوثقافي بين إيران وتركيا " اطلع عليه بتاريخ 25مارس،2017، www.turkpress.co/nod16363

العبث في معادلة الأدوار الإقليمية ، واضفاء طيف حضاري على المعاملات الاستراتيجية ، اذا خذ كل طيف ينسب اليه لواء حضاري له عمق تاريخي سابق في المنطقة ، اذ عرف الإقليم تطورات عديدة وصولا الى ما يعرف بصدام الحضارات وجدلية الإسلام والغرب أي الصراع الجيو ثقافي وتفرقت الأدوار ما بين دول جماعات فكرية دينية أو سياسية مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس في فلسطين واصبح الصراع فلسطيني إسرائيلي في ثناياه طابع إسلامي يهودي.

أيضا لم نعد نتحدث عن إيران في حدودها الواستفالية بل أصبحنا نرى المد الشيعي في سورية والعراق وحتى الخليج العربي. [1]وبعد تداعيات غزو العراق و ثورات الربيع العربي أصبح الفرد لا يولي ولاءات الى الدولة القومية بل اصبح يهتم اكثر بالمرجعية الدينية ومثال ذلك اقدام السلطات السعودية على اعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر واثره البالغ على توتر العلاقات مع ايران والتيار الشيعي في المنطقة ككل .

المطلب الثالث: العامل الجيواقتصادي

عرف النظام الدولي تغيرات كبيرة مباشرة بعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة على إثر تحولات جيوسياسية وتحولات اقتصادية وأخرى قيمية وفي تسعينيات القرن الماضي اعيد ترتيب الأولويات فكان لمصطلح الجيو اقتصاد السمة الأكثر بروزا على حساب بقية المتغيرات حيث يرى المحلل الاقتصادي الأمريكي " Edward Luttwak"ارتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصادي عوض السلاح العسكري من أجل فرض قوتها ومكانتها في العالم.

في حين ذهب" Pascal Lorot "في تعريفه لهذا المصطلح الى اعتباره " علم يهذف الى تحليل الاستراتيجيات ذات الصبغة الاقتصادية لا سيما التجارية التي تنتهجها الدول في إطار سياساتها الهادفة لحماية أقتصادياتها الوطنية عبر احتكار التكنلوجيا الدقيقة والتحكم في الأسواق العالمية المتعلقة بالإنتاج والتسويق لمنتوج

[1]محمد بلعيشة، "الصراع في الشرق الأوسط: الفواعل والديناميكيات" اطلع عليه بتاريخ 15مارس، 2017، http://www.sasapost.com/midle-east-conflict/

او مجموعة من المنتجات الحساسة التي نجد امتلاكها أو التحكم فيها يمنح ممتلكاتها سواء الدول أو المؤسسات الوطنية قوة واشعاع دوليين يؤدي الى تمتين امكانياتها الاقتصادية والاجتماعية[1]

وعليه فإن موضوع الجيواقتصاد هو دراسة التفاعلات والتداخلات والتركيبات المعقدة بين الفضاء والاقتصاد، أو التوسع والامتداد الفضائي عبر القوة الاقتصادية والمعارك الاقتصادية التي يهدف من خلالها الاستحواذ على فضاءات جديدة.

من جهة أخرى يتخذ كموضوع دراسة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول وفق موقعهم الجغرافي وقوتهم السياسية او الرهانات السياسية للتجارة الدولية.[2]

لهذا كانت و لا تزال الخصائص الجيو اقتصادية عاملا من عوامل التنافس و سبب غير مباشر في النزاعات الدولية نتيجة المصالح المادية والاستراتيجية ، و الشعور بالحاجة الى مصادر الطاقة .و التنافس بين القوى الكبرى إبان الثورة الصناعية كان دافعا نحو الاستعمار ،كما أسهم النفط في التطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط ،تشكل منظمة الأوبك (OPEC)للدول المصدرة للنفط، واللعب على ورقة الحظر ،كذلك التنافس الاستراتيجي القائم على النفط وإفرازات –كام ديفيد – الحرب بين إيران و العراق، ثم حرب الخليج ، التي خرجت منها تركيا خاسرة .

حيث أن القوى الاستعمارية عملت على بسط نفوذها في المناطق الغنية بالثروات ومصادر الطاقة وتقليص الحدود التركية بشكل يعزلها عن الاستفادة من هذه الثروات. أما بخصوص المياه، فنهري دجلة والفرات يمران عبر تركيا وسويا والعراق، نهر العاصي بين لبنان وسوريا وتركيا ونهر اليرموك بين الأردن وسوريا مما ينبأ بخلق توترات في إي لحظة. حيث يصبح تضخيم سناريوهات الصراع على منابع المياه بمثابة أسلوب يستخدم بغية التأثير في التوازنات الداخلية وأكثر من حالة تتحول الى صراع نشط. ويحتم كذلك الوضع الجيو استراتيجي الجديد إعادة تقييم مشروع تنمية جنوب رق الاناضول "الغاب"GAP الذي يمثل لتركيا أهمية حيوية.[3]

كما ان منطقة الشرق الأوسط منطقة غنية بموارد الطاقة كالبترول والغاز وتتوفر على70%من ا لاحتياطي العالمي للطاقة، بحيث ان حوالي 68%من اختياطات البترول و38%من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. وحقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتقع في مناطق مستقرة جيولوجيا وبعيدة عن الكوارث الطبيعية كا الأعاصير

[1] سناء نسراتي، "مفهوم الجيو اقتصادية "، الجوار المتمدن، ب ع، (2012).

[2] نفس المرجع.

[3] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي،372.

والبراكين مما يقلل تكلفة الاستخراج ويزيد من معدلات الإنتاج بالإضافة للجودة العالية التي تتميز بها كل أنواع الغاز والبترول.

كما ان المناطق الشاسعة غير المستكشفة (حقول عملاقة وفوق عملاقة) في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي المستقبلي من البترول بالإضافة الى مشاريع التطوير التنقيب والاستخراج وانابيب النقل والنقل البحري كلها تمثل مشاريع استثمارية مربحة تنافسية وشرع في انتاج البترول والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط تجاريا في غرب إيران عام 1908 اما في المملكة العربية السعودية يعود بدء اكتشاف البترول الى عام 1910في منطقة جزر فراسان (امتياز عاصم – من رعايا الدولة العثمانية).[1]

ان حجم الموارد الطبيعية كاليورانيوم و الكروم والنحاس وموارد الطاقة بالخصوص اكسب المنطقة أهمية اقتصادية كبيرة في العالم وجعل القوى الكبرى والإقليمية تتنافس للضفر باستثمارات طاقوية ناجحة.[2]ولاتزال القوى الاقتصادية الكبرى تهيمن على الثروات الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط بحصولها على امتيازات استثمارية بعيدة المدى نظرا لاعتبارات شبكات المواصلات العالمية سواء الجوية و البحرية و البرية والممرات المائية الهامة التي تعد شريان حيوي للملاحة الدولية وطريق بحري سهل وقصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الأولية و القوى البشرية المتمثلة في اليد العاملة بتكليف متدنية كل هذه العوامل جعلت من الشرق الأوسط مسرح استراتيجيات القوى الصناعية الكبرى.[3]

وترجع الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط لزيادة الطلب على موارد الطاقة على أساس انه في عام 1900 كان الاستهلاك العالمي من الطاقة المطروحة على السوق يقدر ب 500مليومن طن معادل البترول لسكان يبلغون 1.6 مليار نسمة وبعد قرن من الزمان وصل استهلاك الطاقة الى ثمانية عشرة مرة ضعف الكمية السابقة أي 09مليار طن لعدد سكان وصل الى 5.6أضعاف ما كان عليه ،كذلك تطور صناعة السيارات والطائرات و السفن ومعدات الإبحار والمعدات الكهربائية مرتبط مباشرة بمو استهلاك الطاقة ، ويعطي للطاقة أرض معركة تدور رحاها للسيطرة على المصادر العالمية للطاقة وعلى التيكنولوجيات و التجهيزات المرتبطة بها وعلى أرض المعركة هذه تتواجد الدول المنتجة و المصدرة و المستوردة سواء القطاع العام او القطاع الخاص .[4]

---

[1] مساعد ناصر حاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، (الرياض: المملكة العربية السعودية، ب س ن).

[2] لا دمي، التنافس التركي،62.

[3] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات "(رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، 29

39جان ماري شوفالييه، معارك الطاقة الكبرى، تر. لميس عزب، (الرياض: كتاب العربية، 2009)،21.

من جهته يرى المحلل الكسندر بريماكوف ان الاستعمار الجديد هو النهج الجديد للرأسمالية الدولية الاحتكارية وممارساتها في المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة الواقعة على اطراف النظام الاقتصادي الرأسمالي لذا فالتسمية للنظام الجديد في الهيمنة على البلدان النامية في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، يقول الباحث الإنجليزي" تيورنز " خلال القسم الأكبر من القن الحالي كان دور الدول المنتجة ضعيفا في إدارة صناعة النفط لقد كانت تشرف عليه الشركات النفطية الكبرى بصورة مستقلة اوعن طريق جر هذه البلدان الى تحالف معقد يرتكز الى توافق محدد في مصالحها.[1]

ان العلاقة بين الكارتل النفطي وبلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط تحمل طابعا شكليا قانونيا وتستند الى سلسلة كاملة من عقود الامتيازات والتي فرضت عن طريق الاستعمار المباشر واما بالقوة أو التهديد باستخدامها وقد حدد هذا النظام نفسه تقسيم مناطق نفوذ الاحتكارات على المناطق التي يوجد فيها النفط في الشرق الأوسط وكانت المعاهدات الامتياز تفوق عدة مرات عديدة ما هو متعارف عليه في مثل هذه الأحوال حيث تمتد لعشرات السنين في البحرين حت 2024 وفي محمية عمان حتى2026 وفي المملكة العربية السعودية حتى2005 أي تتراوح ما بين 66الى 99 سنة .[2]

لايعد النفط أحد مؤشرات قياس قوة الدولة اقتصاديا فقط بل أصبح سبب مباشرا لاثارة العديد من النزاعات الإقليمية والدولية في المناطق التي تزخر بثروات نفطية وفي هذا الصدد أصبحت منطقة رق البحرالابيض المتوسط محط اهتمام إقليمي وعالمي مما جعل المنطقة عاملا رئيسيا في المشهد الجيوستراتيجي ومع وجود عدد كبير من الدول التي لها مصالح في الشرق الأوسط يمكن ان يكون قطاع الطاقة نقطة ساخنة للصراع.

اذ تشهد المنطقة خلاف بين لبنان وإسرائيل حول حدودها البحرية و نفس الشئ بين اليونان وتركيا من قبرص حيث ان الاكتشافات البترولية وكميات كبيرة منالغاز الطبيعي في المناطق الاقتصادية للجمهورية القبرصية والتي تعد بنحو من 3-5 تريليون قدم مكعب والذي سيدعم قبرص اقتصاديا بيد أن تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية trnc يحدان من سلطة الحكومة القبرصية لاتخاذ قرارات اكتشاف وتنمية المصادر النفطية الموجودة المنطقة حيث تصر جمهورية شمال قبرص التركية على استفادة القبارصة الاتراك من هذه المصادر ، وهذا من شأنه تأجيج الصراع.

---

[1] ألكسندر بريماكوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، تر. بسام خليل، (بيروت، ب د ن، 1984)، 5

[2] نفس المرجع،6.

وفعلا اندلعت المواجهات منذ عام2011 بين تركيا وقبرص نتيجة الاكتشافات الهيدروكربونية بالساحل الجنوبي للجزيرة القبرصية وما ترتب عليها من اعلان وقف المحادثات الهادفة الى تسوية نزاع حول الجزيرة القبرصية، كذلك وقف المحادثات بشأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كذلك تأكيد الجانب القبرصي سلطته على المنطق الاقتصادية ومنح عقود التنقيب لعدد من شركات الطاقة العالمية وهوما ينذر بوقوع مزيد من الحوادث.[1]

المبحث االثاني /–نظرية العمق الاستراتيجي.

تستدعي الممارسات السياسية جانبا من البحث النظري كإطار مرجعي واساس متين ننطلق منه لتجسيد النتائج والتوصيات التي خلص اليها الباحثون الأكاديميين والمفكرين الاستراتيجيون على ارض الواقع ،أي الانتقال من الإطار النظري الى الجانب التطبيقي .وعلى هذا الأساس ،يرى مهندس السياسة الخارجية التركية الأستاذ/ احمد داوود اغلو انه يجب المرور بخمسة مراحل أساسية للوصول الى نتائج ملموسة وفق منطق تراتبي بداية من الوصف، التوضيح، الفهم، التفسير ثم التوجيه ،وانطلاقا من هذه الأسس يمكننا رسم توجهات تركيا الخارجية ،بناء على مقومات القوة التي تمتلكها ووفق تخطيط استراتيجي محكم.

المطلب الأول /–عناصر القوة والتخطيط الاستراتيجي.

يحظى عنصر القوة بالمزيد من البحث والدراسة من أجل تحديده والوقوف على أهم مكوناته والعوامل التي تسهم في إضفاء طابع الأهمية عليه، حيث نتناول بالدراسة في هذ المطلب عناصر القوة والتخطيط الاستراتيجي.

القوة: لا يوجد هناك تعريف محدد للقوة فالبعض يرى ان القوة هي مجموعة القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والصناعية العسكرية وقدرات أخرى تملكها الدولة، اما البعض الاخر يرى ان قوة الدولة تحدد من خلال مقارنتها بمقدرات الدول الأخرى وسواء في الحالة الأولى التي تنطلق من القدرات المطلقة والثانية من القدرات النسبية، تتسم بانها نظرة مادية سكونيه، وهناك تعريف اخر يتسم بالحركية يحدد ما يلي: –

1/–إرادة هذه الدولة واستعدادها ورؤية الدول الأخرى حول إرادة هذه الدولة واستعدادها لاستخدام هذه القدرات.

[1] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، "متغيرات جيواقتصادية: نفط شرق المتوسط والامن البحري الإقليمي" ب ع (2015).

2/-مدى تحكم وتأثير هذه الدولة على الدول الأخرى أي ؛أن القوة تقدر من خلال تفاعلات الدول مع بعضها البعض.

من وجهة نظر أخرى فالقوة " هي مقدرات مجموعة ،أو أمة ،في التأثير في سلوك الاخرين بما يخدم أهداف هذه المجموعة أو الأمة.

وقد ميز جوزيف ناي Josph Nye بين نوعين من القوة: الأولى القوة الصلبة HARD POWER وتشمل العوامل المادية، العسكرية والاقتصادية، أما الثانية تعرف بالقوة الناعمة SOFT POWER وتتضمن الجوانب القيمية كالثقافة والعادات والأعراف والهوية والقدرة الدبلوماسية.[1]

وقد جاءت بعض المحاولات لقياس قوة الدولة، حيث يرى أستاذ العلاقات الدولية احمد داوود اغلو معادلة القوة كما يلي: -

أ) -المعطيات الثابتة: والتي تشمل الجغرافيا، التاريخ، عدد السكان والثقافة.

ب) -المعطيات المتغيرة: الاقتصاد، التكنولوجيا، القدرة العسكرية.

ج) -الذهنية الاستراتيجية والهوية الثقافية.

د) -التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية.

القوة= (المعطيات الثابتة +المعطيات المتغيرة) × (الذهنية الاستراتيجية × التخطيط الاستراتيجي × الإرادة السياسية).

ويمكن الرمز للمعادلة بما يلي:

ق= (م ث+ م ت) × (ذ س × خ س × رس).[2]

فالعناصر الثابتة لا يمكن للدولة على المديين المتوسط والبعيد تغييرها ولا يعني ذلك انها ثابتة.

أما راي كلين Ray Clin فمعادلة القوة تضم العوامل التالية:

P= (M+E+C) (S+W)

حيث أن:

القوة المتوقعة = power

القدرات العسكرية = Military capabilities

[1] موسى المصري خالد، مدخل الى نظرية العلاقات الدولية (سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ،2014)، 80.

[2] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي، 17.

القدرات الاقتصادية = Economic capacity

القدرات المتعلقة بالمساحة والسكان = Capacity for space and population

الأهداف الاستراتيجية = Strategic goals

الارادة = Will

يضيف الى ذلك جوزيف ناي، القوة الذكية كما يعرفها بانها حسن استخدام عوامل القوة المادية وغير المادية في تحقيق المصلحة الوطنية.[1] إن مجرد امتلاك الإمكانيات ليس ضمانا في حد ذاته للحصول على القوة ولكن استعمال الإمكانيات بطريقة تؤثر في سلوك الدول الأخرى هو الذي يحقق هذه القوة. كما يجب تقييم القوة من طرف خبراء وبصفة موضوعية لا المبالغة ولا التهوين، مثال ذلك قوة إيطاليا المبالغ فيها والتي انهارت اثناء الحرب العالمية ولم تكن إلا خرافة. بالرغم من الاجتهادات في وضع معادلات لقياس القوة إلا أنها تبقى نسبية بالنظر الى الملاحظات التالية:

أ –ان بعض عناصر القوة غير مادية مما يتعذر تحليلها وتقييمها على نحو موضوعي سليم.

ب –ان التقييم النسبي لكل عنصر من عناصر القوة القومية للدولة عملية صعبة للغاية، وأصعب منه تقرير الكيفية التي يحدث بها التفاعل بين هذه العناصر كلها.

ج –انه لا يمكن ان تكون قوة الدولة راجعة الى عنصر واحد فقط من هذه العناصر التي تدخل في تركيب القوة القومية للدولة.

- على العموم هناك اجماع على ان المكونات التالية تشكل اهم العناصر التي تدخل في تركيب القوة القومية للدولة:

1- الاعتبارات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس.

2- الامكانيات والموارد المادية والطبيعية التي تدخل في حوزة الدولة.

3- السكان " القوة البشرية الشابة والمهارة"

4- مستوى النمو الاقتصادي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي.

5- درجة الاستعداد العسكري.

[1] المصري خالد، مدخل الى النظرية، 80.

6- كفاءة المؤسسات السياسية وكذلك كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية.[1]

7- الروح المعنوية.

ولتقييم مقومات القوة التركية يستعرض احمد داوود اغلو التحاليل التالية:

ان الدول التي تراقب تغير معطيات القوة تستطيع فهم البناء الديناميكي لسياستها الخارجية، فعند تحليل منطقة الشرق الأوسط التي تشهد اختلافات كبيرة بين تقاطعات الاحزمة السياسية وبين الحدود القانونية المرسومة يحتمل فيها حدوث صراعات متعددة الاتجاهات، فالميراث العثماني التركي يتعدى الحدود القانونية ويفتح افاقا وإمكانات جديدة للسياسة الخارجية التركية وسيكون الأكثر تأثير في تشكيل الذهنية الاستراتيجية التركية وهويتها في المراحل المقبلة.

كما ان البنية السكانية الشابة الديناميكية لتركيا تكون عنصرا هاما من مقاييس القوة، فضلا عن عنصر الهوية النابعة عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان يمكنهما تحقيق انفتاحات استراتيجية متجددة باستمرار، عكس المجتمعات التي تمر بأزمة هوية تجعلها في عزلة استراتيجية.

أما بخصوص المعطيات المتعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية والتي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية والاسهام في تعظيم قوة الدولة. يجب اعتماد سياسات تصنيعية تلبي حاجيات الدولة بدل الذهاب الى الاستيراد كما يجب ربط الاقتصاد السياسي باستراتيجية الدولة، بحيث تكون المصالح الاقتصادية من العناصر الأساسية في العلاقات الدبلوماسية، ولابد من قفزة نوعية في المجال العلمي والتكنولوجي المرتبط بالكفاءات المؤهلة، فحروب المستقبل هي حروب تكنولوجية. [2]

يأتي بعد ذلك عامل القدرة العسكرية الذي يحول كل العناصر المذكورة الى قوة فعلية وهي أحد المؤشرات الأساسية الكامنة زمن السلم وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية زمن الحرب. فالقوة العسكرية أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعوامل، التقدم التكنولوجي في انتاج الأسلحة وفي وسائل جمع المعلومات عن طريق الأقمار الصناعية لأغراض التجسس العسكري والوقوف على اسرار الدفاع وعامل كفاءة القيادات وكفاءة التدريب وسرعة حشد طاقات الدولة.[3]

---

[1] صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991)،173.

[2] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي، 43.

[3] إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية، 186.

اما الذهنية الاستراتيجية فهي نتاج وعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحمل في طياته القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية وتنعكس في رقعة جغرافية معينة، مثال ذلك تاريخ تركيا الدويلة التي شكلها التركمان الرحالة في منطقة "سويوث" (SOGUT) التي اتسعت مساحتها مع مرور الوقت لتشمل جميع أقاليم حضارات العالم القديم ونشأت الدولة العثمانية من هذه الحاضنة كعنصر أساسي في الوعي الزماني والمكاني الذي نسج البنية التحتية للذهنية الاستراتيجية التركية.

كما ترتبط الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي بعلاقة من حيث الشكل والمضمون وتظهر هذه العلاقة من خلال تأثير المعطيات الثابتة على المعطيات المتغيرة. كما يجب تحقيق الإرادة السياسية التي تعمل على تنظيم جميع الخطوات التكتيكية وتخضع جميع الوحدات العسكرية والدبلوماسية بشكل منسجم ومتناغم مع بعضها البعض تحت قيادة مايسترو واحد.[1]

[1] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي،62.

المطلب الثاني:/–موقع الشرق الأوسط ضمن سياسة العمق الاستراتيجي.

ان سبب فشل السياسة الخارجية التركية في مرحلة التسعينيات هو عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة والتذبذب الذي حصل في التداول على وزارة الخارجية، مما جعلها تتأثر بقوى خارجية، والسبب الثاني هو قصور النظرية الاستراتيجية وعدم تركيب الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية في إطار نظري منسجم لقد كان ذلك أحد أبرز محاور الضعف في السياسة الخارجية التركية.

يجب على السياسة الخارجية ان تتصف بالبحث النظري والبيروقراطية الرسمية، بدلا من ان تكون عملية عقلانية واقعية التي تؤدي للرتابة والجمود.[1] مثال ذلك رتابة السياسة الخارجية السوفياتية المبنية على الأيديولوجية جعلها غير قادرة على مواجهة السياسة الخارجية الأمريكية المرنة والمنقحة على سيناريوهات مختلفة.

يجب اشراك كل الفواعل التي تمتلك مفاهيم متنوعة مهمة كالجامعات ومراكز الدراسات المستقلة والمفكرين الاستراتيجيين في المساهمة في بناء الاستراتيجية والانسجام بين التفكير النظري والتطبيق مثال ذلك "كيسنجر" Kissingerبريجنسي" Brezinski اللذان يظهران مدى أهمية تلك العلاقة.

ويشير مفهوم الاستراتيجية القومية الى انه استخدام لمحصلة القوة القومية لدولة ما، لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل الظروف الراهنة والمتوقعة، حيث لها ارتباط وثيق بمفهوم الامن القومي وهي أداة لتحقيق اهداف البقاء في إطار الاستقلال والكرامة الوطنية وصيانة المؤسسات والقيم والمبادئ الرئيسية للمجتمع ويفترض فيها وجود عدة سمات أساسية.[2]

1- وضوح الأهداف

2- واقعية الاستراتيجية.

3- العقلانية والتخصص.

---

[1] نفس المرجع،71.

[2] حسين خليل، عبيد حسين، الاستراتيجيا، التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجيات الاقتراب المباشر (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، 75.

4- المرونة.

5- الاستمرارية.

6- أمن الاستراتيجية.

ان أحد اهم النتائج الجيوسياسية لنهاية الحرب الباردة هي إزالة هذا التوازن الاستراتيجي بعد انسحاب القوة القارية لا وراسيا الى الخطوط الخلفية، فظهرت ساحة مناورة جدية للقوى الإقليمية المجاورة والقوى الصغيرة وقد انفتح المجال امام الولايات المتحدة الامريكية لملا الفراغ، (حرب الخليج قضية البوسنة احتلال أفغانستان) بسب تفعيل العوامل الجيوثقافية والجيو اقتصادية داخل ساحات الفراغ وفقدت الحدود الدولية صفتها القانونية. وظهر وضع مشابه في الحزام الذي يبدأ من شمال القوقاز والذي ينزل باتجاه الخليج العربي وعبر شرق الاناضول وشمال إيران والعراق وهذا الخط هو الذي يربط بلاد الرافدين بسهوب اوراسيا عبر القوقاز وإيران من جهة والذي يربطها كذلك مع البحار الساخنة عبر البحر الأبيض المتوسط والخليج من جهة أخرى.[1]

تقع تركيا في الموقع المركزي من مناطق العبور وساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق –غرب، شمال –جنوب وتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو–اسيوية المركزية مع البحار الساخنة وافريقيا على خط شمال جنوب من هلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما البلقان والقوقاز وخطوط عبور بحرية تتمثل في المضايق، بالإضافة الى المناطق التي تربط اوراسيا مع منطقتي الشرق الاوسط وقزوين اللتين تعتبران مركز للمصادر الجيواقتصادية.

حسب أغلو فإن الموقع الجيوستراتيجي لتركيا يؤثر في سياساتها الخارجية من عدة نواحي فهو يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدول الخارجية ويحدد ماهي التهديدات الموجهة لأمن الدولة وماهي نوعية التحالفات التي ترغب فيها.

منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002 اتبعت تركيا سياسة خارجية تقوم على العمق الاستراتيجي "نظر لها وزير الخارجية التركي "احمد داوود اغلو" الذي يرى ان على تركيا العمل في ساحات تأثير ثلاث تأخذ شكل احزمة دائرية جيوسياسية وتتمثل في البلقان الشرق الأوسط القوقاز. والاحواض البحرية القريبة "البحر الأسود شرق المتوسط والخليج العربي وبحر قزوين –المناطق القارية القريبة " أوروبا وشمال افريقيا وجنوب

[1] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي، 137.

اسيا ووسط اسيا وشرق اسيا " ونلاحظ ان هذه الاحزمة هي ذات المناطق التي كانت تتحرك فيها الإمبراطورية العثمانية.[1]

يمثل الشرق الأوسط حديقة خلفية لا غني عنها بالنسبة لتركيا ولا يحمل هذا المصطلح صفات موضوعية فهولا يعتبر معيار جغرافيا عاما فبالنسبة للصين او الهند يمثل الغرب، وقد استخدم الجيوبولتيكي الألماني ماهان مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة يصف المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والهند والتي تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية البحرية والتي تتخذ من الخليج العربي مركز لهافي الوقت الحالي.

ان الشرق الأوسط باعتباره منطقة تأثير بين القارات، يتمتع بموقع جغرافي حيوي ويحظى بأهمية كبيرة في التوازنات الداخلية للمنطقة حيث تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية بالنسبة لتركيا من ثلاث أوجه:[2]

أولا: باعتبار موقعها ضمن المناطق القارية القريبة لتركيا، وإحدى النقاط المركزية في سياساتها الإقليمية.

ثانيا: ان هذه المنطقة تضم خطوط سواحل الاحواض البحرية القريبة وتشكل الخلفية التي تتدخل فيها تركيا بشكل مباشر.

ثالثا: تواجد طرق المواصلات البرية القريبة بالنسبة لتركيا في هذه المنطقة وتحكمها في ساحة الاتصال تجاه قارتي اسيا وافريقيا.

فهي ساحة تأثير بين القارات وساحة انتقالية لسياسات العمق القاري، ولا يمكن لتركيا ان تمتلك افقا استراتيجيا واسعا دون أن تطور سياسة استراتيجية عميقة تأخذ بعين الاعتبار الابعاد الزمانية والمكانية وتهتم بجميع الاتصالات القارية في هذه المنطقة التي تضم اهم خطوط المواصلات الجيو اقتصادية والمناطق الزراعية في العالم.

وتقع فيها سواحل جميع البحار الداخلية في القطعة الافرواوراسية تقريبا بسبب اتصالها مع بحر قزوين والبحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج، ويمكن لتركيا تحقيق امنها عن طريق استراتيجية متدرجة وإعادة تحديد موقعها الجيو بوليتيكي والجيو اقتصادي بالتوجه نحو المناطق الغنية بالموارد الطبيعية واكتسب مصطلح الشرق الأوسط انتشارا واسعا بعد استخدامه في عبارة قيادة الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى كصفة استراتيجية[3].

---

[1] الكيطان احمد يوسف، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية –تحولات الداخل ورهانات الخارج، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع،2015)،27.

[2] أحمد داوود العمق الاستراتجي،243.

[3] نفس المرجع،156

لقد توطدت الوحدة الجيوثقافية للشرق الأوسط بسبب النجاحات التي حققها السلاجقة ومن ثم الدولة العثمانية، امام أوروبا المسيحية حتى القرن السابع عشر، وتقدم العثمانيون حتى وسط أوروبا، وقد شهدت المنطقة مرحلة استقرار طويلة الأمد، حيث سيطرة الدولة العثمانية على البحر الأبيض المتوسط ومن خلاله على جميع الطرق ا لبحرية الاستراتيجية.

ولجأت دول غرب أوروبا كالبرتغال، اسبانيا، هولندا وبريطانيا للبحث عن طرق جديدة من اجل تطوير تجارتها مع الشرق وأدى الى اكتشاف مناطق جديدة وبدا عهد الاستعمار الذي استمر ثلاثة(03) قرون وبدأ النظام العثماني يتفكك في القرن الثامن عشر.

ونتيجة لذلك وقعت المنطقة تحت تأثير التدافعات الدبلوماسية والعسكرية والثقافية لكل من المانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا، حيث تقاسمت القوى العظمى أراضي الدولة العثمانية الغنية بالمواد الخام. واثنا ء الحرب الباردة برزت خصائص مهمة لمنطقة الشرق الأوسط تتمثل فيما يلي:

1- وجود قطبية جيوثقافية ذات طابع أيديولوجي.

2- البيئة الجيواقتصادية المبنية على النفط.

3- وجود خط فصل جيوبولتيكي يعكس المنافسة الاستراتيجية الدولية.

4- ظهور ساحة مواجهة ثقافية – سياسية متصاعدة في المنطقة مع انشاء إسرائيل.

بعد نهاية الحرب الباردة برزت قطبية جديدة محور ديني حضاري

ملاحظة الاستقطاب الجيوثقافي من خلال نظرة بريجنسكي Brizinskiفي بداية الثمانينات الى الصحوة الإسلامية على انها تطور يهدد المصالح الامريكية وعزز هذه الفكرة بحث فوكوياما " نهاية التاريخ الذي اظهر العالم الإسلامي كقطب يواجه الغرب وتعد منطقة الفراغ الجيوسياسي التي تشكلت في شمال العراق خلال الحرب العرقية والإيرانية والتي تحولت الى حالة مزمنة مع حرب الخليج من اهم المسائل السياسية لتركيا وتمثل نقطة ضعف واستخدامها من طرف حزب العمال الكردستاني. [1]

مع انتهاء الحرب الباردة دخل الشرق الأوسط عصرا من التغيرات الكبرى حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية اليد العليا في الترتيب العالمي الجديد الذي تصدرته على نحو غير مسبوق عسكريا وسياسيا (تحرير

[1] نفس المرجع، 167.

الكويت من خلال التحالف والانتشار برا) إضافة الى قواعد للقوات الجوية في الجزيرة العربية جهود دبلوماسية مكثفة لحل النزاع العربي الإسرائيلي.[1]

ونظرا للمكانة الاستراتيجية للشرق الأوسط من خلال ما تملكه من مصادر الطاقة والمعابر البحرية وحساسية المنطقة بتواجد اسرائيل وما يتعلق بأمنها وظاهرة الإرهاب كلها عوامل تجعل من تركيا تطمح لتطلع بدور الوسيط وتتواجد في معظم القضايا الإقليمية التي تؤثر بدورها على الامن والاستقرار العالمي.

المطلب الثالث: الوسائل الاستراتيجية لسياسة العمق الاستراتيجي.

لطالما لعبت منطقة الاناضول دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، اذ شكلت هذه المنطقة تقاطعا لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، فكانت "إسطنبول " عاصمة لثلاث من أكبر الامبراطوريات وأقواها على العصور من الرومانية الى البيزنطية وتنهاء بالامبراطورية (1288-1924).[2] الا انه منذ تلك الفترة لم ترتقي تركيا الى لعب دور يليق بمكانتها التاريخية والجغرافية والسياسية وذلك لعدة أسباب منها:

أ/-ضعفها في ميزان القوى مقارنة بدول مثل الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة الامريكية اوالدول الأوروبية الكبرى.

ب/-عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة وانحسار التفكير في كيفية حماية الدولة والعلمانية الاتاتوركية . وكبح جماح الاقيات ولاسيما الكردية.

ج/-عدم القدرة على إيجاد تفاعلات داخلية تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية لتحويل تركيا الي قوة كبرى إقليمية ودولية.[3]

يعزي الدكتور احمد داوود اغلو سبب فشل السياسة الخارجية التركية طيلة عشرة سنوات نتيجة الي عدم توفر تحليل وتقييم للقدرات التركية الحقيقية، مما جعلها تنغمس في توترات متعددة مع سوريا بسبب قضية عبد الله اوجلان وخيم أيضا مناخ دفاعي على توجهات الدولة وكذلك توتر مع الاتحاد الأوروبي وتوترات مع دول

[1] نوفل ميشال، عودة تركيا الى الشرق الأوسط: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)،89.

[2] محمد ياس خضير، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، 15.

[3] عبد العاطي، تركيا بين تحديات، 17.

الجوار.اذ يجب الاستعداد للمراحل المستقبلية عن طريق التقييم الجيد للسياسة الخارجية وربطها بالأدوات المتوفرة والمناسبة من أجل اعداد النظرية الاستراتيجية للقرن الواحد والعشرون(ق 21).

كما يجب على تركيا ان تأخذ بعين الاعتبار التناقضات الدبلوماسية الموجودة بين الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا والتي تنعكس على حلف شمال الأطلسي وعلى الاتحاد الأوروبي وعلى تركيا أيضا، وان تضع في الحسبان علاقتها مع إيران وروسيا التي يمكن ان تتناقض مع اتفاقية التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود.

العمل على تهيئة وضع مناسب للتعاون ما بين (الدول التركية)، يجب أيضا على تركيا ان تقيم علاقات مع جميع المنظمات الدولية الهامة مثل حلف شمال الأطلسي – الاتحاد الأوروبي منظمة الامن والتعاون الأوروبي – منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي – والاستفادة من المنظمات الأخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأبيض المتوسط ومجموعة الدول النامية ومجموعة الدول العشرين.[1] وتمتلك تركيا مقومات استراتيجية هامة ابتدأ من:

1-الموقع الجغرافي والسكان: فالموقع الجغرافي الممتاز والفريد من نوعه، حيث يتم تعريفها على انها (بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة ما يمنحها المناورة في العديد من المناطق وتشكل نفوذا في جوارها المباشر وستكون التزامات تركيا من الشيلي الى اندونيسيا ومن افريقيا الى اسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي الى منظمة المتمر الإسلامي جزء من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية التركية وستجعل لمبادرات تركيا فاعلا عالميا.) " احمد داوود اغلو".[2]

يشكل موقع تركيا ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، فهي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت لها حدود مع ثمانية 08دول الجنوب الشرقي جورجيا 252كلم، ارمينيا268كلم، أذربيجان 9 كلم – الشرق، إيران 499، – الغرب، اليونان 206كلم – الشمال الغربي، بلغاريا 240كلم-الجنوب، سوريا 822كلم، العراق 352كلم.[3]

تحدها المياه من ثلاث جهات البحر الأسود – في الشمال وبحر ايجه في الغرب والبحر الأبيض المتوسط في الجنوب كما انها تسيطر على ممرين مائيين لطالما شكلا تاريخيا محور الصراع بين الامبراطوريات والدول هما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30كلم وعرضه 1 كلم، مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر

[1] احمد داوود، العمق الاستراتيجي، 252.

[2] عبد العاطي، تركيا بين تحديات،20.

[3] نفس المرجع.

ايجة وطوله 60كلم وعرضه 1-6 كلم مما يعطيها قدرة على التحكم ويعطيها أيضا قوة مالية. وهذه بعض المؤشرات الجغرافية الخاصة بتركيا:

المساحة -783562كلم2، اليابسة 769632كلم2، الماء 13930كلم2، الحدود البرية 2648كلم، الشريط الساحلي 7200كلم.

من حيث السكان تحتل تركيا المرتبة 17 السابعة عشر عالميا من حيث السكان، ويؤهلها هذ الكم البشري للاضطلاع بدور هام على الصعيد الإقليمي والدولي[1]، حيث يغلب عليها الطابع العمري الشاب، ويعيش معظم الاتراك في المدن مما يجعلها تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بدول أوروبا، يشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي والعربي الأوروبي بما يسمح بممارسة التأثير في كل الجهات من غرب الصين الى حدود أوروبا.

وهذه بعض مؤشرات السكان 2008

عدد السكان 71517100نسمة -نسبة الحضر 70،5 % -التركيز السكاني 25 %من السكان غي منطقة بحر مرمرة-**معدل** النمو1 %-الديانة الإسلامية > 99 %-المسيحية واليهودية <1%.

العرق التركي 70 -80%.

الأقليات: الاكراد 20-30%. الزازيون 2-3 %. العرب 2%. الشركس 0.5%. ال جرجيون0.5%. أقليات أخرى: ارمن – يونان (اشورين –كلدان – السريان) شعب واحد هم الأراميون.[2]

2-القدرات العسكرية: ان القدرة العسكرية هي احدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة وهي احدى اهم خيارات تنفيذ الاستراتيجية فهي الوسيلة الأولى حسب كلاوفتيتز لتحقيق أهداف الدولة. وتتشكل القوات التركية [3]من أربعة جيوش ميدانية ولها أربعة قيادات تتوزع على الشكل التالي:

- ✓ الجيش الأول في منطقة مرمرة.
- ✓ الجيش الثاني في جنوب شرق تركيا.
- ✓ الجيش الثالث شمالي شرق تركيا. لسيا
- ✓ الجيش الرابع جيش ايجة في المنطقة الايجية.

[1] نفس المرجع،21.

[2] نفس المرجع،25.

[3] انظر الملحق رقم (01).

تم هذا التقسيم بناء على التضاريس والتموين، الاتصالات والخطر الخارجي المحتمل، هذه الجيوش تصبح ثلاثة منها تحت قيادة الناتو حال اعلان منظمة شمال الأطلسي الإنذار.[1]

تقدر القوات المسلحة بحوالي 1.206.700جندي منهم 639 ألف من القوات العاملة و387 من الاحتياطي و180الف من القوات شبه العسكرية (درك وحرس وطني). حيث مكن التوجه نحو الغرب تركيا من تحديث معداتها العسكرية في مستوى القدرات التي تتمتع بها بعض دول حلف الناتو.[2]

- الجيش الأول: تقع قيادته في استنبول وقسم كبير منه منتشر في الجزء الأوروبي من تركيا مهمته حماية استنبول، مضيق البسفور والدردنيل وشبه جزيرة كو جائلي
- الجيش الثاني: مقره في مالاطيا وينتشر في منطقة جنوب شرق الاناضول ومهامه دفاعية في مواجهة الخطر القادم من الحدود مع سوريا، إيران والعراق.
- الجيش الثالث: ومقره في ازرينجان وينتشر شرقي الاناضول ويغطي الحدود مع جورجيا، أرمينيا، أذربيجان والشرق والمنطقة الشمالية الشرقية.
- الجيش الرابع: الجيش الايجي ومقره ازمير وتم إنشاؤه في السبعينيات نتيجة التوتر مع اليونان في بحر ايجة ويرتبط الجنود الاتراك الموجودون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلة.[3]

3-الاقتصاد التركي:

ان لعناصر ومعطيات الواقع الاقتصادي تأثيرها الواضح في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وفي تحديد الأهداف والمصالح التي تسعى الدولة لتحقيقها.

لقد مر الاقتصاد التركي بمراحل عديدة من التخطيط الخماسي في السبعينيات وتبني سياسة انغلاق وتدخل حكومي في المجالات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعة والتجارة الخارجية فوضعت الحواجز الجمركية ومنحت الحماية للصناعة وقيدت حركة رؤوس الأموال وتبني سياسة إحلال الاستيرادات وحققت فيتلك الفترة نمو اقتصاديا سريعا. لكن منذ بداية التسعينيات ت اعتمدت سياسة الاقتصاد الليبرالي في التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات وتخفيض القيود على الاستيراد ات وإطلاق سعر الصرف الرسمي وانتعاش مناخ الاستثمارات الأجنبية.[4]

---

[1] العيد د حامني السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد 2002، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية2016)، 40.

[2] دنى ايمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)،80.

[3] عبد العاطي، تركيا بين تحديات،37.

[4] رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات ا العراقية –التركية (العراق: زهران للنشر 2010)، 21.

تعد القدرة الإنتاجية وحجم التجارة الخارجية من اهم المؤشرات القوة الاقتصادية، حيث شكلت الإصلاحات المالية والإدارية والتوجيهات الارشادية لحزب العدالة وكذلك الدعم المالي لصندوق الدولي المقدر ب 25 مليار دولار، الى زيادة الإنتاج والصادرات وحققت تركيا نمو اقتصاديا بلغ 5%بين عامي (2002-2012) وصنفت ضمن الاقتصادات الناشئة الاستثنائية في المقياس الاقتصادي العالمي وتبؤاها المركز السادس عشر عالميا.[1]

وعمدت تركيا على تامين عمقها الاقتصادي عن طريق تعزيز روابطها الاقتصادية وشراكاتها التجارية مع بلدان منظمة التجارة الحرة في أوروبا والبلدان الإسلامية في الشرق الأوسط، ومنظمة البحر الأسود، وبلدان الاتحاد الأوروبي. فضلا عن توسيع روابطها مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية أبرزها: منظمة التعاون الاقتصادي وال تنمية(OECD)، ومنظمة التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأسود (BSEC)، وبنك التنمية الإسلامي(IDB).

واتخذت تركيا خطوات مهمة على غرار نقل النفط والغاز الطبيعي الاذربيجاني الكازاخستاني – التركماني الى الغرب عبر خط انابيب تمر عبر تركيا، توقيع الاتفاقيات النهائية لبناء خط انابيب النفط (BTC)كذلك الاتفاق مع روسيا لبناء خطانابيب الغاز الطبيعي يسمى التيار الأزرق(Blue streamت)حت البحر الأسود هدفه تزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الروسي لمدة 25عاما.[2]

يرى داوود أغلو الامر يتطلب إيجاد أسواق جديدة للمنتجات التركية وتأمين احتياجاتها من الطاقة ولعب دور مركزي عن طريق الدبلوماسية الناعمة تصفير المشكلات مع الجيران وتقوية العلاقات مع العالم الإسلامي والاتحاد الأوروبي واسيا الوسطى وإيجاد أسواق جديدة بأفريقيا.[3]

4-**الدبلوماسية:** تتمثل في اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة، اذ ينتقد أ غلو المستوى المتدني للتدخل الدبلوماسي التركي في المؤتمر الإسلامي، والذي ارجعه الى الفرصة التي ضيعتها تركيا في ابراز مرشح تركي في منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام 2000 ومن هنا وجهت تركيا سياستها الخارجية الى مستوى عالي من الاشتراك وكانت النتيجة انتخاب "أكمل الدين احسان اغلو" لشغل هذا المنصب.

---

[1]-الكيطان احمد يوسف، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية-تحولات الداخل ورهانات الخارج، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع 2015)، 84.

[2]امينة مصطفى دله الجيوبولتيكية التركية، الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية (ب، ع) (2016):16، http://www.stgcenter.org/

[3]احمد يوسف، تركيا في عهد العدالة،189.

شهدت عواصم الدول المجاورة لتركيا زيادة عدد أكبر من السياسيين و النخب السياسية التركية في السنوات الأخيرة ، وقد هدفت دبلوماسية المبادرة هذه الى تحقيق "انعدام المشاكل "مع جيران تركيا ، ثم الانتقال الى مرحلة " الحد الأقصى من التعاون " وتكثيف احتضان المؤتمرات والمحادثات و العمل على تسوية الخلافات عبر الوساطة بين دول المنطقة و خارجها وتمكنت تركيا من الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الامن بهيئة الأمم المتحدة ، ومراقب في كل من الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية ودول الكاريبي ، وتقديم المعونات او مساعدات خارجية للتنمية حيث قدرة بحوالي 800مليون دولار عام 2008م. [1]

المبحث الثالث/–تركيا والممارسات الاساسية لسياسة الشرق الأوسط.

تقوم السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية على اهداف عدة كالسعي بخفض المشكلات مع دول الجوار الى نقطة الصفر. الاهتمام بمناطق الازمات خارج الجوار المباشر لتركيا (أي تنشيط الدور التركي في أزمات لبنان والصراع الفلسطيني – الاسرئيلي وازمات القوقاز وغيرهم)وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها العاملين على نحو أكثر توازنا، تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة (القوة الدبلوماسية والاقتصادية).[2]اما بالنسبة للسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط يشير اغلو الى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه هي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع وتغليب الحوارات والاليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.الحفاظ على وحدة الكيانات السياسية في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية.[3]وهذه بعض التطبيقات العملية لنظرية العمق الاستراتيجي التركية.

[1] بولنت اراس، جواد الحمد، وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، (عمان: الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012) ،22.

[2] هدى نبيل كاظم، السياسة الخارجية الامريكية حيال تركيا: استمرارية التحالف ام تحول نحو الشراكة، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع،2015)، 112.

[3]فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر5 (ب س ن) :212.

المطلب الأول :/–سياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط (سوريا والعراق).

شرعت انقرة مع بدية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات بغية إرساء رؤيتها على أساس متين يتم توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية وتبني سياسة التوازن السليم بين الحرية والامن وتصفير المشكلات مع دول الجوار واعتماد سياسة خارجية متعددة الابعاد والدبلوماسية المتناغمة حيث سعت تركيا تطوير علاقات ثنائية مع دول الشرق الأوسط من بينها سوريا والعراق.

أولا: العراق:

يبدو أنه من الصعب على العراق إعادة هندسة أوضاعه الداخلية من دون دور تركي مؤثر، فالفوضى وعدم الاستقرار في العراق يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي التركي خصوصا ما يتعلق بالطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردستان وثانيا الحؤول دون تفجر الأوضاع بمنطقة كركوك التي تمثل رئة الاقتصاد التركي بسبب ثروتها النفطية. والعمل على كبح جماح المد الشيعي بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية.[1] إن أساس العراق هو لا مشكلة له مع الأمم المتحدة وجيرانه ولا يشكل أي تهديد لجيرانه ويجب تحقيق الأهداف التالية: –

– يجب حماية وحدة الأراضي العراقية.

- يجب بناء سلطة مركزية بصورة نهائية
- يجب حماية حقوق التركمان في العراق كوطنيين.
- يجب الا يعطي للأقليات في العراق إدارة منفصلة.
- يجب الا يشكل العراق تهديدا لتركيا من الناحية العسكرية.[2]
- كما يجب دعم الحلول والخطوات التي تقلل من تدخل القوى غير الإقليمية في العراق
- يجب ربط العراق بالقدر الممكن بتركيا من الناحية الاقتصادية.[3]

يقول أحمد داوود اغلو ان السياسة الخارجية التركية الإقليمية لها علاقة وطيدة بالقوى العظمى، ومن المعايير المهمة لتركيا في صياغة سياستها الإقليمية ان تنظر الى:

[1] عبد العاطي، تركيا بين تحديات،158.

[2] دحامني، السياسة الخارجية،113.

[3] ايمان، الدور الإقليمي،158.

– تأثيرات الماضي الاستعماري البريطاني في العراق وسياسة ألمانية في الشرق الأوسط، التي أوصلتها الى حد التفكير في مشروع خط سكة حديد برلين–بغداد. كذلك العنصر الشرق أوسطي في الاستراتيجية الروسية الأورواسياوية، وفوق كل هذا الرغبة الأمريكية في التفرد بتوجيه الشرق الأوسط، كما ان الازمة القائمة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ومواقف الولايات المتحدة المفتوحة الخيارات لاسيما سياستها تجاه كل من العراق والاكراد.

جاءت سياسات تركيا نتاجا لتأثير حسابات حددتها عوامل خارجية مثل حزب العمال الكردستاني وقضية المياه وحطوط انابيب النفط أكثر من كونها نتاج لتخطيط استراتيجي. وهنا تبرز الحاجة الى صياغة إطار استراتيجي دقيق لسياستها – منها ما يتعلق بالمناطق الحدودية – مثل ماهي النتائج التي ستسفر عنها حالة الانقسام ي العراق بعد انتهاء حرب الخليج؟

- ماهي نطاقات التأثير التي ستشكلها التوازنات الداخلية والإقليمية وما هي المخاطر الأمنية التي يمكن ان تسفر عنها هذه النطاقات؟[1]

ان العلاقة بين شمال بلاد الرافدين الواقعة تحت الحكم التركي وجنوب بلاد الرافدين والواقعة تحت الحكم العراقي اكتسبت أبعاد جديدة لعلاقة التبعية المتبادلة والخلاف التاريخي الذي تجلى قديما بين مختلف الحضارات.

هذه الخلافات عادت من جديد لارتبطا ت جديدة للتوازن بين النفط –المياه – النفط عبر الخط المروري الذي يربط إقليم نفط بحر قزوين ومياه بلاد الرافدين ومشروع جنوب الاناضول GAPالموصل ومنطقة نفط الخليج العربي، فعودة الفعليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني التي بدأت في التصاعد بعد أزمة الخليج إحدى نتاجات علاقة الارتباط الجيو اقتصادية هذه.

ثانيا: سوريا:

هيأ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام 2002 المزيد من التقارب بين تركيا وسوريا وكان الاحتلال الأمريكي للعراق لعام 2003 أحد العوامل التي ساعدت على التقارب بينهما حيث تتطابق وجهات النظر بينهما في مسالة العراق والمسالة الكردية وعدت زيارة الرئيس السوري لتركيا عام2004 بداية علاقات جديدة بين الدولتين سيما بعد رد الرئيس التركي الزيارة الى سوريا في عام 2005. وقد كانت الدبلوماسية التركية حيال سوريا تسعى الى تحقيق المصالح الاتية:

– حل الخلافات المتعلقة بتوزيع مياه نهري دجلة والفرات.

[1] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي،431.

– التعاون المشترك حيال المسألة الكردية وتأثيرها في العلاقات بين البلدين.

– التخفيف من عزلة سوريا.

– تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[1]

ان العلاقات مع سوريا كأحد دول الجوار الأقل صداقة مع تركيا هي غير مستقرة بالنظر للأهداف المعقدة خاصة في العشرية الأخيرة وينظر اليها من ثلاث جوانب أساسية (الاكراد – المياه – العلاقات التركية الإسرائيلية). يتوزع الاكراد (ككيان بدون دولة) في اغلبية مسلمين سنة بداخل أربعة دول هي:

- تركيا 12.000.000. إيران 6.000.000. العراق4.000.000. سوريا 800.000.
- أي ما مجموعه 22.800.000

نظرا لهذا الخلاف الجوهري عمدت تركيا الى تفعيل حزمة ضغوطات حيال سوريا بعدم ترك تنامي أنشطة الاعمال المضادة لتركيا على طول حدودها الممتدة على طول 877 كيلومتر، ومنذ1984 اتهمت سوريا بحماية ودعم حزب العمال الكردستاني من خلال إيواء زعيمه "عبد الله اوجلان " المصنف كجماعة إرهابية دوليا. حيث توترت العلاقات بين البلدين خلال عام 1997 اذ هددت تركيا سوريا مباشرة بالمواجهة ان لم تتخذ أي خطوة لتسليم "اوجلان " الا ان هذا المشكل سوي بعدما غادر اوجلان سوريا الي كينيا.[2]

لكن بعد حرب الخليج تم الاتفاق بين بلدان الجوار الإقليمي (تركيا – إيران وسوريا) على منع قيام دولة كردية بشمال العراق. أيضا في سنة 2008 اتفقت تركيا وسوريا على إنشاء مجلس تعاون استراتيجي يهدف الى تطوير العلاقات الاستراتيجية يضم 16 وزيرا حيث وقع على 56 اتفاق. حيث وصف الرئيس "اردوغا ن" سوريا بأنها البوابة على الشرق الأوسط وتركيا بوابة سوريا على الغرب وأن التواصل بين البلدين سيؤثر على منطقة الشرق الأوسط." حيث استغلت تركيا دورها كوسط في المفاوضات بينها وبين إسرائيل التي جرت في إسطنبول عام 2008.

كانت نقطة التحول في العلاقات بين البلدين كانت مع نهاية 2010 بالذات، مع تفجير الانتفاضة الشعبية في سوريا حيث سارعت تركيا للاستجابة لمطالب المتظاهرين والانفتاح على إجراء الإصلاحات اللازمة.

[1] احمد يوسف، تركيا في عهد حزب العدالة، 250.

[2] François. Goudreau,L'occidentalisation De La Turquier et ses Relation Avec Voisins Orientaux : De La geurre Du Golfe a Aujourd'hui (Québec,Institut D'études Internationales De Montréal) , 15-16

الا ان داوود اغلو يقف مدافعا ان سياساته المتعلقة بتصفير المشكلات مع دول الجوار ولا يعتبرها قد فشلت ويرجع سبب ذلك الى عوامل داخلية تخص الشأن السوري ويؤكد ان العلاقات بين البلدين ستعود الى حالها بعد قيام نظام ديمقراطي جديد بسوريا.

المطلب الثاني: سياسة تركيا في الخليج العربي.

لقد أسهمت عدة عوامل واعتبارات دولية وإقليمية في تطوير العلاقات التركية الخليجية وحدوث تقارب غير مسبوق بين الجانبين وتمثلت هذه العوامل فيما يلي:

- الغزو الأمريكي للعراق، وما تمخض عنه من آثار سلبية ليس فقط على التوازنات الطائفية الداخلية في العراق فحسب بل شملت أيضا توازنا ت القوى الإقليمية.
- الموقف التركي من الغزو الأمريكي للعراق ورفض البرلمان التركي استخدام الأراضي التركية كقاعدة لفتح جبه شمالية.
- تطابق الرؤية الخليجية مع نظيراتها التركية ووجود مصالح مشتركة.
- رغبة انقرة في تامين احتياجاتها النفطية المتزايدة.
- العمل على فتح أسواق جديدة للصادرات التركية.[1]
- حرص انقرة على الاضطلاع بدور ملموس في الحفاظ على امن منطقة الخليج.

تجدر الإشارة ان الجانب الاقتصادي كانت له الأولوية في العلاقات بين الجانبين، في هذا الإطار تم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجال التجارة والاستثمار وتأسيس مجالس أعمال ثنائية مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

بخصوص الجانب التجاري تم الاتفاق على "الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي "بالعاصمة البحرينية المنامة، والتي تهدف الى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين في محاولة لمأسسة العلاقات التركية الخليجية لتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية والاجتماعية الثقافية.

[1] سامية بيبرس، الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج، (القاهرة، ب د ن، ب س ن)، 157.

تتمثل أهداف الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي في بناء صرح أمنى سياسي انمائي إقليمي وتبني لغة الحوار كحل للمشاكل والنزاعات الإقليمية بعيد ا عن الدور الغربي وتتويج هذا الحوار بتحقيق تكامل إقليمي.[1]

هذا التقارب الطموح يقوم على أساس أفكار أحمد داوود اغلو الذي يرى بأن تركيا تتمتع بعمق أستراتيجي في البلدان العربية والإسلامية وفي أوضاعها الجيوستراتيجية والجيو اقتصادية وتركيا الوريث الجامع للدولة العثمانية وعليه اعتماد مقاربة استراتيجية تمكنها من تجاوز الانقسامات والتمزقات الجيوسياسية والجيو اقتصادية والجيو ثقافية والإحاطة بالمنطقة بوصفها كلا متكاملا ويجب عليها تطبيق هذه الرؤية بمرونة تكتيكية مع عدم اغفال أي فاعل داخل التوازنات الإقليمية.[2]

استطاعت السياسة التركية ان تفصل بين المسارات (علاقاتها مع إسرائيل والانضمام للاتحاد الأوروبي وكونها حليف مع الولايات المتحدة الأمريكية)، حتى لا تؤثر إحداها على الاخر، وساهمت عوامل أخرى في دفع العلاقات التركية الخليجية لتطوير شبكتها في المنطقة وخاصة تفعيل الأداة الاقتصادية، وحل الخلافات والمشكلات لعل أبرزها نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في منطقة الخليج والمنطقة بشكل عام.

في 12سبتمبر(أيلول) 2008وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا في جدة مذكرة تفاهم وذلك لتطوير العلاقات بينهما بمختلف أشكالها لأسباب عديدة:

أولا: أنها تمثل نقلة نوعية في العلاقات التركية الخليجية ولاسيما ان هذه المذكرة تؤسس لحوار منتظم بين الجانبين وهذا ما أشار اليه وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم على هامش التوقيع بقوله " بموجب الية الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة وتركيا فأننا نرتئي ان يتم عقد اجتماع وزراء تركيا ومجلس التعاون الخليجي مرة واحدة في السنة على ان تنفذ هذه الاجتماعات بشكل دوري في تركيا والدول التي تراس القمة الخليجية".

ثانيا: ان التوقيع على هذه المذكرة من شانه يمثل دفعة قوية للحوار الاقتصادي بين الجانبين.

ثالثا: فيتمثل في حقيقية انه في ظل القلق تجاه برنامج إيران النووي وتدخلاتها في الملفات العربية من العراق الى فلسطين الى لبنان، فان الدول الخليجية تبدو مرحبة بدور تركي يستطيع ان يوازي الدور الإقليمي المتنامي لإيران في الشرق الأوسط.[3]

---

[1] بيبرس، الحوار الاستراتيجي ،160.

[2] احمد يوسف، تركيا في عهد حزب العدالة،148.

[3]توفيق سعد حقي،" السياسة الاقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008"، مجلة العلوم السياسية 38-39(ب س ن)، 9.

تسعى تركيا لإقامة ترتيبات أمنية يمكن ان تتخذ شكلا دفاعيا ثنائيا مع دول المنطقة، والحرص على الابتعاد عن أي ترتيبات جماعية وعدم مشاركة تركيا فيها. وأن أمن الشرق الأوسط يتطلب إشراك الدول المجاورة للعراق في ترتيبات الأمن المستقبلية في المنطقة وهي تركيا وإيران وسورية ومصر.

هناك عوامل مؤثرة على السياسة الإقليمية التر كية تجاه الخليج العربي من جهة ما هو داخلي بغرض توسيع قاعدتها الشعبية وتأكيد جدارتها وتحسين صورتها في مواجهة خصومها السياسيين المتربصين بها، ومن جهة أخرى تماشيا ومشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي لإحلال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بما يتلاءم مع طموحات دول الخليج العربي وليس فرض للهيمنة الغربية [1]

يؤكد احمد داوود اغلو، ان المهم للغاية إعادة تأسيس العرقات التركية العربية على أرضية عقلانية تأخذ بعين الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية لا تقتصر على المصالح المتبادلة بين الأطراف ولكنها تمتد الى السلم الإقليمي أيضا.

بناء هذه الأرضية العقلانية يمكن ان يتيسر من خلال البدء في تجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة والوعي بالمصير المشترك والحفاظ على العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية، يتوجب جس النبض للمجتمع العربي ومعرفة مستوى التغير الثقافي والاجتماعي كما يجب الابتعاد عن المقاربات التعميمية والسطحية التي تختزل المجتمعات العربية في تصنيف واحد،

يمكن تصور الخطر الحقيق امام تركيا المتمثل في التيار القومي العربي الذي تؤثر فيه القوى الأجنبية والتي تكبح الطموحات السياسية التركية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ككل، كما ان تنامي الحركات السياسية ذات الأساس العرقي سوف تسفر عن مشكلة ضخمة بالنسبة لوحدة الصف داخل تركيا التي تضم كل العناصر المتبقية عن العهد العثماني.[2]

يجب على تركيا تجاوز هذه المعايير التي من شانها ان تضعها في مازق فالدول العربية تشكل ثقل ولوبي يمكنه التأثير على سياسات تركيا في المحافل الدولية الا انها في الوقت الحالي تمر بأزمة انقسام وضف التأثير خصوص في الازمة السورية.

كما العلاقات التركية الإسرائيلية تشكل أحد أسباب التباعد مع الدول العربية وقيام الحركات القومية ويمكن ان يضعها في عزلة سياسية في المنطقة.

---

[1] نفس المرجع ،11.

[2] أحمد داوود، العمق الاستراتيجي، 451.

لعل اهم خطوة تتخذها تركيا لتجاوز هذه المخاطر هي بناء علاقات ثنائية مع الدول العربية ومتنوعة وعميقة وبشكل موسع وربط شبكة من المصالح تجعل من فرص التقارب أكثر.

المطلب الثالث :/–سياسة تركيا تجاه إسرائيل وإيران.

أولا: سياسة تركيا تجاه اسرائيل

ان تطور العلاقات التركية الإسرائيلية منذ الاربعينيات من القرن الماضي أي منذ قيام الدولة العبرية والى يومنا هذا تسير وفق المستوى الدولي والإقليمي.

- المستوى الدولي: التوافق بين محور القوة الدولية الذي أوجد إسرائيل وحقق لها الظهور كدولة داخل النظام الدولي وبين اضطرار تركيا للاختيار الغربي والانضمام اليه بسبب التهديد السوفياتي. حيث ان ظهور إسرائيل كقوة إقليمية كان بدعم المحور الأطلسي (إنجلترا – الولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك تواجد تركيا بنفس المحور مما حتم عليها إقامة شراكة إقليمية مع تركيا.

كان دور اللوبي الإسرائيلي الداعم لتركيا موازنا للوبي اليوناني والارمني داخل الولايات المتحدة الامريكية عن طريق الضغط الذي تمارسه على مختلف القرارات سيما المتعلقة بتركيا. رغم هذا التقارب في العلاقات الا ان هناك بعض التوترات حدثت بينهما اهما إعلان اسرائيل القدس عاصمة لها للأبد حيث تراجعت العلاقات الدبلوماسية الى مستوى سكرتير ثاني.

البعد الإقليمي: –إسرائيل تشعر انها حبيسة شريط ضيق في المنطقة وتواجه ازمة امنية خطيرة وحددت ثلاثة شروط لتامين وجودها.

1- الحصول على الدعم الأمني الدولي والاساس الشرعي القانوني (الولايات لمتحدة وحق الفيتو).

2- الحصول على الدعم الفعال من القوى غير العربية في الشرق الاوسط. (تركيا، إيران).

3- التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية من خلال المناورات للحؤول دون قيام معسكر واحد، والعمل على خلق الخلافات الثنائية.

تقدمت العلاقات التركية –الإسرائيلية بشكل سريع وشامل واتسمت هذه العلاقات بصبغة تكتيكية موجهة ضد سوريا وحزب العمال الكردستاني وتعزيز العمليات الاستخباراتية في مواجهة الإرهاب.

كما شملت العلاقات إقامة مشروعات جديدة للتعاون العسكري.[1] وتعاون بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات التركية والذي تطور الى اتفاق رسمي عرف باسم (تريدنت) أي (الرمح ذي ثلاث شعب) بعد ان انضمت اليها المخابرات الإيرانية (السافاك) وقد سمح هذ التعاون بتدريب العملاء السريين الاتراك على أساليب التجسس المضاد وكيفية استخدام الأجهزة الاليكترونية مقابل تزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه اسرائيل.[2]

وقع الجانبان على برنامج تعاوني سري بينهما حول تطوير الطائرة التركية نوع F4 بتكلفة 400 مليون دولار، كما يشكل الدعم التقني والاستخباري الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لان تصبح هذه الأخيرة قوة عسكرية إقليمية فعالة في المنطقة تخدم مصالح إسرائيل الاستراتيجية. وتم عقد اتفاقية امنية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية نصت على تعاون أجهزة المخابرات الثلاث لمواجهة اما اسموه بالتطرف الديني.

هذه العلاقات واجهتها ضغوط داخلية خاصة من طرف الإسلاميين الذين طالبوا في 1980/80/28 بإعلان انهاء مهام القنصلية العامة التركية بتل ابيب والعمل على توطيد علاقات الاخوة مع الدول العربية خصوصا المملكة العربية السعودية التي تمثل بديل لتامين الطاقة.

كما ان العلاقات التركية – الإسرائيلية تأزمت اكثر عقبك مقتل تسعة مواطنين اتراك كتنوا على متن سفينة "مرمرة " ضمن اسطول الحرية الأول عندما هاجمته قوات سلاح البحرية في شهر ماي 2010 ، فتركيا تطلب من إسرائيل الاعتذار لكن إسرائيل ترفض الاعتذار وتكتفي بالأسف ودفع التعويضات ،وردت تركيا بتخفيض مستوى العلاقات الديبلوماسية الى مستوى السكرتير الثالث، وتم وقف التعاون العسكري وصفقات بيع السلاح وشطب بند في حواسيب سلاح الجو التركي يتعامل مع الطيران الإسرائيلي كصديق يعني انه في حال أي خطا ينشأ خطر إسقاط الطائرة .

لكن إسرائيل تحاول دحض الشك باعتبار تركيا زمن الإمبراطورية العثمانية قدمت لهم الجميل حينما استقبلت اليهود الذين طردوا من الاندلس جنبا الى جب مع العرب فحموهم وفتحوا لهم أبواب العمل في الصناعات والتجارة وسلموهم مهام الحكم وكذلك استقبلوا اليهود الهاربين من مطاردات هتلر، وتركيا أول دولية إسلامية تعترف بإسرائيل سنة 1948.[3]

---

[1] أحمد داوود العمق الاستراتيجي، 458.

[2] ايمان، الدور الاقليمي، 196.

[3] سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012) ،134.

في المجال الاقتصادي، تمثلت المبادلات التجارية بين البلدين في استراد إسرائيل للسيارات المصنوعة في تركيا، ومنتجات النسيج، والجلد، والمواد الخام للبناء، والفواكه المجففة، وحوالي نصف مليون سائح، اما تركيا فتستورد منتجات كيمياوية وأجهزة اتصالات وتكنولوجيا عالية وتعاون عسكري يشمل تحديث دبابات وطائرات وتدريبات ثنائية مشتركة وتشترك في المناورات التي تجريها تركيا مع حلف شمال الأطلسي مرة كل سنتين وهي مناورات ضخمة.

سمحت تركيا لإسرائيل ان تجري تدريبات لسلاحها الجوي فوق الأراضي التركية في منطقة "أنطاليا "ومناطق أخرى شرقي تركيا بمحاذاة الحدود مع إيران وسوريا والعراق تحت شعار "مكافحة الإرهاب"[1]

إن علاقة تركيا بإسرائيل تربطها المصالح فهي تريد علاقات اقتصادية، لكن إسرائيل تريد تعاون عسكري واستخباراتي، واستعمال الأراضي التركية لأغراض عسكرية وللتجسس كما تريد علاقات علنية ،وهذا ما يحرج تركيا امام جيرانها العرب ويمكن ان يتسبب في عزلتها في الشرق الأوسط، لذلك تركيا تلعب دور الموازنة من جهة تقيم علاقات مع إسرائيل ومن جهة أخرى تطمأن العرب بأن هذه المصالح لن تضر بالدول العربية فهي مصالح تركيا فقط.

ثانيا: سياسة تركيا تجاه إيران

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع قيام جمهورية تركيا 1923، فقد كان الشعار الذي رفعته تركيا آنذاك " **السلم في الوطن والسلم في العالم**" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية في اخر ايامها. حيث تخلصت إيران من الخطر التركي الذي كان يهددها تاريخيا، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا وإيران اللتين تعتبران السد المانع لوصول السوفيات الى المياه الدافئة الحل من درء التهديد السوفياتي في التوجه الى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.

في بداية الامر ظهر حلف "سعد اباد" و"بغداد "وبعده "منظمة الميثاق المركزي" CENTOلمحاولات التعاون الإقليمي المدعوم من الغرب والتي ترمي للوقوف في وجه التهديد الروسي، وكانت الفترة ما بين (1953-1979) هي الفترة الأكثر تقاربا بين البلدين حيث تطورت العلاقات الثنائية في المجال العسكري بشكل كبير تحت تأثير الحرب الباردة حيث كان الضباط الإيرانيون يتدربون في تركيا.

[1] نفس المرجع ،135.

لكن بعد قيام الحرب الإيرانية العراقية استغلت تركيا فرصة الحرب لإيجاد أسواق لمنتجاتها الاقتصادية المتنامية وبعد الحرب شهدت العلاقة فتور ا خصوصا بعد قيام علاقات مع إسرائيل والاهتمام بالأقلية الآذرية في إيران.[1]

قد اعتمدت السياسة التركية إزاء إيران على عدة ركائز في مقدمتها تأمين الطاقة، واعتبار إيران بالنسبة لتركيا ممرا ينفذ الى وسط آسيا وجنوبها، ثم التنسيق الأمني في المسألة الكردية في ظل وجود ولاءات قبلية وسياسية كردية عبر الحدود الإيرانية –العراقية.

يتجلى هذا التعاون في إدراج حزب العمال الكردستاني على لائحة الإرهاب منذ عام 2004، وقد تأسست عام1998 لجنة الأمن العليا التركية الإيرانية كإطار أمني للتنسيق والتعاون بين البلدين بشأن عدد من القضايا الأمنية، ومن أهمها التعاون الاستخباري ضد حزب العمال الكردستاني في تركيا وحزب الحرية الكردستاني في إيران، وتمثل إيران ثاني مزود لتركيا بالغاز الطبيعي بعد روسيا.[2]

تبني "تركيا أرد وغان "مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج ازمة الملف النووي الإيراني وتقر بحق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية، كما ترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الازمة، وترفض أي نوع من التنسيق او التعاون مع الولايات المتحدة تمهيدا لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

اما الموقف العام للدولة التركية إزاء انتشار السلاح النووي يعد خطر يجب تجنبه ويجب ان يكون الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل، ويناقش الاستراتيجيون الاتراك الطريقة الأفضل لمواجهة احتمال حصول اران على قنبلة نووية في الاعتماد على الحلف الأطلسي، مع ذلك فان المسالة الكردية أكثر الحاحا بنظر انقرة من المسالة النووية الافتراضية ويواصل البلدين التركيز على التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة المتمثلة في النزعة الانفصالية الكردية واحتمال قيام كيان كردي في العراق.[3]

أما داوود اغلو غي كتابه العمق الاستراتيجي يقدم تحليلا جيو استراجيا على أساس أن موقع إيران وتركيا على خط المرور الأساسي للاتصال الجنوبي الاسيوي – الأوروبي ويمثلان بديلا للعبور للسهوب عن المعبر الشمالي الذي تتحكم فيه روسيا بمفردها.

ربطت السمات الجيوسياسية بين جغرافيا الاناضول وإيران بعلاقة تبعية متبادلة من الناحية الاستراتيجية، ويقدم لنا التاريخ أمثلة على هذا التكامل الاستراتيجي في بناء "امبراطورية الفرس "و"الاسكندر الأكبر" و"الإمبراطورية البيزنطية" و"الساسانيين" و"السلاجقة" و"العثمانيين" و"الصفويين".

---

[1] عبد العاطي، تركيا بين تحديات، 227-228.

[2] ايمان، الدور الإقليمي، 190.

[3] نوفال، عودة تركيا، ص78.

فهي ساحة للتنافس بين القوى البحرية والبرية، وقد عانت إيران من تقسيمها الى ساحة نفوذ روسي في الشمال وساحة نفوذ بريطاني في الجنوب. ونتيجة للخصائص الثورية الإيرانية المعادية لأمريكا، تم إقصائها من الساحة الدولية والخروج من المحور الأمريكي واقترابها من الاتحاد السوفياتي والقوى الاسيوية والأوروبية.

بالرغم من الفوارق في التوجهات السياسية، إلا أن الضرورة تقتضي من كلا البلدين تمتين علاقتهما ببعضهما البعض وبالتالي هناك ثلاثة أجنحة على الأقل: الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وكل دولة تضع في حسابها سياسات الدولة الأخرى. وتشكل منطقة الشرق الأوسط عناصر أكثر توازن وأكثر حساسية وهشاشة تتمثل فيما يلي:

أولا /أهمية إيران في سياسة تركيا حيال الشرق الأوسط المتمثلة في مثلث التحالف الأكبر تركيا –إيران – مصر الذي يمثل مركز الثقل التاريخي والجيو سياسي لتوازنات القوى التي تطوق منطقة الشرق الأوسط والتي تحدد البنية الاستراتيجية العامة له تحديدا مباشرا.

ثانيا /ا التوزيع الاثني – الثقافي حيث انا إيران وتركيا دولتين كبيرتين غير عربيتين تكونان في مواجهة القومية العربية.

ثالثا/ تلك التناقضات التي يشهدها العراق والمتمثلة في التوازنات الإيرانية العثمانية

رابعا /تحكم إيران في أهم مراكز إنتاج الطاقة في العا لم مما يزيد قوتها في التأثير على سياسات تركيا الشرق أوسطية.

ان تأثير تركيا على (دويلات) الخليج العربي وتأثير إيران على لبنان يحتويان على عناصر يمكن ان تبرز الخطوط المتقاطعة لهذه العلاقة المتبادلة، وتؤكد هذه الابعاد مجتمعة على ان العلاقات التركية الإيرانية أحد العوامل الأساسية التي تحدد التوازنات في الشرق الأوسط وكذلك الأقاليم الأخرى قد زادت من أهمية هذا الدور المحدد.

ملخص الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن نظرية العمق الاستراتيجي كانت تنم عن وعي كبير ودرجة بارعة في التفسير و التوجيه ، هذا التفسير او التقييم الذي يتخذه داوود اغلو ،كركيزة لبناء أي استراتيجية او عمل أي سياسة خارجية ناجحة ،حيث يبدأ بتحليل العوامل الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط المتمثلة في الجيوبوليتك والجيوثقافة والجيواقتصاد ، ثم تحديد الوسائل الاستراتيجية التي يتم من خلالها تنفيذ هذه الاستراتيجية المتمثلة في المعطيات الثابتة، والتي تشمل(الجغرافيا، التاريخ، عدد السكان والثقافة) . والمعطيات المتغيرة، (الاقتصاد، التكنولوجيا، القدرة العسكرية). الذهنية الاستراتيجية والهوية الثقافية. التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية.

في هذا الإطار يشدد اغلو على ان التقويم الجيد لقوة الدولة هو أحد اهم عوامل نجاح الاستراتيجية وتحقيق الأهداف، وأي خطا في التقدير يؤدي حتما للفشل.

ان موقع تركيا في منطقة ا لشرق الأوسط يمثل عنصر إيجابي ان أحسن استغلاله بناء على تحديد استراتيجيات القوى الإقليمية والقوى الكبرى وما تريده في هذه المنطقة بالتالي رسم ما تريده تركيا بين هذه القوى، كالسعي بخفض المشكلات مع دول الجوار الى نقطة الصفر الاهتمام بمناطق الازمات خارج الجوار المباشر لتركيا، تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العاملين على نحو أكثر توازنا، تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة.

وفي الأخير استعرضنا تطبيق لنظرية العمق الاستراتيجي من خلال السياسة الخارجية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية منذ2002 تجاه دول الجوار (سوريا والعراق، دول الخليج العربي، وإسرائيل وإيران) حيث شكلت نجاح بالنسبة للحزب وتركيا أيضا، من خلال تحقيق استقرار أمني في المنطقة، وتحقيق نمو اقتصادي اسطوري تألقت من خلاله تركيا الى مراتب أولى عالميا واقليما وهذا بفضل الانفتاح على الشرق الأوسط، والعالم العربي حصوصا، وتكثيف حجم المبادلات مع دول الخليج والاستثمار.

الفصل الثاني

مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية من2012 إلى 2017.

المبحث الأول /–التغير في السياسة الخارجية.

ان عالمنا عالم متغير ،وهو سمة أساسية من سمات الحياة، وأحد مقوماتها الرئيسية التي لا تتبدل ،ولا تتحول ،والتي عبر عنها الفلا سفة قديما بقولهم كل شيء يتغير الا التغير، وما نعنيه هو ان التغير الذي طرا على النظام العالمي المعاصر يتسم بخصائص وصفات غير مسبوقة وهي سرعة حركته، وتصاعد ايقاعاته ،وعمق تأثيره ،واحاطته الشاملة بمختلف جوانب الحياة ،وشتى المجالات، وتدور دراسة التغير في النظام العالمي حول كثير من المحاور التي تشمل البحث في طبيعته، وما اذا كان ظاهرة ارادية او عمدية ام نشاطا تلقائيا ،ثم تحديد القوى والعوامل المؤثرة في احداثه ومدى فاعليته، و تأثيره على السياسة الخارجية، والاتجاه الذي يسلكه ،وما اذا كان يسير نحو إقامة عالم افضل؟.[1]

المطلب الأول /–سمات وأنماط التغير في السياسة الخارجية

يشير التغير لغة هو" جعل الشيء على غير ما كان عليه "، فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غير) الشيء بمعنى حوله وبدله باخر، وتغير: تحول وتبدل. والتغير في اللغة الإنجليزية هو(Change). أما التغير أو التحول فقد استخدم له مصطلح (Changeability) أي القدرة على التغيير وأيضا مصطلح

[1] أحمد عباس عبد البديع، "أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة"(بحث مقدم في مؤتمر سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير ،1990).

(التحويل-Mutation). وتحمل معنى يختلف عن (التعديل-Alter) وكذلك (التحسين -Modify) وغيرها من المعاني التي تفيد التمييز، فالتغير (Involuntary Change) مسألة غير إرادية الحدوث، عكس التغيير (Voluntary Change) فهو مسألة ارادية أي سلوك واعي.[1]

يرى الفيلسوق اليوناني "هيرقليطس" Heraclitus : ان فلسفة التغيير فلسفة عميقة من الصعب تحديدها اذ ان كل شيء متغير و ان التغير سابق للثبات بينما يرى افلاطون :" ان علمنا عالم التغير يستمد طاقته من علم الثبات (عالم المثل)، اما كارل ماركس فقد ربط التغير الاجتماعي بالعامل الاقتصادي وان مهمة الفلاسفة هي تغيير التاريخ بدل الاكتفاء بفهمه وتفسيره وليس كل تغيير يكون نحو الأفضل وهذا يدخل في باب التغيير المقصود وغير المقصود، او كون هذا التغيير خيار أم بديل تحت تأثير الافراد و المؤسسات و الهيئات والقيادات والتفاعلات في النسق الدولي .[2]

يزداد الاهتمام اكثر في دراسة السياسة الخارجية بميزة التغير كسلوك نلاحظه من خلال تصرفات الوحدات السياسية التي تلجأ اليه بشكل ارادي او تلقائي ، ونتيجة ظروف معينة الى تبني سياسات جديدة والتراجع عن المبادئ والأصول السائدة ،وقد يكون هذا التغير سطحي او عميق ،تدرجي او مفاجئ وقد تضاربت المذاهب والمقاربات في إمكانية التنبؤ بالتغير في السياسة الخارجية لوحدة سياسية ما فالمقاربات الحديثة التي تتبنى أسلوب امبريقي رياضي تذهب بعيدا الى حد إمكانية التنبؤ بالتغير بناء على عملية حساب مقومات القوة لديها انطلاقا من ان السياسة الخارجية لها سلعتين فقط، اما التغير او الإبقاء على الوضع الراهن حسب تكاليف الربح والخسارة بالتالي يمكننا ان نفسر سبب النشاط الزائد في السياسة الخارجية لوحدة سياسية ما.

اما التيار الثاني يرى ان التغير لا إرادي ويحدث بشكل تلقائي ولا يمكن التنبؤ به نظرا لكثرة المتغيرات او العدد اللانهائي من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية سواء داخل بيئة صانع القرار ا وخارجها التي تؤثر كلها على السياسة الخارجية وتجعل منها تعمل بشكل الي تلقائي (الحافز ثم الاستجابة) او (الفعل ورد الفعل).

أولا: سمات التغير في السياسة الخارجية

يري محمد السيد سليم ان السياسة الخارجية بصفة عامة تأخذ شكلين اساسين اما الاستمرار او التغير وهذا ما يميزها عن غيرها من السياسات ويمز "شارلز هيرمان" بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية نستعرضها فيما يلي:

[1] إدارة البحوث والدراسات، "قراءات نظرية التغيير السياسي: المفهوم والابعاد"، الدراسات السياسية والاستراتيجية ب ع(2016) :3.
[2] نفس المرجع ،2.

1/-**التغير التكيفي**: ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه الى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي عليه. ويمكن ان تكون هذه القضايا، امنية عسكرية – قضايا سياسية دبلوماسية – قضايا اقتصادية تنموية – قضايا ثقافية علمية.

2/-**التغير البرنامجي**: وينصرف الى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف ومن بين أدوات السياسة الخارجية نجد – الدبلوماسية -الأدوات الاقتصادية -الأدوات العسكرية والاستخباراتية -الأدوات السياسية – الأدوات الرمزية – الأدوات العلمية – الموارد الطبيعية.

3/-**التغير في الأهداف**: ويشير الى تغير اهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغير الأدوات. ويمكن ا ن نذكر بعض الأهداف على مستوى الإقليم حماية الوحدة الإقليمية للدولة ، استعادة أراضي محتلة ،احتلال أراضي جديدة ، على مستوى النظام السياسي التأثير في نظام سياسي لدولة أخرى او الحصول على الموارد الطبيعية ، على مستوى الموارد البشرية يمكن الحصول على تأييد اقلية داخل دولة أخرى تبادل الاسرى ،تدعيم قوات المسلحة او الحصول على المكانة الدولية .وهناك اهداف بعيدة المدى مثال (أوروبا الموحدة)و اهداف متوسطة مثال بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية وخدمة المصالح العامة للدولة .[1]

4/-**التغير في توجهات السياسة الخارجية**: وهو أكثر اشكال التغير تطرفا وينصرف الى تغيير التوجه العام بما في ذلك تغير الأهداف الأدوات الاستراتيجيات. من امثلة ذلك التحول في التوجهات من الشرق الى الغرب كما حدث مع الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي والتي أصبحت تتبني المذهب الليبرالي كأيديولوجيا متكاملة من حيث السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع فهو تحول راديكالي شامل. ويرجح هيرمان ان الشكل الأول لا يعد تغيرا بل الاشكال الثلاثة الأخرى هي التي توصف في إطار التغير.[2]

يقول هنري كيسنجر: "ان السياسة الخارجية هي فن ترتيب الأولويات "، وعليه فان لكل دولة أولوية معينة ولمدة محددة وسوف تتغير هذه الأولوية عند استيفاء الحصول على الأهداف، فتنطلق الدولة الى تحقيق اهداف أخرى بناء على مقومات القوة التي تمتلكها ويمكن ان يحدث التراجع لظروف داخلية او خارجية والأمثلة كثيرة على ذلك؛ فالولايات المتحدة الامريكية ومبدأ سياسات العزلة، ثم تبني سياسا ت تدخليه طبقا لاستراتيجيات محددة وفي أوقات معينة.

[1] أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012)، 152.

[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: مكتبة النهضة، ط2 1998)، 100.

ويمكن ان يكون التغير تدريجي او مفاجئ تغير شكلي او جذري، وهذا النوع ناذر الحدوث لان الوحدة الدولية تتجه عادة نحو اذرار الابعاد الرئيسية لسياساتها الخارجية وقبول التغيير المحدود في الابعاد الهامشية

كذلك تغير السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيس للسياسة الخارجية وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة الى تغيير شامل في التوجه الرئيس للسياسة الخارجية.

ثانيا: أنماط التغير السياسة الخارجية.

قدم " أولي هولستي " امثلة لحالات التغير الجذري في السياسة الخارجية وحدد أربع أنماط:

1-العزلة Isolation: نمط من السياسة الخارجية يتسم بمحدودية المشاركة الخارجية أصلا (تقل فيه أهمية معيار التنويع) يرفض التغلغل الخارجي والارتباطات العسكرية والدبلوماسية الخارجية.

2-نمط الاعتماد على الذات Self-Reliance: نمط من السياسة الخارجية يتميز بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام بتنويع تلك المشاركة وتفادي التغلغل الخارجي والارتباطات الخارجية

3-نمط الاعتماد .dependance يتسم بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية مع تركيز تلك المشاركة مع قوة خارجية رئيسية والاعتماد على مصادر الدعم الخارجي وازدياد مستوى التغلغل الخارجي والذي قد يتخذ شكل التحالفات العسكرية.

4-**نمط عدم الانحياز-التنويع Non -Alignment-Diversification** يتميز بارتفاع المشاركة الخارجية لكن مع تنويع الشركاء الخارجيين وتفادي الدخول في محالفات عسكرية مع قوى خارجية كبرى.

وقد بين"هوليستي "هذه الأنماط الأربعة على أساس مجموعة المعايير هي: مستوى مشاركة الدولة في العلاقات الدولية (تنويع المشاركة أو تركيزها)، قبول تغلغل القوى الخارجية، نمط الارتباطات العسكرية والدبلوماسية. [1]

[1] السيد سليم، السياسة الخارجية ،112.

المطلب الثاني:/-التغيير الإرادي في السياسة الخارجية.

يبدو ان دراسة ظاهرة التغير في النظام العالمي وإدراك طبيعة المحاور التي شملها هذا التغير، قد اكدت بصورة غير قابلة للنقاش وجود اتجاهين رئيسين لتفسير هذه الظاهرة:

الاتجاه الأول، يأخذ بمفهوم التغيير كظاهرة عمدية او ارادية.

الاتجاه الثاني، يركز على ان التغيير يأتي كنشاط تلقائي او عفوي.

لقد أخذ التقليديون من علماء المدرسة الواقعية بفكرة التغير العمدي الذي يتم بفضل جهود واعية ارادية من جانب قوى معينة انطلاقا من الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المنظور الواقعي بان الدولة هي الفاعل الرئيس والوحيد في النظام الدولي باعتبارها مركز القوة بجميع مكوناتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ومن ثم فهي وحدها القادرة على احداث التغير في هذا النظام. اي: ليس هناك أي أثر على السياسة الخارجية للدولة حتى تلك التحولات في بنية النظام الدولي.

وهذا يعني ان الدول التي تحققت لها قوة متزايدة، تقوم بدافع تعزيز مصالحها المختلفة سواء المتعلقة منها بالأمن او الاهداف الأيديولوجية او المكاسب الاقتصادية، وتقوم على تحديد ظروف الحرب والسلام، وتقنين الأوضاع الجديدة بما يحقق أهدافها ومصالحها.[1]

في هذا الإطار يرى روبرت جبلن Robert Giplin في كتابه " الحرب والتغير السياسي في السياسة الدولية1981 War and Change in World politics ان الدول هي المسؤولة عن التغير في التاريخ الدولي بدافع تعزيز مصالحها ، كما اكد ان العامل الرئيسي لتغيير الأوضاع القائمة ،وإعادة توزيع القوة في النظام الدولي انما يرجع الى اتجاه الدول لتغيير قدراتها بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل الدولة التي تحققت لها قوة متزايدة القدرة على تحديد ظروف الحرب والسلام ،وتقنين الأوضاع الجديدة الى ان تنمو قوة أخرى تستطيع تغيير النظام الدولي من جديد ،و لا يعني "جبلن" ارتباط التغير بالحرب فقط.[2] ويرى في تباين نسبة نمو القوى العسكرية والاقتصادية للدول العامل الأساسي في عملية التغيير فالتباين في نسب النمو بين القوى العظمى يقود الى اختلال في ميزان القوى الذي يقوم عليه النظام السائد ويبدأ التنافس بين القوى

[1] عصام فاعور ملكاوي،" تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، (بحث مقدم في الملتقى العلمي الرؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم، السودان ،3-5 فيفري 2013).

[2] احمد عباس عبد البديع، "أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة"(بحث مقدم في مؤتمر سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير ،1990)،20

الصاعدة والقوى المهيمنة حيث تشعر الدول الصاعدة بتراجع القائد للنظام وهي فرصة للتغيير لصالحها ويقدم" غلبن "في نظريته الافتراضات التالية:

1- يكون النظام الدولي مستقرا إذا لم تعتقد الدول بان التغيير لصالحها.

2- تسعى دولة ما الى التغيير في النظام الدولي عن طريق التوسيع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكليف مع المنافع.

3- تسعى الدول الى تغيير النظام الدولي إذا كانت تتوقع بان المنافع أكبر من التكليف.

4- عندما يتم التوازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسع ومنافعه ترتفع التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن.

5- إذا لم يحل انعدام التوازن في النظام الدولي، فسيتغير هذا النظام، وينشأ توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوى.[1]

ويؤيد مودلسكي George Modelski هذا الطرح بالقول ان قوة معينة تستطيع فرض سيطرتها على النظام الدولي خلال كل فترات التاريخ ثم تعقبها في ذلك قوة أخرى، وهكذا وقسم الحقبة الممتدة من1500 الى العصر الحالي أربع دورات أساسية الأولى بسيطرة البرتغال من 1500الى القرن السادس عشر الثانية سيطرة هولندا طوال القرن السابع عشر ثم بريطانيا من بداية القرن الثامن عشر حتى الحروب النابليونية، ثم بريطانيا مرة أخرى من 1815 حتى سنة1945 وأخيرا الولايات المتحدة من 1945 الى يومنا هذا.[2]

ترى المدرسة الواقعية ان الدولة كيان مستقل ويملك السلطة العليا ولا يوجد أي جهاز في النظام العالمي يعلو عليه لا المنظمات الدولية ولا غيرها ،وان الغاية التي يجب ان تسخر الدولة كل امكانياتها من اجلها هي تعظيم المصلحة القومية بصرف النظر عن اخلاقيات الطريقة المؤدية الى تلك المصلحة ،بكل الوسائل من خلال منطق القوة وفي حالة تعارض المصالح والمبادئ فانه يتم التضحية بالمبادئ ويذهب البعض الى انكار القانون الدولي والأخلاق وان المنظمات الدولية لا تصلح لان تكون اطارا مقيدا لسلوك الدول بما ان النظام الدولي فوضوي فالدولة تبحث عن الحرب ،والتوسع، وليس الانكفاء ،والسلام فان على الدولة تعزز من قوتها ولا تعتمد على القوانين ،والأخلاق حتى تضمن نفسها .[3]

يمكن القيام بإعادة تخصيص الموارد المكرسة لسياسات بعينها حينما تتغير التفضيلات النسبية للدولة بشأن التغيير أو الحفاظ، نتيجة تغيير القيادة أو كرد الفعل على سلوك الفاعلين ويمكن ان نفرد بعض عناصر التغيير في السياسة الأمنية:

---

[1] خالد موسى المصري، مدخل الى نظرية العلاقات الدولية (دمشق: دار نينو للدراسات والنشر والتوزيع ،2014)، 95.

[2] عباس عبد البديع، أبعاد ومظاهر التغير.

[3] نايف بن نهار مقدمة في علم العلاقات الدولية (دمشق: سوريا، دار عقل للنشر والترجمة 2016)، 43

1- إعادة تنظيم ووضع، مزيد من التركيز على نقل القوة الى الأماكن البعيدة أكثر من القدرات التي تهدف الى الدفاع عن الوطن.

2- التحرك نحو برنامج تسلح كثيف مصاحبا لرأس المال، يتسم بقدرات عالية على نقل القوات لاماكن بعيدة واكتساب ميزة استغلال التطور التكنولوجي.

3- تغيرا في عقيدة الجيش يركز على استخدام التكنولوجيا والانتشار السريع والاستراتيجيات الهجومية الامر الذي يعكس الرغبة في امتلاك قدرات شاملة لفرض التغييرات السياسية والعسكرية المنشودة.

4- تشكيل تحالفات مع دول أصغر.

5-المبادرة بإثارة نزاعات عسكرية بمعدل متزايد.[1]

نظرية السلعتين:Two Good Theory

لقد حاول الباحثون والمنظرون في حقل السياسة الخارجية دوما الإجابة عن سؤال أساسي لماذا تتخذ الدول سلوكا معينا؟ ماهي الدوافع او المحفز الذي يحرك سلوك الدول؟ وهناك إجابات متنوعة عن هذا السؤال حسب كل نظرية وحسب كل نموذج تحليلي. فالخطوة الأكثر بساطة تفترض ان الدول تسعى لإنتاج سلعتين وقد اسمياهما.

-1 التغيير Change والذي يؤسس لتغيير الوضع القائم.

-2 الحفاظ Maintenance حيث تتألف الجهود لمنع التغيير في الوضع القائم.[2]

باعتبار أفعال الدول مكونات لملفات Port Folios تتألف من جميع سلوكيات سياساتها الخارجية، وان من المفيد التعميم الى درجة القول ان الدول تتابع هدفين الأكثر بساطة، والأكثر افادة، حماية مكونات الوضع القائم أو تغيير المكونات ولتحقيق هذين الهدفين هناك عوامل تؤثر على فعالية متابعة الدولة لأهدافها هي الإمكانيات. (نقود، سلع، نفوذ سياسي، وقت وطاقة دبلوماسية) هذه المواد يمكن استخدامها لإنتاج سلع أخرى مثل (المبادرات بإثارة نزاعات، تكوين تحالف، منع المعونات الخارجية، الاحتجاجات الدبلوماسية). وان الدول تغير الوضع القائم نسبيا على حساب قوتها اذ ان التغيير يكون ضعيفا او قويا.

يمثل الافتراض بأن أفعال السياسة الخارجية موجهة لتحقيق هدف تعزيز امن الدولة "الامن العسكري " وحماية التكامل الإقليمي للدولة ضد أي انتهاك من قبل الاخرين ويشمل حماية المواطنين في الخارج وحماية المصالح الاقتصادية وحماية تقديم أيديولوجيا ما.[3]

---

[1] جلين بالمر، كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام علي نوير، (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2011.)، 62.

[2] بالمر، نظرية السياسة، و

[3] نفس المرجع، 19.

ويعتبر الواقعيين ان الامن هو الأسمى وان الأهداف الأخرى يمكن السعي اليها بمجرد تحقيق الامن ولا يتضمن الاعتقاد بان الامن المطلق يمكن تحقيقه فقط، ولتجنب كل الظروف والصدف يجب علينا ان نكون جاهزين دائما عن أنفسنا ولا يهم الشخص الذي يتولى صناعة القرار في دولة أخرى مهما كان سلوكه عدواني او متسلط "هتلر" او "القذافي" لا يهم المهم هو الاستعداد دائما للأسواء. وتصنف الدول الى نوعين:

1/الدول الهادفة للحفاظ على وضع قائم: "دفاعية ". تكون فيه الدول في وضع يتناسب مع تحقيق أهدافها ومصالحها أي قانعة، اوليس لها القدرة اللازمة على احداث التغيير، فتلجأ الى الوضع الدفاعي.

2/الدول المنادية بالتغيير: تهدد النظام الموجود وتسبب في عدم الاستقرار، "زيادة التسلح – تحالفات –توسع إقليمي "يشكل تهديد لدول أخرى) فسبل التغيير عديدة نذكر منها:

- ان التوسع الإقليمي معزز للأمن لأنه يقدم منطقة عازلة للدفاع المتقدم والانكماش الإقليمي تعزيز للأمن للدفاع بفعالية.
- منح المعونة الخارجية يزيد الامن لأنه يؤدي الى استقرار مناطق أخرى واكتساب مشاعر ودية، كما ان رفض منح معونة يزيد الامن الحفاظ على الموارد.
- تكوين تحالف يؤدي للأمن ويمكن ان يقلل من الامن عند المشاركة في الحرب مع الحلفاء.[1]

مثال/ في مطلع الخمسينيات، كانت الجهود المبذولة لكي تحظى فيتنام بالاستقلال عن فرنسا سلوكا هادفا للتغيير، بينما تعتبر الجهود المبذولة للإبقاء عليها كمستعمرة فرنسية عملا هادفا للحفاظ على الوضع القائم.

- ينظر الى جهود مكافحة الإرهاب او القتال ضد العمليات السرية لدول أخرى كسلوكيات تنشد الحفاظ على الوضع القائم.

الصياغة الرياضية لنظرية السلعتين:

تفترض النظرية أن جميع الدول ترغب في تغيير النتائج لبعض الابعاد وترغب في الحفاظ على الوضع القائم المتعلق بالنتائج بالنسبة لأبعاد أخرى، وان الفاعلين يتصرفون بعقلانية أي السعي الى تعظيم الهدف "السلعتين التغيير والفاظ على الوضع القائم بكميات أكبر او اقل ومنفعة الدولة المستمدة من السياسة الخارجية تعتبر دالة في كميات كل السلعتين المنتجتين كما يلي:

$$U = Qm^{\pi 1} \times Qc^{\pi 2}$$

[1] نفس المرجع، 21.

U (Utility) تمثل المنفعة.

Qm (Quantity of Maintenance) تمثل مقدار الحفاظ على الوضع القائم.

Qc (Quantity of Change) مقدار التغيير الذي تنتجه الدولة من خلال ملف السياسة .

Π تكرارات الحالات ان تخضع خلالها الدولة تركيز اكبر على احدى السلعتين.

ان الدولة تثمن الحفاظ بقوة بالنسبة الى التغيير.[1]

بناء على هذه الاساسات فان كل دولة تتحقق لها القوة بمفهومها الشامل، فأنها تسعى لتحقيق أهدافها اما بالاستمرار باستراتيجياتها المعمول بها، او التعديل عليها او حتى بتغييرها، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة بتعديل استراتيجياتها بتخفيض ثقل تواجدها في منطقة والانتقال بمركز ثقلها الى منطقة أخرى كما نلاحظه في رسم استراتيجياتها الجديدة بناء على الأهمية الجيواستراتيجية والجيوبوليتكيية لتوزيع نفوذها الدولي على مساحة العالم، تمسكا بانفرادها الدولي للقوة. وخشية من الزحف الصيني المتسارع لمشاركتها او التفوق عليها اقتصاديا فقامت بعمل استراتيجياتها الاستباقية كما سنتحدث لاحقا لاحتواء هذا المارد الذي بدا يتململ ويريد الخروج.[2]

[1] نفس المرجع، 116.

[2] فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات، 6.

المطلب الثالث /-التغير التلقائي في السياسة الخارجية.

يؤيد هذا الطرح أنصار الليبرالية، حيث تبرز خاصية التلقائية في تغير النظام الدولي استنادا الى المنطلقات الأساسية لهذا الاتجاه، بافتراض ان الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل هناك فواعل فوق، ودون الدولة، الامر الثاني ان الدولة مجزأة بشكل يسمح للقوى ما دون الدولة المشاركة في ا لعملية السياسية، وما يترتب عنها من مخرجات والامر الاخر ان اهتمام الوحدات السياسية أصبح يدور حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تطغى على قضايا الامن القومي، والاستراتيجية العسكرية.[1]

كذلك ان المنظور الواقعي في طبعته البنيوية يرى ان الدولة فاعل أساسي أي انها تؤمن بان هناك فواعل أخرى الي جانب الدولة لكن اقل حدة منها، ويقر أنصار هذا المنظور بتأثير بنية النظام الدولي على سلوك الوحدات السياسية.

في المقابل كان" كنيث ولتز"مؤسس الواقعية الجديدة يرى أن الدول تتأثر بشكل حتمي بتوازن القوى وأن صانع القرار محتوم بخيارات مفروضة عليه بسبب توازن القوى في النظام الدولي. وهذا الرأي يؤيد فكرة التغير اللاإرادي في السياسة الدولية فالتغيرات تكون نتيجة حتمية وغير متوقعة والا كيف نفسر عدم الاستقرار في توازن القوى في حد ذاته؟ الذي يميل الى الاختلال وعدم قدرة الدول على الحفاظ على هذا التوازن ونشوب حروب عالمية.[2]

من الانتقادات الموجهة لمفهوم توازن القوى وعدم قدرته على تفسير السلوك الدولي بشكل كاف. "فسبيكمان "يقول ان الدولة تكون معنية بالتوازن او عدم التوازن طبقا لما تمليه عليها مصلحتها، والدولة لا يهمها التوازن بمقدار ما يهمها امتلاك قوة قادرة على مواجهة العدو المحتمل، كما ان السياسة الخارجية لدولة ما تكون فعالة وإيجابية بمقدار اتساع هامش القوة الذي تستطيع ان تستخدمه في الواقع الدولي.

أيضا الشيء الذي يفسر التغير التلقائي في السياسات الدولية كثرة الفواعل وتعقد البيئة الدولية واتسامها بالديناميكية في ظل المعضلة الأمنية تسلك الدول سياساتها بناء على الشك وعدم اليقين فحشد دولة ما لدبابات اما حدودها تعتقد الدولة الأخرى انه تهديد موجه اليها فتقوم بنفس الشيء او التصعيد أكثر مما قد يتسبب في حرب. فقد تتصاعد وتيرة الاحداث بشكل لا يمكن التنبؤ بها أو ظروف خارجة عن نطاق صانع القرار وهنا يتجلى المذهب المؤيد الى ان السياسة الخارجية هي استجابة لحافز فيكون الفعل ورد الفعل ولا يرجع لعامل التخطيط البرامجي دائما.

---

[1] عبد البديع، تركيا والخيارات، 20.

[2] موسى المصري، مدخل الى النظرية، 90.

اثبت عدد من الباحثين ، باستعمال منهج تحليل الاحداث ، ان الدول تميل الى الرد على السلوك الموجه اليها – سواء أكان سلوكا عدائيا أم توفيقيا، فقد انتهى أحد دارسي السياسة الخارجية لثمان وسبعين دولة نامية ، الى ان " السلوك الصراعي الدولي لدول العالم الثالث يتفق الى حد كبير مع علاقة الحافز الاستجابة ،وقد يكون رد الفعل ليس بشكل فوري في بعض الحلات ، تبين من دراسة النزاع الهندي – الصيني عام 1961ان هناك علاقة قوية بين السلوك الصيني، والسلوك الهندي في الصراع كما اتضح من دراسة أخرى للنزاع الكوبي – الأمريكي عام1962 حول الصواريخ السوفيتية في كوبا ، ان كوبا والولايات المتحدة تبادلتا السلوكيات العدائية و التوفيقية وقد تم التوصل الى نتائج مشابهة بتحليل الصراع العربي – الإسرائيلي على الرغم من استعمال أدوات بحثية وفترات زمنية مختلفة.[1]

فهناك عوامل خفية لا يمكن معرفتها تتفاعل فيما بينها لتشكل نمط وهيكل معينين، حيث عرفت البشرية أنماط عديدة من العالم الزراعي والصناعي وعالم التكنولوجيا حاليا أيضا تسود إيديولوجيات مختلفة وتطغى بعضها على البعض بناء على القوة والهيمنة.

كذلك فان نموذج "الفعل – رد الفعل " يفسر الى حد كبير سباقات التسلح فقد جمع "ريتشاردسون "بيانات حول الانفاق العسكري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، واستنتج ان الانفاق العسكري للدولة يتأثر بالإنفاق العسكري للدول المعادية لها على الرغم من ا ن عامل شعور الدولة بالعداء، وعامل الإرهاق يؤثران أيضا في مستوى الانفاق العسكري.[2]

ان البيئة الخارجية تتكون من الدول والمجتمعات والثقافات والعوامل التي هي خارج حدود الدولة من أفعال وردود الأفعال، الفواعل الأخرى، كلما اشتدت ضغوطات البيئية الخارجية او الدولية انخفضت إمكانية المتصرف وتقلصت مجالات الاختيار المفتوحة اما صانع القرار ويصبح فاقدا للإرادة السياسية التي تعتبر مكون أساسي في بناء السياسة الخارجية.

ان نظرية التبعية مثلا تؤكد على ان هناك ارتباط مصلحي عضوي بين صناع القرار في المركز ونظرائهم في الدول التابعة وبالتالي فقدان حرية صنع القرار بشكل مستقل عن الدول الكبرى، لذلك هناك تداخل كبير وتأثير متبادل وتفاعل شديد بين البيئة الداخلية والخارجية، التي تؤثر على صانع القرار في اختيار البديل الأمثل.[3]

---

[1] نوري النعيمي السياسة الخارجية ،280.

[2] نفس المرجع،281

[3] رياض حمدوش، "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد احداث 11سبتمبر2001"(أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة 2012) ص29.

الملاحظ ان أنصار التغير التلقائي في السياسة الخارجية يولون الاهتمام أكثر بالدول الصغيرة التي تكون عرضة لتأثير النسق الدولي، وبالتالي تنتج سياسة خارجية بشكل لا ارادي يتجاوز ارادتها السياسية، بهذا الصدد حدد برهان غليون ثلاث درجات للسيادة هي:

أ- الدرجة الأولى: الدول الصناعية الكبرى الأعضاء الدائمون في مجلس الامن مثل (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا الاتحادية).

ب- دول ذات سيادة من الدرجة الثانية: هي دول مشروطة مثل (المانيا واليابان) ضرورة الحد من سيادتها اذ طالت مصالح الدول الكبرى.

ت- الدول التي تكون سيادتها خاضعة الى حد كبير لشروط وضغوطات.[1]

هناك العديد من النظريات أعطت أولوية ودور كبيرا للعوامل الخارجية وخاصة أثر النسق الدولي في بناء السياسة الخارجية لمختلف الفواعل الدولية، وتعتبر هذه المقاربات من خلال العديد من فراضياتها بان سلوك الدول الخارجي ما هو الا استجابة أورد فعل للتفاعلات التي تحدث في النسق الدولي، وبالتالي ما على الدول أو الفواعل الا التكيف معها، فقوة الدولة هي التي تحدد استقلالها الذاتي في صنع السياسة الخارجية وتحركها في النظام الدولي.[2]

يقدم لنا" جيمس روزنو" James N.Rosenau تحليلا مهما للسياسة العالمية في صورتها المضطربة والمؤثرة بصورة او بأخرى على (الأمم المتحدة) ،في كونها أداة تغيير أي فاعل في التغيير، وهي نتيجة للتغيير واعطى عدة نماذج للتحول والتغير في البنى structure هي:

1. انتشار الفواعل الجدد.
2. أثر التطور التكنولوجي.
3. عولمة الاقتصاديات الوطنية.
4. زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل.
5. ضعف الدول وانتقال الولاءات.
6. ظهور الجماعات الفرعية.[3]

[1] السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة "(مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010)، 40.

[2] حمدوش، تأثير السياسة، 37.

[3] لوصيف، واقع ومستقبل الدولة، 55.

في هذا الصدد يقول "فريد زكريا "أحد أنصار الواقعية الجديدة (البنيوية): "...ولكن النظرية الجيدة هي التي تبدأ بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث ان أهم الخصائص العامة للدولة هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية".[1]

تشارلز "ماكليلاند " من خلال دراسته ربط النظم بمشكلة تحديد مستويات التحليل في دراسة العلاقات الدولية ،ونموذج "ماكليلاند" للنظام الدولي هو بمثابة دراسة ولكن على نطاق واسع للتفاعل بين دولتين ، ويعتقد أن الأفعال ، وتدفق المعلومات ، و التبادل ، و التعامل الذي يجري حاليا سوف يؤثر في طبيعة التفاعل في المستقبل ،وأن النظام الدولي بطبيعته متعدد الابعاد ، ولفهم إطار النظم ، من الضروري تصور دول العالم على أساس وجود مدى واسع من الاتصالات الرسمية ،وغير الرسمية فيما بينها، والجزء الأكبر من هذه الاتصالات هو عبارة عن علاقات قائمة على الحاجة والاستجابة .

ويشير بعد مراجعة الأهداف والمناهج السابقة الى عدم اتساق داخلي في النظرية والتطبيق، غير انه من الصعب تلافيه – عدم الاتساق – في ظل تذبذب الدولة القومية من الناحية التاريخية، بين التوازن والاختلاف. فاذا أدى توازن القوى وظيفته كما يتوقع له الساسة، من استقرار وعدم تهديد الامن – سيؤدي بالتأكيد الى إطالة امد السلام-غير ان ديناميكيات النظام السياسي الدولي لا تفضي الى الاستقرار الراسخ لا الى اتخاذ قرارات عقلانية في كل وقت.

هنا التناقض بين النظرية والتطبيق في موضوع توازن القوى يتمثل في الاتي: ان التوازن – في النظرية – يساعد في الحفاظ على السلام وعلى كيانات الدول الأعضاء غير انه في التطبيق يؤدي في بعض الأحيان الى الحرب.[2]

[1] حمدوش، تأثير السياسة، 38.

[2] دورتي، النظريات المتضاربة، 31

المبحث الثاني /-عوامل التغير في السياسة الخارجية.

هناك عوامل عديدة تؤثر في التوجهات السياسية للوحدات الدولية منها ما هو داخلي كتغير النظام السياسي والتفاعلات السياسية الداخلية ومنها ما هو إقليمي أي الاحداث التي تقع في الجوار الإقليمي ولها تأثير مباشر على تلك الو حدة، وثالثا التحولات التي تقع ضمن النسق الدولي ككل، ويكون لها تأثير على الوحدات السياسية، كالتغير من نظام الثنائية القطبية الى الأحادية او أي شكل اخرمن اشكال النسق الدولي، وعلى هذا الأساس نتناول بدراسة تلك العوامل في ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول: /-العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية.

ان المتغيرات الداخلية تؤثر في تشكيل أي علاقة او سياسة خارجية لدولة ما ضمن تجمع الوحدات الدولية، فعلى المستوى الداخلي هناك متغيرات رسمية، وغير رسمية، فالمستوى الرسمي يشمل الحكومة، وطبيعة تكوينها، والأطراف الداخلية في تشكيلها من حيث توجهاتها، وتطوراتها، ومدى تأثيرها، ووزنها في اتخاذ القرار السياسي للدولة، اما غير الرسمية فتشمل على الرأي العام السائد والاحزاب السياسية وجماعات الضغط.[1]

ويطلق على قيود البيئة الداخلية الفاعلين الأقل من الدولة Substate، وتعتبر السياسة الداخلية هي العملية التي يقوم فيها القائمون بالمراهنات من الافراد والجماعات بتجميع تفضيلاتهم في إطار سياسة خارجية واحدة للدولة، بحث كل دولة راضية بالعديد من جوانب الوضع القائم، وغير راضية عن جوانب أخرى، ونتوقع ان تسعى في كل الأوقات لتحقيق بعض الحفاظ وبعض التغيير، بما ان الموارد محدودة يتم تخصيصها لإنتاج سلعة (سياسة خارجية) واحدة، يتم التفضيل بين السلع.[2]

وتعتمد النظريتان الماركسية والليبرالية – الى حد كبير على المستوى الثاني من التحليل وعلى افتراض ان الدول تتصرف على نحو متشابه إذ تشابهت احوالها الاجتماعية الداخلية، ولكي نتنبأ بالسياسة الخارجية لأي دولة يجب النظر الى التنظيم الداخلي لهذه الدولة. يقول الماركسيون ان سبب الحرب هو الرأسمالية، اما الليبرالية تعتبر ان الدول الرأسمالية تميل للسلام لان الحرب تضر بالاقتصاد فمن الأفضل ان نتاجر وان نزدهر من ان

[1] هدى نبيل كاظم، السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا – استمرار التحالف ام تحول نحو الشراكة، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع ،2015)، 98.

[2] بالمر، نظرية السياسة، 34.

نحارب.[1] نظرتان مختلفتان لكن تصبان في نفس الإطار وهوان السياسة الخارجية تتغير بتغير مرجعية الدولة وسلوكها نابع من الأفكار التي تتبناها اما صراعية وعدوانية او طواقه للسلام ميالة للتعاون.

من هذا المنطلق فان التغير في السياسة الخارجية نابع من العوامل الداخلية التي تؤثر بشكل مباشر على مخرجات السياسة تجاه البيئة الخارجية كالتغير في المبادئ الاجتماعية الموجودة، والتغير في شكل النظام السياسي (كالتحول من نظام برلماني الى نظام رئاسي او نظام شبه رئاسي.... الى اخره) كما تتغير السياسة بتغير النخبة السياسية او النظام الاقتصادي اقتصاد موجه او حر "ليبرالي " الاعتمادية الاقتصادية او التبعية أيضا تأثير المؤسسات غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية الرأي العام جماعات الضغط والطابع القومي.

كذلك تتأثر السياسة الخارجية للدولة بمدى امتلاكها مقومات القوة (القوة العسكرية والدبلوماسية والقوة الاقتصادية والعوامل الثقافية والاجتماعية) حيث هذه العوامل تزيد من نشاط الدولة الخارجي وتوسيعه عكس الدول الضعيفة التي يقل نشاطها السياسي الخارجي.[2]

استمر الباحثون في استكشاف تأثير العوامل الداخلية على السلوك الخارجي للدولة وقام بعض الباحثين مثل "سنايدر" و"جيفري" و"فريدن" و"هيلين ميلنر" بفحص كيفية تأثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها الى سلوكيات خارجية غير متوقعة "Joseph frankel" **يعرف البيئة الداخلية**: انها كل شان/ قضية داخلية تمس السياسة الخارجية Any domestic matter may impinge on foreingn "policy"

قدم باتريك ماكفون وهوارد شابيرو أثني عشر عاملا داخليا ضمن مكونات البيئة الداخلية نسردها كما يلي:

1-**المتغيرات الفردية**. - مجموعة الدوافع الذاتية، والخصائص الشخصية للقائد السياسي او القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية.

2-**المتغيرات النخبوية**. مصطلح وصفي لأفراد، وجماعات في قمة هرمية معينة تتضمن السمات العامة للنخبة السياسية التي تصنع السياسة الخارجية ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل:

- ❖ شكل النظام السياسي.
- ❖ مدى تجانس النخبة السياسية.
- ❖ اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.

[1] جوزيف س ناي الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، تر. أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية 1997)، 62.

[2] نوري النعيمي، السياسة الخارجية ،199.

3-**المتغيرات السياسية**. طبيعة الفواعل السياسية غير الرسمية ومدى تأثيرها على المسار السياسي للدولة، وتتضمن النظام الحزبي، وجماعات الضغط، والراي العام، والاعلام مستوى التطور السياسي طبيعة، وانماط النزاعات السياسية الداخلية.

4-**المتغيرات المجتمعية**. تتضمن البنية الاجتماعية حجم السكان ونسبة النمو السكاني ودرجة التطور الاجتماعي، والفوارق بينها والبيئة الثقافية القيم الأفكار، والخطاب السائد هذه المكونات تساهم بشكل نسبي في السلوك الخارجي للدول.

5-**المتغيرات الثقافية**. يقصد بذلك النظم الثقافية أنماط تحديد الهوية، نظم الاتصالات المختلفة طبيعة العقيدة والعقائد وقدرتها على التعبئة الشعبية.

6-**المتغيرات الاقتصادية**. وهي البنية الاقتصادية نسبة النمو توافر الموارد

7-**متغيرات الربط**. المقصود بذلك السلوكية الخارجية السابقة للدولة، وعلاقاتها السابقة، أيضا فوجود اتفاقيات بين دولتين يساهم في تخفيف الصراعات.

هذه المتغيرات يتحقق تأثيرها على السلوك الخارجي ليس بمجرد وجودها الموضوعي داخل المجتمع، بل ان تأثيرها يقترن بالمتغيرات المتعلقة بشكل النظام السياسي.

8-**المتغيرات الحكومية**. تعني تأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية فالنظام التسلطي يختلف عن النظام الديمقراطي.

الديمقراطيات سلوكياتها الخارجية حضارية ضمن مبادئ القانون الدولي والأعراف محبة للسلام وتميل الى تسوية الخلافات والنزاعات بطريقة سلمية.

9-**المتغيرات المؤسسية**. هي نوع المؤسسات الإدارية والبيروقراطيات والسلطات المعنية بعملية صنع القرار عددها وكيفية تنظيمها والصلاحيات المخولة لها طبقا للدساتير والقوانين المعمول بها وفق طبيعة النظام السياسي (برلماني رئاسي شبه رئاسي).

أ) النظام البرلماني: لرئيس الجمهورية صلاحيات محدودة وغالبا رمزية (شرفية / بروتوكولية وتخص مجالات ليس لها تأثير فعلي وحقيقي في السياسة الخارجية ويقوم رئيس الحكومة او رئيس الوزراء بالدور الفعلي في إدارة هذه السياسة.

ب) النظام شبه الرئاسي: وهو نظام هجين يحمل سمات النظام الرئاسي والبرلماني وهو أقرب للنظام الرئاسي رئيس الدولة يتمتع بصلاحيات واسعة في السياسة الخارجية مع هامش تحرك صغير لرئيس الحكومة (الوزير الأول)

ج) النظام الرئاسي: يكاد يحتكر رئيس الدولة توجيه السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثاني /-العوامل الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية.

يرى "باري يوزان "Barry Buzan بان مفهوم الإقليم من المفاهيم التي تستعمل على نطاق واسع لكن نادرا ما تحدد او تعرف تعريفا دقيقا. فالرغم من الاهتمام الدولي بأهمية التكتلات ،والتعاونيات الإقليمية ، فانه لا يوجد بعد تعريفا متفق عليه لمعنى مصطلح الإقليم ، كما انه لا توجد أقاليم محددة بالطبيعة او بالإطلاق ، فربما حددت دول الإقليم بالجوار الجغرافي او ربما كانت الاحتياجات الأمنية هي وراء إقامة هدا التشكيل الإقليمي ، اوقد تكون حدة تبادل المصالح الاقتصادية هي السبب ، فالإقليم حسب وجهة نظر كل من "غريفتش "و "اكالاهان "هو مكاني يحدده البعد الجغرافي ،وكثافة التبادل و المشاركة في المؤسسات ، والتجانس الثقافي ، كما يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات والتدفقات في شتى القطاعات ، وصفات مكوناته وقيمة خبراته المشتركة.[2]

ان الدولة التي تمارس دور القائد الإقليمي، إذا توفرت لديها إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بدول أخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي اليه، تتحرك على نحو يجعلها محورا للتفاعلات في ذلك الإقليم، فتؤثر في أنماط التحالفات، وتوجه النظام الإقليمي نحو اهداف محددة تكون مطبوعة بتصوراتها، كما توظف ثقلها لتتحرك خارج الإقليم معززة مركزها الدولي مستثمرة إياه في تحقيق المكاسب الإقليمية. [3]

ويستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أساس انه تجميع لدول متجاورة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، ويشكل هذا المستوى مرحلة وسطا بين الدول القومية، والنظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات، وخيارات الدول التي تقع ضمن هذا الإطار الجغرافي الواحد.[4]

---

[1] إبراهيم بولكاحل، "تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة "(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ،2009)،23 .

[2] فيصل بوالجدري، "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران"(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017)، 20.

[3] نبيل كاظم، السياسة الخارجية، 122.

[4] بوالجدري، سياسات القوى، 31.

ان نجاح او اخفاق السياسة الخارجية لدولة ما لا يتوقف أساسا على سياستها الداخلية بل هناك من الظروف والأطر الخارجية تؤثر على قرارات السياسة الخارجية (كرد فعل الدول الأخرى الصديقة والمحايدة والعدوة والمنظمات الدولية) أي البيئة الإقليمية.

من اهم العوامل السياسية ذات النطاق الإقليمي التي تؤثر على النظام العالمي، الدول التي تنهار قدراتها وتعجز عن فرض النظام والاستقرار بشكل يؤدي الى تفكك الوحدة القومية، ونشر الفوضى، والاضطراب داخل المجتمع الذي يتحول نتيجة لذلك الى ساحة للصراعات بين دول المنطقة الإقليمية، خاصة إذا كانت هذه الدول في حالة توتر وشقاق. (مثال ذلك الازمة العراقية والازمة السورية في منطقة الشرق الأوسط). وافرازات المليشيات المسلحة والتنظيمات العسكرية والجماعات الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش)، والايديولوجيات المتنافسة والقوى الخارجية التي استفادت من هذه الصراعات الداخلية وتسخيرها لخدمة مصالحها وتحقيق مكاسب سياسية.[1]

كما جرت محاولات للبرهنة بصورة مقنعة على ان تكافؤ القوى مقترن بمخاطر الحرب (غيلبين 1981، اورغانسكي وكوغلر 1980) والبحث الكمي يأتي مؤيدا بان ارجحية أحد الأطراف تؤدي الى التهدئة، بينما التكافؤ في القوى خطير. (غيللر وسينغر1998، الفصل الرابع؛ كيم 1992؛ كوغلر ولمكي1996؛ لمكي2002؛ مول 2003؛ روزيت واونييل 2001). ووفقا لنظرية تحول القوى، فان خطر الحرب يبلغ حده الأعظم في ظل ظروف التكافؤ التقريبي بين المسيطر والمتحدي المستاء، او بعمومية أكبر بين الأمم المتنافسة. ولا أحد يعرف من هي الجماعة المتذمرة فالطرفان كلاهما قد يتغلبان في النزال العسكري ورغم تكافؤ القوى لا يقدم حافزا للحرب فهو يهيئ الفرصة الملائمة لها.[2]

وحيث يكون توازن القوى على امتداد النظام الإقليمي سائرا باتجاه الضعف او حيث تعيد الفوضى السياسية فرض نفسها، فان التوازنات الثنائية تستعيد أهميتها مرة أخرى. وبالرغم من ان السيطرة هي أحد الطرق لتحييد صراعات المصالح الحادة وغير القابلة للتسوية في كثير من الأحيان والناتجة عن المأزق الأمني او مازق تخطيط الحدود، فانها ليست الطريقة الوحيدة. واحد الطرق الأخرى هي توقع الدمار المتبادل الأكيد.[3]

مثال ذلك الدولتين الالمانيتين فحسب فرضية الرادع الموسع تم منع الحرب بينهما خلال فترة الحرب الباردة لان الالمانيتين كلتيهما كانتا تعتمدان على القوة العظمى اولم تكونا راغبتين في الدمار المتبادل الأكيد، وثمة محدد اخر هام ينشأ من الجغرافيا. فبما ان القوى العسكرية تميل الى التقليل من الابتعاد في تورطها العسكري عن

[1] عباس عبد البديع، أبعاد ومظاهر التغير ،20.

[2] ايريش قيده، توازن القوى، العولمة والسلام الرأسمالي، (عمان: الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع ،2005)،19

[3] نفس المرجع،20.

قاعدتها في الوطن "باولدنغ1962 " فان الموقع المتوسط ضمن ترتيب القوى اخطر بكثير من المواقع الطرفي "بيرنهولتز 1985، كولنز1986" فان الدول ذات الموقع المتوسط يتوجب عليها ان تقلل من إمكانيات كل جيرانها الذين ترتاب منهم وان تنشر قواتها في مواجهتهم ، واي توسع لقوة وسطى سرعان ما يغدو تهديدا للكثير من الدول الأخرى والدول الطرفية افضل من الدول ذات الموقع المتوسط خلال الترتيبات الجيوسياسية (الانتقال من نظام قطبي الى اخر) مثال ذلك خسارة المانية حربين عالميتين عكس القوتين المعزولتين الولايات المحدة الامريكية، وبريطانيا اصبحتا قوتين عظيمتين .[1]

المطلب الثالث /-العوامل النسقية المؤثرة في السياسة الخارجية

يقول فريد زكريا " ان غالبية النظريات السياسة الخارجية تعزو سلوك الدولة الى السياسة الداخلية او الثقافة القومية لكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية حيث ان اهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية."[2]

المكونات النسقية وأثرها على السياسة الخارجية:

ان استكشاف لأثر العوامل الخارجية وأثر هيكل النسق الدولي على سلوك السياسة الخارجية للدولة، ويمكن القول ان لم تكن محددات خارجية، فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، وفي معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية. وضمن الدارسات المنهجية المقارنة التي تتناول أثر المتغيرات الخارجية نجد منهج تحليل الاحداث فهذا المنهج يركز على جمع مئات من الأنشطة، وترميزها (كالتهديدات، الوعود والاحتجاجات العنف، وغيرها) وتقييد هذه البيانات في تحليل نماذج الفعل ورد الفعل في السياسة الخارجية المكونات التالية:

- **الفعل ورد الفعل في السياسة الدولية:** اثبت عدد من الباحثين، باستعمال منهج تحليل الاحداث مثل الدول الى الرد على السلوك الموجه اليها – سواء كان سلوكا عدائيا أم توفيقيا بسلوك مشابه.[3]

---

[1] نفس المرجع ،21.

[2] رابح زيغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص للمقتربات النظرية (مذكرة ماستر، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2008)،22.

[3] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، تر. محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: المملكة العربية السعودية، عمادة شؤون المكتبات، 1989) ،280.

- **ازدياد وتنوع عدد الفاعلين الدوليين المؤثرين في السياسة العالمية:** تعتبر الدول المنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية الهيئات المتعددة الجنسيات، والجماعات القومية، والعرقية حيث انهار نظام الثنائية القطبية قدرة القطاع الفني على احداث تحول جذري في الاقتصاد العالمي من خلال سيطرة منظمة الابيك على سوق النفط سنة 1973[1].
- **سلوك الأطراف الثالثة:** يتمثل ذلك في حالة النزاع بين دولتين عن طريق تقديم الوساطة –المساعدة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، وعن طريق التلويح بالعقوبات السلبية كالتهديدات والا دانات او سحب الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي.
- **المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية:** اما المنظمات غير الحكومية التي أصبحت تتمتع باعتراف ميثاق الأمم المتحدة، وصل عددها الى 2574 منظمة في منتصف السبعينيات والتي تعمل على توثيق العلاقات والروابط بين الافراد والجماعات والهيئات في مختلف الدول، وتعمل على ترقية العلوم، والمعرفة لمواجهة مشاكل البيئة العالمية. ومن القوى التي أسهمت في تغيير النظام العالمي بصفة خاصة في المجال الاقتصادي، الهيئات متعددة الجنسيات التي يتجاوز عددها 10400هيئة حاليا، ذات قواعد في تسع عشرة دولة وهي اذ تسعى الى احتكار القوة الاقتصادية تمارس تأثير سياسي على دول العالم الثالث. حيث توضح بيانات مشروع محددات الحرب الذي يشرف عليه " دافيد سينجر " ان للمنظمات الدولية تأثير، لكن ضئيل في التهدئة من شدة الحرب اذ ان 23%من الصراعات حلت من قبل التنظيمات.
- **خصائص النسق الدولي:** لا تتأثر السياسة الخارجية بسلوك الدول الأخرى، وبالتنظيمات الدولية فقط ولكنهم يتأثرون بالخصائص، والقواعد العامة للنسق الدولي، فالنسق الدولي يتغير بمرور الزمن، وهو في عملية التغير هذه لا يؤثر فقط في السياسات الخارجية للدول ولكنه يؤثر كذلك على محددات السياسة الخارجية ذاتها من فترة لأخرى.

فالسلاح النووي قد أدى الى تغيير طبيعة النسق الدولي تغييرا جذريا، أيضا ان الاستقطاب الدولي قد أختلف في القرن التاسع عشر عن القرن العشرون. كما ان الأنساق الدولية تتميز بخصائص مشترك معينة مثل نسق دولة اليونان القديمة ثم، العصر ما قبل الامبراطوري في الصين، ونسق الدولة القومية الحالي.[2]

تتميز الأنساق الدولية ذات القطبية المتعددة بكثافة التعامل التجاري ،و تطور العلوم و الفنون ، بينما يؤدي الانقسام الذي يميز الانساق الدولية المتعددة القطبية الى فنائها، فإن الوحدة التي تميز الانساق الدولية ذات القطبية الواحدة الى النتيجة نفسها، ويخلص "ليوارد "من دراسته لسبعة انساق دولية تاريخية ،ان النسق يؤثر

[1] عباس عبد البديع أبعاد ومظاهر التغير.

[2] جنسن، تفسير السياسة، 299.

على الدول المشاركة فيه الى حد انها تصبح متشابهة الدوافع والأساليب، و الهيكل الداخلي ،و القواعد، والمؤسسات وهذا التشابه ليس تقليد ولكن تأثير هيكل النسق على الوحدات الكائنة فيه بالمقدار نفسه، مثال ذلك ان النسق الدولي المتسم بالتوتر الدولي يؤدي الى تميز السياسة الخارجية للدول بالشك و الحذر.

- **القوانين والقواعد المقبولة في المجتمع الدولي**: تعتبر من أهم الخصائص النسقية الدولية التي تؤثر في سياسات الدول بصفة عامة الدول تحترم تعهداتها الدولية.[1]والضرورات التي يفرضها العرف الدولي للدول المتحضرة
- **قوة القانون الدولي**: تظهر بوضوح في مجالي السياسة التجارية وسياسة النقل الدولي اذ ان الطيران الدولي والسكك الحديدية والبريد الدولي يتطلب قدر اكبيرا من التنسيق بين الدول والتنازل عن بعض حقوقها السيادية وقبول القرارات على مختلف مجالات التعاون الدولي.

توزيع القوة: نمط توزيع القوة في النسق الدولي هومن اهم خصائص هذا النسق التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول فالدول تتأثر في سعيها لتحقيق القوة كما في ميزان القوة لتحقيق الاستقرار، فتصاعد دور بعض التجمعات الدولية الأخرى في تشكيل السياسة العالمية مثل دول عدم الانحياز، ومجوعة السبع والسبعين التي استخدمت تفوقها العددي في مناسبات متعددة للتأثير على قرارات، وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد أوضح تحليل لواحد وعشرين نسقا دوليا فرعيا منذ 1949 ان النسق ذا القطبية الأحادية هو أكثر الانساق ميلا للاستقرار.[2] يؤيد هذا الطرح بقوة أنصار المنظور الواقعي وعلى راسهم رائد الواقعية الجديدة البنيوية كنيت ولتز kenneth waltzالتي تنطلق من تأثير النسق الدولي على الوحدات السياسية وتفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية و ان الدول تتشابه في سلوكها الخارجي في البحث عن مصلحتها "صراع من اجل القوة" باعتمادها على ذاتها فبالرغم من تغير الأنظمة السياسية تبقى نفس السياسة الخارجية.

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل، والوحدات على انها تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية، ونمط التفاعل، وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ، والتشابه في السياسات الخارجية، وهو ما ذهب اليه H.Kissinger حيث عبر عن ذلك بمقولته:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية ".[3]

فأدبيات الواقعية قدمت العديد من الدراسات الرائدة في مجال الاستقرار والتغير في بنية النظام الدولي وشكل كتاب" كنيث ولتز"(نظرية السياسة الدولية) Kenneth Waltz (Theory of International Politics)، نقطة تحول كبيرة بالتركيز على بنية النظام الدولي كونه الاهم في مستويات التحليل فتوزيع القوة

[1] نفس المرجع،300.

[2] نفس المرجع ،304.

[3] بولمكاحل، تأثير وتحولات، 30.

يحدد طبيعة النظام الدولي اما احادي او ثنائي اومتعدد الأقطاب ،وأفضل نظام هو ثاني القطبية للمحافظة على التوازن واستعار" ولتز" نظرية توازن القوى من الاقتصاد عن الايدي الخفية المتمثلة في العرض والطلب التي تولد الاستقرار في السوق .[1]

ويرى "ولتز "بان نظرية توازن القوى لازالت صالحة ، رغم قصور النظرية في عدم إمكانية التنبؤ بموعد إعادة التوازن فإنها قادرة على التنبؤ بماذا سيحدث ،وان السياسة الدولية تتعامل مع ضغوط البيئة الدولية، وان التنظيم الدولي لا يشجع على الأحادية القطبية ، لان القوة المهيمنة عندما تأخذ على نفسها بمهام متعددة ستضعف بالتدريج ،ويعطي "ولتز "تعليلا قياسيا على ذلك بتشبيه نظرية توازن القوى بنظرية ملأ الفراغ في الفيزياء فكما ان الطبيعة تمقت الفراغ ،فالسياسة الدولية بدورها تمقت القوة غير الموازنة، حيث ان القوة المهيمنة تمثل خطرا على الاخرين بما فيهم الحلفاء، ما من شانه إعادة التعددية القطبية لكن ببطيء، والقوى الكبرى هي الاتحاد الأوروبي بقيادة المانيا والصين واليابان قوى كبرى محتملة وعلى المدى البعيد ،ستعود روسيا الى الساحة الدولية للعب أدوار رئيسية ،ويرى ان النسق الدولي هو الصورة الثالثة في اكتمال التصور حول الاحداث في العلاقات الدولية ،باعتبار الطبيعة الإنسانية تمثل الصورة الأولى وطبيعة الدول تمثل الصورة الثانية .[2]

يرى "ستنالي هوفمان "ان تفسير "ولتز "غير واف ولا يشرح الا مسالة قليلة ويمكننا فهم الخلاف من خلال التمييز بين وجهين للمنظومات، وهما التكوين والية العمل ويشر تكوين المنظومة الى توزيع القوى فيها، وتشير الية العمل الى أنماط وأنواع التفاعل بين وحدات المنظومة ويؤثر التكوين والالية كل منهما على الاخر ان التكوين أكثر أهمية من الالية.

وينظر المحللون السياسيون الى تكوين النظام الدولي للتنبؤ بسلوك الدول ومدى ميلها للدخول في حرب و تتعرض الأنظمة أحادية القطبية الى التأكل بسعي الدول على تحقيق استقلالها، بتحقيق توازن مضاد للدولة المهيمنة ،او قيام دولة بازغة بتحدي الدولة القائد، أما في نظام تعدد الأقطاب تسعى الدول لتكوين أحلاف للحفاظ على ميزن القوى ، ولكنها احلاف مرنة ،والحروب تكون محدودة نسبيا[3] اما في الثنائية القطبية تكون الاحلاف اقل مرونة ،وبالتالي احتمال نزاع اكبر، وربما حرب عالمية ، يقول احد المحللين ان الثنائية القطبية ،اما ان "تندثر" او" تنفجر". وقد قسم "أورغانسكي" الدول في العالم الى أربعة أنواع: 1-الدول القوية القانعة.2-الدول القوية غير القانعة. 3-الدول الضعيفة القانعة. 4-الدول الضعيفة غير القانعة.

[1] موسى المصري، مدخل الى نظرية العلاقات، 94.

[2] عبد القادر عبد العالي،" محاضرات نظريات العلاقات الدولية "، اطلع عليه بتاريخ 11ماي، 2017، www.academia.edu/20575752

[3] س ناي الابن، المنازعات الدولية، 54.

في ظل هذا التقسيم يشير" أورغانسكي" الى أهمية العلاقات بين الدول الصاعدة او القوية غير القانعة والدول القوية القانعة حيث يتقرر مستقبل تحول القوة ومعه بنية النظام الدولي بناء على هذه العلاقات.[1]

وهناك نمطين من الانساق: **الانساق المتجانسة،** التي تضم مجموعة من الدول متجانسة بحكم الاشتراك في قيم واحدة ترتكز اليها في كيانها السياسي والاجتماعي ومن ثم فهي تنتمي الى طراز واحد في هذا المجال مثال ذلك الاتحاد الأوروبي. النمط الثاني **الانساق غير المتجانسة:** وتضم مجموعة من الدول تنتمي في نظمها الداخلية الى قيم أيديولوجيا متباينة ومتصادمة ذات أثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية في الاستقرار وعدم الاستقرار.[2]

تؤكد نظريات أخرى، وخصوصا "نظرية تحول القوة "Power Transit "ونظرية استقرار الهيمنة "Hegemonic stabiliy، ان الدولة بالغة القوة او المهيمنة، تسيطر على النظام الدولي على نحو مثالي فهي تستخدم قوتها لتشكيل قواعد النظام مثلا: تأسيس نظام اقتصادي قائم على التجارة Mercantlist او رأسمالي بطريقة تخدم مصالحها الخاصة وبمرور الوقت تنحسر هيمنة الدول وتواجه تحديا من دولة أخرى [3]

وفي هذا الصدد يعتبر عالم السياسة الأمريكي" صامويل هنتنغتون "محرك البحث عن أسباب ذلك التغير فقد توقع سنة 1999 بان السياسة العالمية ستنتقل خلال عقد او عقدين من الزمن، الى ما أطلق عليه " الأحادية متعددة الأقطاب Uni –Multipolarity التي خص بها القرن الحادي والعشرون.[4]

وفي ظل نظام احادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية اذ تسعى استراتيجية استقرار الإمبراطورية الامريكية الى تغيير الهياكل الداخلية لصناعة القرار السياسي الاستراتيجي من ناحية، وتغيير اليات الثروة القومية من ناحية ثانية، وتغيير نظام القيم العامة في المجتمع.

المبحث الثالث/–مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية.

تمثل السياسة الخارجية التركية قضية ملحة لاتزال تثير كثير من الحوار والجدل وعادة ما تركز النقاشات الدائرة في هذا المجال على التفضيلات السياسية والاستراتيجية التي تتبناها تركيا في المرحلة الأخيرة والتي غيرت كثير من التركيب الجيوبوليتكي للسياسات الإقليمية والدولية، ويذهب النقاد الى ان التطورات غير المتوقعة في

[1] موسى المصري، مدخل الى نظرية العلاقات، 97.

[2] محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، (بيروت: لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1993،)،266.

[3] بالمر، نظرية السياسة، 28.

[4] بوالجدري، سياسات القوى، 2.

الشرق الأوسط أضعفت كثيرا مسيرة تركيا ومثلت تحديا جديا لتركيا وأجبرتها على تغير سياساتها والتراجع عن بعض الأصول والمبادئ الأساسية، وللوقوف على حيثيات هذه التحولات نستعرض أهم مراحل السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة تحديدا منذ بداية ملامح التغير من 2012الى وقتنا الحالي.[1]

المطلب الأول /-دوافع وأسباب التغير في السياسة الخارجية التركية.

يفترض" المود روستو" نموذج التغيير بالازمة كإطار عام لتحليل ديناميكيات السياسية، وقد جاء" روستو " في محاولة مناظرة بنموذج مشابه نوعا لنموذج "الموند "، ويفترض" رستو" ان التغيير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم وفي حالة نجاح التغيير يواكبه تطوير في اهداف جديدة اما إذا فشلت الجهود من اجل التغيير فان الجماعة المسؤولة اما تتفكك وتحل، او تستمر في متابعة هدفها القديم، مع توقع اخذ في التناقض باحتمالات تحقيقه.[2]

تعد تركيا من أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط ولذا فإن سياستها الخارجية تجاه الإقليم والدول العربية لها تأثير كبير. غير ان هذه السياسة واجهت منذ 2011 عدد من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا على رأسها اندلا ع "الربيع العربي"، اذ مثلت هذه الثورات فرصة وعقبة في نفس الوقت لكن سوء تقدير المواقف جعلها تضطر الى استدراك ومراجعة حساباتها.[3]نتيجة الأسباب التالية :

أ) **الأسباب الداخلية:** شكلت المعارضة تحدي حقيقي امام النخبة الحاكمة بجملة الانتقادات للسياسة الخارجية التركية، وفشلها في التعامل مع ثورات الربيع العربي، وسوء تقديرها لعواقب مواقفها التي ترمي الى تغيير الأنظمة العربية الديكتاتورية، والوقوف الى جانب المعارضة، لكن الأمور لم تأتي على الشكل الذي كانت تنتظره تركيا، وتحولت هذه الفرص الى عقبات جدية، وانعكست سلبا على الأهداف التركية المرجوة حيث خسرت تركيا أسواق، ومعاملات تجارية، واستثمارات بالملايير مع الدول العربية مثل ليبيا، واليمن، وسوريا، ومصر.

الامر االداخلي الثاني، هو تصاعد الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني شكل بيئة داخلية غير مستقرة، وأربك الشأن الداخلي التركي، وأثر بشكل كبير على الأداء الحكومي وشوه السمعة الأمنية التركية.

---

[1] اسماعيل نعمان ثليجي،" السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ب ع (2015). http://www.politcs-dz.com

[2] إدارة البحوث والدراسات، قراءات نظرية،15.

[3] احمد سعيد نوفل وآخرون، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي، مركز الدراسات الشرق الأوسط (ب ع ن) (2016)، 3. http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/12.pdf

التحدي الداخلي الاخر،هو سوء التفاهم بين النخبة الحاكمة خاصة ما يتعلق بالصلاحيات السياسية التحدي المحلي الاخر هو الانقلاب الفاشل في يوليو 2016 من قبل التيار الموازي لحركة الخدمة بزعامة "عبد الله غولن" المقيم ببنسلفانيا الولايات المتحدة الامريكية والصدمة الكبيرة للسلطة الحاكمة وما ترتب عنه من تطهير وإيقاف مئات الالاف من العسكريين والقضاة والإداريين والارباك الذي حل بالأمن التركي.

مشكل تدفق اللا جئين (قرابة ثلاثة ملايين لاجئ سوري يقيمون داخل تركيا) الامر الذي يشكل عبء كبير على النفقات الزائدة لتركيا المقدرة بحوالي 25 مليارددولار منذو بدية الازمة السورية.

ب) الأسباب الإقليمية: بحلول 2011 شكلت الثورات العربية تحدي أمنى امام تركيا بتداعيات الانفلات الأمني الكبير في المنطقة خصوصا الدول المجاورة سوريا والعراق واليمن وتشكل مليشيات عسكرية أبرزها تنظيم الدولة مما حتم على تركيا مراجعة سياساتها الأمنية والعمل بحزم اما م هذه التهديدات. الامر الثاني هو التدخلات الإقليمية والدولية خاصة في سوريا والعراق واليمن وليبيا وتعثر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات، وعودة قوى الثورة المضادة الى الحكم مع أواسط 2013 غيرت المشهد السياسي الى الحروب الاهلية والتنازع والتدمير الذاتي واثرت بشكل كبير على طموحات تركيا واولوياتها، وترتب عليه ما يلي.

-التباين بين مواقف تركيا وحلفائها (الولايات المتحدة الامريكية – الاتحاد الأوروبي) من الازمة السورية والانقلاب في مصر والملف الفلسطيني.

- تباين الموقف التركي مع المواقف الخليجية فيما يتعلق بالثورات العربية باستثناء البحرين حيث ايدت التدخل

-تدهور العلاقات التركية الروسية بعد التدخل في سوريا وحادثة اسقاط طائرة سو24 في نوفمبر 2015 سياسيا وامنيا واقتصاديا .

توتر العلاقات مع إيران وروسيا أثر على حجم المبادلات التجارية من 22مليار دولار عام 2012الى 10مليارات دولار عام 2015.

- تأزم العلاقة بين انقرة وتل ابيب ما من شانه ان يشكل مصدر تهديد للمصالح الامريكية والضغوط الممارسة من قبل واشنطن على الرئيس" أردوغان "لتسوية الازمة مع إسرائيل. [1]

- شعور تركيا بنوع من العزلة بعد طول مشكلة سوريا واتفاق جنيف بين إيران والغرب حو ل الملف النووي ورفع العقوبات عنها دفع انقرة لأحياء المثلث الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة.

-تنامي خطر تنظيم الدولة الإسلامية "داعش " في المناطق الحدودية والتفجيرات الإرهابية.

-تنامي قوة حزب الاتحاد الديمقراطي الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني.

[1] نبيل كاظم، السياسة الخارجية ،128.

-تنامي النفوذ الروسي في محيط تركيا خاصة شبه جزيرة القرم.

-تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عسكريا وسياسيا في العراق وسوريا بتواجد الحرس الثوري ونفوذها في لبنان "حزب الله".[1]

ج) الأسباب النسقية:

في ظل نسق يتسم بالأحادية القطبية بقيادة شبه كلية للعالم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وطابع التأثير على الوحدات السياسية، ويمكن من خلال للتحليل على هذا المستوى أن نكشف ونفهم جيدا مخرجات السياسة التركية بناء على تأثير بنية النسق والاحادية القطبية ومنظومة القيم التي يفرضها هذا النظام الدولي الجديد الذي وصفه الرئيس الأميركي جورج بوش الاب "أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب ... وتعترف فيه الدول بسؤوليتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة"[2]. ان دوافع السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا متعددة وتتحدد حسب التيار الفكري الحاكم في البلاد، بين الديمقراطيون والجمهوريون.

- نظرة المحافظين الجدد للشرق الأوسط شبيهة بالاتحاد السوفياتي قبل ثلاثين عاما، فالأصولية المغلفة بطابع سياسي هي النظير المعاصر للشيوعية او الفاشية، والارهابيون الذين يملكون القدرة على الوصول الى أسلحة دمار شامل هم مثل ترسانة مصوبة في اتجاه الولايات المتحدة الامريكية والسبب الرئيس لكل هذا هو الاستبداد والفساد والفقر والركود الاقتصادي المتفشي في العالم العربي.[3]
- اما الخطة الكبرى تتمثل في تأسيس حكومة تتسم بقدر معقول من الديمقراطية والتأييد للغرب في العراق في تصور ان تندرج في وضع ما بين تركيا والأردن ضمن طيف الديمقراطية وحكم القانون، هذا النموذج سوف يكون محل جذب للدول الأخرى فيحدث التغير بصورة جذرية للديناميكيات السياسية في الشرق الأوسط مثل إيران وفلسطين وتنتج سلسلة من الديمقراطيات الموالية للغرب وبالتالي بناء امبراطورية أمريكية في الشرق الأوسط بالاعتماد على سياسة التدمير الخلاق[4].

1) الدوافع الجغرافية –الأمنية:

ان لموقع تركيا الجغرافي أهمية كبيرة في خدمة المصالح والتوجهات الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة خاصة مواجهة روسيا والصين فهي موقع متقدم لإقامة محطات لجمع المعلومات العسكرية والخاصة بأجهزة

[1] نفس المرجع، 10.

[2] خليل عرنوس سليمان،" الازمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الازمة الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي" (ب ع ن)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2011):39.

[3] جوشوا مارشال، مارك ليفين، "نظرية الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، سوريا"، ترجمات استراتيجية 38 (2008) :11.

[4] نفس المرجع ،14.

المخابرات، كما ان عامل الجوار الأرضي له أهمية خاصة في حسابات الاستراتيجية الأمريكية، فعن طريق القواعد الموجودة في تركيا يمكن ان تطلق القاذفات المتوسطة المدى، وتصل الى مناطق حيوية في عمق روسيا الاتحادية.[1] فتركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي بمثابة أحد المفاتيح الاستراتيجية في المنطقة فقد أصبحت تركيا تؤدي دورا مهما في المحيط الدولي عن طريق كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي، حيث أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية بتكليف قليلة فضلا عن سهولة استخدامها ومنع روسيا من الوصول للشرق الأوسط.

فتركيا هي بمثابة قوس الكماشة للاحتواء المزدوج العراق والتدخل في أفغانستان وفرض الاستقرار في الشرق الأوسط وضرب حركات الممانعة الإسلامية لاسيما ظاهرة الإرهاب الدولي من خلال قاعدة "انجرليك العسكرية "التي مازالت تحتفظ ب 1500جندي.

ومواجهة مراكز القوى مثل (الصين والهند)، اللذان يسعيان الى زيادة ارتباطهما مع روسيا والسعي لبناء منظومة رادار (اكس باند X band) في تركيا من أجل رصد الصواريخ الروسية والإيرانية والتصدي لها وهي منظومة قادرة على إسقاط أي صاروخ "باليستي "عابر للقارات لذا فإن موقع تركيا في بناء المنظومة يعكس الأهمية الجيوبولتيكية لتركيا التي ماتزال تخدم المصالح الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، الذي يتأسس على الابعاد والمحاور التالية:[2]

أ- -تكون الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة.

ب- التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ت- تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي وتركيا على شكل قوات ومستشارين عسكريين. ومخزون من المعدات الحربية وامدادات الأسلحة.

ث- تطوير التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة الامريكية واصدقائها من الدول العربية وإسرائيل.

ج- الاعتماد على الأمم المتحدة للقيام بدور عام في الترتيبات الأمنية من خلال القرارات التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية.

ح- تعزيز تعاون دول الخليج العربي مع بعضها ومع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وباقي الشركاء الأمنيين الخارجيين "بريطانيا –فرنسا – تركيا".

خ- حصار الدول المناوئة للسياسات الغربية عموما والولايات المتحد ة خصوصا وفرض قيود إقليمية على التسلح سيما على الجانب العربي والحفاظ على تفوق إسرائيل.

د- إقامة مؤسسات إقليمية دائمة لضمان استقرار المنطقة.

---

[1] نبيل كاظم، السياسة الخارجية ،64.

[2] نفس المرجع، 72.

ذ- مساعدة دول الشرق الأوسط لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة الجماعات والحركات الإسلامية.[1]

-2) الدوافع الاقتصادية:

تنظر الولايات المتحدة الى تركيا على انها شريك استراتيجي إقليميا في منطقة الشرق الأوسط منوطة بتأدية دور إقليمي يدعم تطلعاتها في الهيمنة على هذه المنطقة، تواجد العديد من الشركاء الاستثمارية عبور سفنها العسكرية والتجارية عبر المضايق التركية.

اذ ان تركيا تسعى لان تكون قوة فاعلة في القرن الحادي والعشرين وذلك عن طريق إيجاد مجال حيوي تؤدي فيه دورا داعما للولايات المتحدة الامريكية بما يهيئ لها إمكانيات التوسع والسيطرة والهيمنة على مصادر النفط والغاز في المنطقة ككل اذ يقول :"مارتن انديك ((ندرك الدور المتزايد لأهمية تركيا لحساباتنا في اسيا الوسطى و الشرق الأوسط ...ان تركيا ذات دور خطر بالنسبة لجهودنا لاحتواء العراق...، وهي باختصار دولة علمانية وقوة عسكرية ذات موقع استراتيجي وحليف قديم لابد من إيجاد لتوظيفه ، وتحقيق أهدافنا في الشرق الأوسط)).[2]

-3) الدوافع السياسية:

وظفت الولايات المتحدة الامريكية تركيا لتحقيق اهادفها السياسية لاسيما وان أهمية تركيا ازدادت في الاستراتيجية الامريكية ومخطط الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل في حقيقة الامر (العالمين العربي والإسلامي الاسيوي) بوجه خاص وهو المستهدف في مخططات الاخضاع وبسط الهيمنة عن طريق ممارسة الضغوط على الدول العربية والإسلامية لإحداث التغيرات الداخلية باسم الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الراشد ،بعد ان اختارت العالم الإسلامي: كساحة مواجهة في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب، بغزوها أفغانستان والعراق وإذ ازدادت الحاجة الامريكية الى الدور التركي وليس من مطلقات حضارية ثقافية وسياسية في المقام الأول.

❖ توظيف تركيا في سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران تقوم على أساس:

أ- الاعتماد على التحالف من قبل الدول الإقليمية كل دول الخليج الست وتركيا واسرائيل.

ب- قرارات الأمم المتحدة ضد العراق.

ت- التدخل في الشؤون الداخلية باسم الديمقراطية وحقوق الانسان.

ث- حرمان إيران من المساعدات العسكرية والاقتصادية.

ج- وظيفة تركيا الاستراتيجية تدمير ما تبقى من القوة العسكرية العرقية.

ح- اخضاع النفط العراقي لجهاز دولي "تحالف".

---

[1] محمد الياس فراس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، (عمان: الأردن،شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2015) ،127.

[2] نبيل كاظم، السياسة الخارجية،76.

خ- محاربة الاصولية.[1]

فتركيا تمثل بديلا ناجحا للنفاذ الى العديد من بلدان الشرق الأوسط ووسط اسيا، كأنموذج إسلامي معتدل يقتدى به وكعضو مسلم وحيد في حلف الناتو فضلا عن علاقاتها التاريخية مع الغرب. اذ ان الويات المتحدة الامريكية تسعى لخلق انموذج إسلامي متوافق مع الحداثة والعالم الغربي في مواجهة نماذج اخرى ذات طابع راديكالي تمثل تحديا للأنموذج الحضاري الغربي. وخلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط بعد سقوط النظام العراقي.[2]

المطلب الثاني /-المراجعات الأساسية في السياسة الخارجية التركية.

تجري عملية التغير في السياسة الخارجية التركية الحالية تدريجيا (وببطء) منذ 2012 حتى الان فمع تعقد مشاكل تركيا الإقليمية وتزايد تحدياتها الداخلية في السنوات الأخيرة قدم حزب العدالة والتنمية مراجعات أكاديمية وسياسية على السياسة الخارجية التي اتسمت بالاستمرارية وثبات التوجهات منذ وصولها للحكم في عام،2002. وتكمن التغيرات في التوجهات السياسية المخالفة للمبادئ التي رسمها داود اغلو، والتي كانت نتيجة لأسباب ارادية وأخرى غير ارادية خارجة عن نطاق إرادة الدولة.

- ❖ تراجع تركيا عن لعب دور إقليمي بعد عجزها عن فعل ذلك بمفردها، وأصبحت تسعى لفعل ذلك ضمن تحالفات غربية وبالتنسيق معها في جوارها المباشر والابتعاد عن العمل بشكل منفرد بعدما كانت تسعى لدور محوري يحدد اجندة المنطقة.
- ❖ أحياء الدور الأمني العسكري التدخلي واظهار القوة وقدرات الردع بالتنسيق مع الحلفاء، خلافا لسياستها المعهودة بتصفير المشكلات مع دول الجوار.
- ➢ بشكل عام يمكن تحديد ثلاث مراجعات أساسية في السياسة التركية منذ 2012الى يومنا هذا:

1 المراجعة الأولى: (2012) تتمثل في طلب تدخل حلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط لمصلحة التغيير خاصة بعد تفاقم الازمة السورية.

2المراجعة الثاني (2013) اعتماد سياسة جديدة متمثلة في الدبلوماسية الإنسانية والتدخل الإنساني.

[1] فراس، تحليل السياسة ،132.

[2] نبيل كاظم، السياسة الخارجية، 92.

3 المراجعة الثالثة: (2014) استعادة تركيا عبر تعزيز الديمقراطية والاقتصاد، الدبلوماسية النشطة في المنطقة ولكن عبر التحالفات الدولية. [1]

في هذا الإطار يقول أحمد داوود أغلو/ "يمر العالم اليوم بتحولات صاخبة تنطوي على تحديات للبلدان التي تتأثر بهذا التحول المزلزل مثل تركيا، اذ يجب التموضع في عملية التحول التاريخي العظيم والعمل بكل ثقة على مواجهة التحديات وهذا يتطلب كثيرا من التوقعات ويتطلب أدوات جديدة قد تفتقر جعبة السياسة الخارجية التقليدية لتركيا اذ يجب فهم أسباب التحول وابتكار استراتيجيات مناسبة لمواكبة التغيرات".

وتركيا التي تدير سياستها الخارجية في البيئات الإقليمية والدولية المضطربة تملك عدد من الامتيازات التي تجعلها مؤهلة للاستجابة لألاف التحديات الناشئة عن التحول السياسي او التحولات العميقة الحاصلة في النظام العالمي.[2]

تلجأ الدول لموازنة القوى عبر إقامة تحالفات تكتيكية بالانضمام الى تكتلات مضادة وهذا يتم عندما تستشعر الوحدة السياسية محيطها الإقليمي الاوسع والتطورات الخارجية فيه من حيث تصاعد او أفول الأدوار الدولية والإقليمية ومدى تأثير ذلك في قوتها المستقبلية، ثم تقوم بتغيير او تعديل توجهاتها الاستراتيجية او بعض سياستها القائمة على الأقل استجابة للمتغيرات ودفاعا عن دورها وحفاظا على توازن القوى.

I. أهم المراجعات في السياسة الخارجية التركية:

بالنسبة لتركيا التي تضرر دورها الإقليمي وتزايدت فاعلية الأطراف الدولية والإقليمية في عمقها الجغرافي والتاريخي الأقرب وعلى حسابها فقد بدأت في البحث عن البدائل التي تمكنها من تصحيح ميزان القوى من اجل مواجهة التحديات، لذلك بدأ يتبلور نهج جديد في السياسة الخارجية التركية. [3]

1- التراجع عن لعب دور إقليمي.

كانت تركيا ترغب في البروز كقوى اقليمية في منطقة الشرق الأوسط ولعب دور محوري ليس كجسر عبور كما يقول داوود اغلو ، نظرا لمقومات القوة التي تمتلكها الا ان تطورات الربيع العربي لم تكن في صالحها خاصة الازمة السورية ، حيث بدأت الانتقادات والتشكيك في مدى نجاعة تلك السياسة المنتهجة الامر الذي ادي الى مراجعة أكاديمية للسياسة الخارجية وأدرك داوود اغلو حجم الصعوبات التي تعترض تلك الثورة وحجم

[1] عماد يوسف قدورة، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية المرجعيات والاتجاهات، ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (ب ع ن) (2015): 1 http://www.dohainstitute.org/file/Get/6da93b43-2510-4a3b-a706-dc695fd1c74e.pdf

[2] أحمد داوود أغلو "مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي "، مركز البحوث الاستراتيجية 3 (2012): 3 www.sam.gov.trstrategy@mfa.gov.tr

[3] قدورة، مسالة التغير، 2.

الدعم الدولي و الإقليمي الذي حظي به النظام السوري ، ما يعد تهديدا لدور تركيا و احتمال هيمنة قوى منافسة على المنطقة.

وعي تركيا بصعوة الأوضاع وانه لا يمكنها القيام باي دور اقليمي بمعزل عن قوى أخرى او خارج الأطر والمنظمات الدولية لذلك استشعرت الحاجة الى تحالفات وتنسيق من أجل موازنة القوى الأخرى، واعتبر داوود اغلو ان حلف شمال الأطلسي هو الخيار المناسب من اجل قيادة التغيير في المنطقة. وهذه المراجعة الأولى في إطار العمل مع الحلفاء اذ يقول داوود اغلو انه في مواجهة بيئة امنية متغيرة بسرعة ومعقدة لا يستطيع فاعل واحد بمفرده توفير الامن ويربط هذا التشابه بتدخل حلف الناتو في اروبا الشرقية.

2-الدبلوماسية الانسانية في السياسة الخارجية التركية

بعد جملة الانتقادات الواسعة و التشكيك في مبادئ تلك السياسات و اعتبار القائمين عليها بعيدين عن الواقع ، وخاصة جناح المعارضة التي شنت حملة عنيفة ضد الحكومة ،واعتبرتها هي المسؤولة عن خلق توترات مع دول الجوار ،ولم تستطع حل الخلافات وتسوية النزاعات، بل عملت على تأجيج الوضع، هذه الانتقادات تسببت في اثارة الراي العام وخروج المتظاهرين الى الساحات العمومية للتعبير عن سخطهم إزاء النظام القائم " مظاهرات حديقة "غيزي بارك" في صيف 2013" واثارة تهم الفساد ضد عدد من الوزراء والمسؤولين ، و اصبح تحدي داخلي امام حزب العدالة والتنمية له انعكاساته الخارجية .

مرت تركيا بفترة حرجة ولم يستجب لها حلفائها بالرغم من طلبها إقامة حظر جوى على سوريا وطلب إقامة منطقة عازلة على الشريط الحدودي وبدت هذه المطالبة بدون جدوى. ولم يلبي دعوتها حلفائها من الغرب وعلى راسهم حلف الناتو.

تتابعت التطورات في غير صالح تركيا حيث تم الانقلاب على نظام الرئيس المصري المنتخب "محمد مرسي" التي كانت تركيا تؤيده والاحلال مكانه سلطة جديدة بقيادة عسكرية وخسرت تركيا حليف اخر. الامر المهم الاخر هو انقلاب الوضع في ليبيا ودخولها في صراع دموي عقد الخلافات مع تركيا.

كل هذه التطورات عملت على عزل تركيا وبدا دورها يتعرض للأفول مبكرا تحولت تركيا الى وضع دفاعي وتبني خطاب العزلة عن الجوار لكن هذا الخيار يتنافى مع الطبيعة الديناميكية والنشاط الدبلوماسي لحزب العدالة والتنمية وساهم في اضعاف الحزب امام المعارضة.[1] إزاء هذه الأوضاع استساغ داوود اغلو ثلاث مواقف أساسية لمواجهة التحديات تتمثل في:

[1] نفس المرجع ،5

- ❖ مقاومة التغير والانسحاب الى الحدود المحلية والبقاء أسرى الوضع الراهن بسبب الخوف من التغيير لكن سرعة التيار تجتاز هؤلاء.
- ❖ التحرك مع التيار الى اقصى حد ممكن، ولكن هؤلاء سيفتقرون للقوة والإرادة للشروع في التغيير.

بدا واضحا ان الاعتماد على الدبلوماسية الانسانية هي الخيار المناسب في هذه الفترة والعدول عن سياسة الانخراط في الجوار ومعالجة مشاكل المنطقة وتمحورت حول الابعاد الأساسية التالية:

أ-) مشاركة فعالة في مجالات جديدة مثل المساعدات الإنمائية الدولية وصنع السلام والوساطة وتولي المسؤولية في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية. كما ان الدبلوماسية الإنسانية تعطي الأولوية للبعد المحلي من أجل حل مشاكل المواطنين الاتراك في الداخل والخارج وتسهيل سبل عيشهم عبر إيجاد الفرص.

ب-) اقناع الراي العام المحلي باستقلالية تركيا في ارادتها السياسية في تقرير أهدافها وتنفيذ سياستها الخارجية وقفا لأولويتها القومية.[1]

ت-) لعمل على ان اتصبح تركيا من البلدان الحكيمة التي تصطلع بالمهام الأساسية مثل منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات والعمل الاغاثي بسبب الازمات الناشئة عن اضطراب العراق وسوريا وتوافد اللاجئين على تركيا، تقديم المساعدات الإنسانية في كل انحاء العالم كجزء من سياسة تركيا الناعمة.

ث-) العمل النشط مع الأمم المتحدة، والعمل على اصلاح هياكلها، وتمثيلها العادل، والتأثير في قرارتها، وحشد التأييد للقضايا التي ترى تركيا عدالتها، والقيام بدور الوساطة الدولية، وتسوية النزاعات.

3-أولوية السياسات الدنيا (الديمقراطية، الاقتصاد والدبلوماسية الدولية)

هذه المراجعة الثالثة التي قدمها داوود اغلو في صيف 2014 بعد تفاقم الأوضاع في المنطقة بشكل سيئ جدا، خصوصا في العراق وسوريا وتعاظم تنظيم الدولة الإسلامية إثر سقوط مدينة الموصل المحاذية لتركيا وتشكل تحالف دولي لمواجهة التنظيم وبات قريب تشكل كيان كردي في شمال سوريا، وتركزت هي المراجعة على ثلاث نقاط أساسية:

أ- تعزيز الديمقراطية في الداخل لكسب المزيد من التأييد وتعزيز مكانة الحزب.

ب- الاعتماد على الاقتصاد الديناميكي النشيط والمتجدد لتجاوز مخالفات الازمات الإقليمية المتمثلة في انهيار شبه كلي في المقومات الاقتصادية لبلدان الربيع العربي وتأثيرها المباشر على استثمارات تركيا فيها.

4-الإصلاحات السياسية:

[1] نفس المرجع.

البدء بعملية إعادة هيكلة كبرى للهياكل التنظيمية في وزارة الخارجية، تحسين نوعية الموظفين من خلال برامج تعليمية جديدة.

- توسيع التمثيل الدبلوماسي في الخارج ففي العامين الماضيين تم افتتاح 30 سفارة جديدة في انحاء مختلفة من العالم. شملت اثنين وعشرون في افريقيا وخمسا في أمريكا اللاتينية، وثلاثا في شرق اسيا.
- تجنيد أجهزة إدارة الازمات والدبلوماسية المتعددة الابعاد لمواجهة التحديات غير المرئية في الشرق الأوسط.[1]

❖ كل هذه المراجعات بدت بالفشل وظهرت تركيا عاجزة امام فاعلية إيران ونفوذها المتزايد في العراق وسوريا، وأدركت انها كانت هدفا أساسي في تدخل روسيا العسكري في سوريا مما سبب لها العزلة عن العالم العربي وينهي دورها في المنطقة وربما يدعم وجود كيان كردي.

II. مؤشرات التغير في السياسة الخارجية التركية:

هناك جملة مؤشرا ت على تغير السياسة الخارجية التركية نحو بيئتها الخارجية نلتمسها فيما يلي:

– يعد الاعتذار الرسمي لروسيا عن اسقاط طائرتها والتفاهم بين تركيا وإسرائيل، وتبادل الزيارات مع إيران لتطوير حجم المبادلات التجارية معها الى 30 مليار دولار سنويا مؤشر واضح على تغير المواقف.

– وكان للمتغيرات الإقليمية الجديدة أثر كبير في طبيعة السياسات الخارجية للقوى الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط، ووجدت تركيا مصالحها الاقتصادية عرضة للخطر والضياع نتيجة الانفلات الأمني وتضارب مصالحها مع مشروع الشرق الكبير فقامت بتوسيع الفرص الاقتصادية.[2] بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع السعودية لأكثر من أثني عشرة (12) اتفاقية.

– ابداء مرونة إزاء الازمة السورية والقبول بالرئيس بشار الأسد كطرف في المفاوضات مع المعارضة.

–التدخل العسكري المباشر ودعم القوات المسلحة لمواجهة تمدد الاكراد، وتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم" داعش" على حدودها مع سوريا.

– المرونة تجاه مصر، والتراجع عن مواقفها السابقة الداعمة للإخوان، والرئيس الاسبق /محمد مرسي، ورغم ما بدر منها وصف الاحداث بالانقلاب العسكري على الشرعية.

– تقديم تعهدات لإسرائيل بمنع حركة حماس من العمل العسكري عبر الأراضي التركية والعمل على تطبيع العلاقات معها بعد ان وصلت الى حالة توتر شديدة عقب استهداف اسطول مرمرة والهجوم على قطاع غزة

[1] نفس المرجع ،7.

[2] فراس، تحليل السياسة، 171.

وغير ها من المواقف التركية السلبية تجاه إسرائيل وترجعها عن شرط فك حصار غزة الى تسهيل وصول المساعدات اليها عبر موانئ إسرائيلية كجز من صفقة التطبيع.[1]

المطلب الثالث /-اتجاهات االتغيرفي السياسة الخارجية التركية.

كانت تركيا تعطي الأولوية القصوى للتكامل، والتعاون مع الدول الإقليمية خاصة في مجالات الاقتصاد ،والدبلوماسية ،وهدفت الى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة، وكان ذلك جليا في أنشطة انقرة التي تهدف الى مزيد من التكامل في المنطقة مثل الغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس مجالس تعاون رفيعة المستوى ،وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة ، بفضل هذه السياسة تمكنت تركيا من تحقيق مكاسب سياسية ،واقتصادية كبيرة حيث استمرت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل مستقل ،وحادت بشكل واضح حتى عن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ،و المتمثلة في احتواء العراق ،و ايران وتدعيم عملية السلام في الشرق الأوسط عن طريق توثيق التعاون التركي الإسرائيلي ،ومنافسة النفوذ الروسي، والإيراني في اسيا الوسطى عن طريق حرب الانابيب التي تهدف الى إيصال كميات كبيرة من الطاقة للأسواق الأوروبية ، ولعب دور البديل عن المعبر الروسي بدعم امريكي .[2]

انتقاد إسرائيل لتركيا على علاقاتها مع حركة حماس، ومواقفها من الملف النووي الإيراني، وتوجيه اولوياتها للشرق الأوسط على حساب الغرب. الامر الذي لم يكن في صالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، مما جعلها محل انتقاد من الداخل على أساس ما اعتبر تغير في المحور الأساسي الاستراتيجي، والانصراف عن التحالف الطويل، والمنتظم مع الغرب.

التحدي الاخر يتمثل في احداث "الربيع العربي" منذ2011، حيث كانت هذه الثورات في العالم العربي مرغوبة لكنها غير متوقعة لأنقرة، بالخصوص التطورات التي لم تكن في صالح تركيا وحالة الفوضى وتداعياتها على المنطقة. التحديات شكلت تحول استراتيجي جديد لتركيا في الشرق الأوسط، وأصبحت سياسة تصفير المشكلات حجر عثرة امام منهج السياسة الخارجية التركية فأعيدت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط وتراجعت عن الخطاب التقليدي، وجدت نفسها مجبرة على الانخراط مع الغرب خاصة الملف السوري.

هذا الضعف في الخطة الاستراتيجية القائمة على أساس لعب دور محوري في الشرق الأوسط وبإرادة سياسية مستقلة، لم يكن ليتحقق على ارض الواقع، وتركيا لم تستطيع القيام باي خطوة ميدانية تصعيدية دون

[1] نوفل، أزمة السياسة،3.

[2] نبيل كاظم، السياسة الخارجية ،20.

قرار مجلس الامن لان ذلك يضعها في مواجهة المحور الشرقي (روسيا الصين وإيران). وفي إطار الهيمنة الامريكية لن تسمح لدول بحجم تركيا ان تلعب أدوار رئيسية دون العودة الى الاستشارة الامريكية ووفقا لما تقتضيه مصلحة هذه الأخيرة.[1]

نستطيع القول ان الازمة او الخلل في السياسة الخارجية كانت لها تداعيات وعواقب وخيمة على تركيا من ناحية الدور الإقليمي المحوري التي كانت تطمح له والذي تراجع بشكل مفاجئ وتبين العجز في تحقيق هذا الهدف، كذلك الامن الإقليمي الذي تهدد بشكل كبير وحيرة تركيا في كيفية المبادرة لإيجاد حلا مستعجلا، وتراخي حلف الناتو في القيام بتدخل. كذلك الخسائر الاقتصادية جراء فسخ عقود الشراكة مع الدول التي استعدتها كإيران روسيا وسوريا ومصر.

فبالرغم من محولات التكيف مع الوضع والمراجعات العديدة لتعديل او اصلاح ما يمكن إصلاحه لكن الاحداث كانت معقدة ومتسارعة وغير متوقعة، نتاج ذلك وامام الضغوط قدم رئيس الحكومة / داوود اغلو استقالته من على راس الحكومة وتم تشكيل حكومة جديدة بقيادة "بن علي بن يلدريم "التي عكفت على بناء سياسة خارجية جديدة على مبنية على اساس زيادة الصداقات مع الدول المطلة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وضرورة التقليل من الا عداء.

كما شمل هذا التوجه استمرار علاقات تركيا مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عبر حلف شمال الأطلسي.[2] واحداث تقارب تركي-روسي ضمن أهداف يسعى من خلالها الى حل سياسي للملف السوري، ووقف حالة الصراع في البلاد والتأسيس لنوع من الهدنة في الأراضي السورية، وإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة.

التحول في المواقف السياسية التركية في فترة رئيس الوزراء "بن علي يلدريم".

ربطت الكثير من المصادر التحولات السياسة الخارجية التركية بالمحاولة الانقلابية الفاشلة في 2016/07/15 والتي نشطت الدبلوماسية التركية بعدها بصورة ملحوظة من اجل التوصل الى تفاهمات إقليمية ودولية. لكن الحقيقة هي ان الرئيس/ أرد وغان كان قدم قبل المحاولة الانقلابية الفاشلة بنحو شهرين بانعطافة حادة في سياسة بلاده نتج عنها استقالة رئيس الوزراء السابق احمد داوود اغلو في 24ماي2016، وتولي "بن علي يلدريم " والذي اخذ على عاتقه تبني تحولات جذرية في السياسة الخارجية التركية من أبرزها ما يلي: -

1-إعادة تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

---

[1] سيهام عيادي، فتيحة مزهود،" الدوافع الأمنية من وراء الدور السياسي الإقليمي اتجاه الشرق الأوسط"(مذكرة ماستر، جامعة 08ماي 1945 قالمة ،2012) ،111.

[2] نوفل، أزمة السياسة، 21.

اذ بعد شهر من تولي "يلدريم "رئاسة الحكومة عادت العلاقات التركية – الإسرائيلية الى ما كانت عليه حيث تنازلت انقرة عن القضية المرفوعة ضد تل ابيب في المحكمة الدولية، بعد الاعتذار الشفاهي لرئيس الوزراء الإسرائيلي لكن لم يكن هذا السبب حسب دراسة قدمها موقع "ديفونس ون العسكري في 2016/7/27 وارجع السبب الى محاولة انقرة احباط إصرار إدارة أوباما على دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ووحدات حماية الشعب الكردي المرتبطان بحزب العمال الكردستاني.

وحرص الرئيس/ اردوغان على الالتقاء بقادة يهود من اجل دعم، والوقوف بجانب الاتراك بدل الاكراد.

2- تجاوز حالة العداء مع موسكو:

عملت حكومة / "يلدريم "العديد من الوساطات لإصلاح العلاقات مع روسيا وتوجت هذه الجهود بزيارة الرئيس /ارد وغان لنظيره بوتين في مدينة" سان بطرس برغ "يوم 9/أوت /2016 رفقة عدد من القادة الأمنيين، والعسكريين للتباحث مع نظرائهم الروس حول سبل التعاون الميداني في الملف السوري. وتم الاتفاق على انشاء مجلس مشترك حسب تقرير (ديبكا)الصادر في 2016/8/12 من أجل منع قوات سوريا الديمقراطية من التقدم نحو الحدود السورية التركية وإتاحة القوات التركية من التوغل في الحدود السورية. وأشار موقع" سترا تفور" الأمني في 2016/8/12 الى ان بوتين عرض تبادل المعلومات الاستخباراتية مع انقرة.[1]

3-تعزيز العلاقات مع الإدارة الامريكية الجديدة:

بعد توتر العلاقات مع إدارة أوباما فتح فوز الحزب الجمهوري بقيادة جديدة / دونالد ترامب الطريق امام تركيا لفتح صفحة جديدة وتوثيق العلاقات.

4-اضعاف دور الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي:

بعد التقارب مع موسكو ومع "انصار الرئيس ،دونالد ترامب "بواشنطن على حساب العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، أظهرت دراسة نشرها معهد "اتلانتيك كاونسل "في 12اوت 2016 ان اصلاح العلاقات التركية – الروسية قد جاء بعد ابدا ء انقرة استعدادها للناي بنفسها عن حلف شمال الأطلسي وحلفائها الغربيين عقب تدهور العلاقات بين الطرفين وشكوك انقرة حول دعم الغرب للمحاولة الانقلابية الفاشلة، والتخلي عنهم وخاصة حلف الأطلسي الذي قد اهملهم ومارس عليهم نوع من الابتزاز خلال الخمسة سنوات الماضية إذ لم ينشر الا القليل من بطاريات "باترويت" في تركيا

5-كبح النزعات الانفصالية الكردية في الشمال السوري:

[1] بشير زين العابدين ، "تحولات الموقف التركي وتأثيره على الثورة السورية " المسلم نت (ب ع)(2017): 27
www.almoslim.net/node/27509

دفعت السياسة الخارجية التركية تدشين الجيش عملية عسكرية شمال سوريا يوم 2016/8/24 لضرب داعش والقوات الكردية.

6-فتح قنوات التواصل مع نظام دمشق: جاء حديث يلدريم في شهري يوليو وسبتمبر 2016 عن إمكانية تطبيع العلاقات مع د يمشق.

7-تغلب النزعة اليمينية الدافعة باتجاه مشروع اوراسيا :

عقب تطهير أجهزة الدولة من جماعة غولن تعاظمت قوة القوميين الذين تم تعيينهم في مناصب دبلوماسية رفيعة في حلف شمال الأطلسي خلفا لسلفهم من تيار غولن وكذلك أكثرمن مائة ملحق عسكر ي في السفارات التركية في العالم وكشفت صحيفة التايمز البريطانية ان اتصالات مع مستشار الامن القومي الجنرال المتقاعد / مايكل فلين قد عزز اتجاه انقرة للابتعاد عن الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي مقابل تفاهمات روسية أمريكية حول الملفات العالقة وخاصة ما يتعلق بالعراق وسوريا.[1]

تحدث الباحث التركي مصطفى اكيول في مقال نشره بموقع / المونيتور يوم 2016/12/15 عن وجود مجموعة من الأشخاص المقربين من أروغان لديهم خطة مفصلة لإعادة رسم مستقبل تركيا على أساس الانفصال الكامل عن المؤسسات الأوروبية وأطلق على هذه المجموعة اسم "الاوراسيويين" لهم روابط مع المؤسسة العسكرية، والذين يتطلعون الى التقارب مع روسيا والصين

التعاون مع "ترامب "و"بوتين "لا ضعاف إيران.تترقب انقرة باهتمام بالغ توجهات ترمب ومجموعته نحو التصعيد مع طهران والضغط عليها لوقف برنمجها الصاروخية وسياستها المتطرفة في المنطقة واعداد قائمة من العقوبات الاقتصادية والدولية يمكن فرضها عليها

8-تعزيز دور الاستخبارات في الشمال السوري: حيث كشف موقع" انتلجنس اون لاين الأمني" في 14/سبتمبر /2016 عن خطة شاملة بأشراف وزير الداخلية الجديد "سليمان سيولو "تتضمن دمج قطاعات امنية ووضعها تحت اشراف وزارة الداخلية وانشاء جهاز مركزي للتنسيق بين مختلف الأجهزة الامنية ويتركز عمل الامن الوطني (MIT) على الأنشطة الخارجية حيث تم تكليف حقان فيدان بمهمة مكافحة التجسس.

المحركات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في عهد رئيس الوزراء" بن علي يلدريم".

تعتمد السياسة الخارجية التركية نهجا واقعيا يعمد الى الاستفادة من المستجدات الإقليمية لتحقيق المصالح العليا للدولة وتتغير مواقفها وفق المتغيرات الدولية لتحقيق توازنات مرحلية قد اختلفت مع المبادئ التي

[1] نفس المرجع.

تعلن عنها السلطة السياسية، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية يمكن الحديث محركيين رئيسيين للسياسة الخارجية التركية منذ استقالة احمد داوود اغلو وتولي بن علي يلدريم .

❖ **أولا: المحركات السياسية والاقتصادية.**

بعد رفع شعار صفر مشاكل " مع دول الجوار وجدت انقرة نفسها في موقف صعب على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث توترت العلاقات مع إدراة أوباما والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، في حين اشتعلت المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد عام 2015 عقب هدنة دامت عامين بين الجيش التركي والانفصاليين الاكراد توتر العلاقات مع روسيا وتل ابيب والقاهرة وبغداد وطهران في اضعاف موقف تركيا.

اذ سقطت مع "الربيع العربي" دعوات التحالف الثلاثية والرباعية بين سوريا وتركيا وإيران والعراق على وقع طموحات توسع المصالح الاقتصادية تحت تأثير نظرية تصفير المشكلات التي أصابها "الربيع العربي "بالتفكك والانهيار حيث انقلبت تركيا من الحيادي الى طرف في الصراعات وتحولت سياسة تصفير المشكلات الى تعميق للمشكلات ودخلت في مرحلة الانقلاب على سياستها السابقة لتصبح دولة محاطة بالأعداء لا بالأصدقاء.[1] ونتيجة الارباك الذي انتاب السياسة الخارجية التركية عقب احداث "الربيع العربي "جعلها تتبنى سياسات جديدة لتتكيف مع الوضع الجديد، التي يمكن رصدها في النقاط التالية:

1 -تحولت تركيا طرفا في الصراع.

2 -اعتماد نزعة مذ هبية في الخطاب.

3- انتقلت من دور القوة الناعمة الى القوة الصلبة.

4- المشاركة في حلف شمال الأطلسي الناتو في ليبيا.[2]

الامر الذي دفع بأنقرة لتبني سياسة مصالحات لفتح صفحة جديدة لفك عزلتها الإقليمية والدولية.

تم تتويج المصالحة التركية – الروسية بزيارة الرئيس/ ارد وغان لروسيا في شهر اوت ومن ثم زيارة بوتين لتركيا في 10/أكتوبر، وابرام اتفاقية تاريخية لبناء خط الانابيب "تورك ستريم" لنقل الغاز الروسي الى أوروبا عبر البحر الأسود وإعادة فتح الأسواق الروسية امام البضاعة التركية والتعهد باستئناف "مشروع اكويو" والذي تقوم به الشركة المملوكة للحكومة الروسية "روسا توم "لبناء أول محطة طاقة نووية تركية.

❖ **ثانيا: المحركات العسكرية والأمنية.**

ضمن الاستراتيجية الجديدة التي أعلنتها تركيا على إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة، أعلن الرئيس التركي اردوغان عن عزم قوات بلاده على المشاركة في معركة استعادة السيطرة على مدينة الموصل العراقية التي تخضع

[1] فراس، تحليل السياسة، 180.

[2] نفس المرجع، 182.

لسيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة منذ سنة 2014 وسط رفض تام من الحكومة العراقية التي اعتبرته تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية وخرقا لمبدأ السيادة وخوفا من المطالبة بالحق التاريخي لتركيا من الموصل وكركوك ومناطق أخرى شمالي العراق خصوصا بعد ما نما نفوذ السياسيين الاتراك بعد المحاولة الانقلابية.

كما ساهمت الخطة التي كشف عنها وزير الخارجية التركي جاويش اغلو والتي تقضي بإنشاء ملاذ امن اللاجئين في شمالي العراق للمحافظة على التركيبة السكانية لمدينة الموصل بعد تزايد الجنود الشيعة الذين يحاصرون المدينة في ظل إعادة الرسم لخارطة الشرق الأوسط على أساس عرقي وطائفي.[1]

في المجال العسكري، ابدى بوتين استعداده للتعاون المشترك مع تركيا في المجال الدفاعي بالرغم من ان تركيا ملتزمة امام حلف شمال الأطلسي بمعارضة استخدام أي منظومة ردع صاروخي غير منظومة "تا ترويت " التابعة للحلف وتحدث تقرير "جينز العسكري "في17/نوفمبر /2016 عن توجه وكالة التنسيق العسكري الروسية لتعزيز التعاون مع الجيش التركي في مجال الدفاع الجوي وأنها قدمت عرضا لأنقرة يتضمن بيعها منظومة صواريخ (T-Loramids) بصفقة تتراوح قيمتها ما بين 3.5و4 مليار دولار.

في المجال الأمني تضمنت التفاهمات الروسية – التركية موافقة بوتين على انشاء منطقة نفوذ تركي شمال سوريا لتامين حدود تركيا من تنظيم داعش ومن الجماعات الانفصالية الكردية وتدور مباحثات مع شركة" توكي "لبناء عشرة في المائة من الوحدات السكانية التركية كل عام ومرافق عمومية قصد ترحيل حوالي ثلاثة ملايين سوري يقيمون في تركيا.

تحقق عملية "درع الفرات تقدما ملحوظا إثر سيطرتها على مدينة "دابق " وتامين منطقة شرقي "مارع " والتقدم على مسافة اقل من 13كلم من جنوب "اخترين" وحصارها لمدينة الباب والسيطرة على"منبج" ومن ثم تحقيق الحلم التركي في انشاء منطقة نفوذ تركية بشمال سوريا تمتد مسافة 55ميلا من جرابلس لتأمين حدودها من هجمات "الانفصاليين الأكراد "وتنظيم "داعش ".[2] و يأمل الاتراك بإقناع واشنطن ان تمثل الفصائل السورية الموالية أساس عمليات استعادة مدينة الرقة من تنظيم داعش بدلا من قوات سوريا الديمقراطية .

بالرغم من التوتر الحاصل جراء الازمة السورية ، فان تركيا تتحول باطراد نحو روسيا من اجل تلبية مصالحها بالدرجة الأولى والابتعاد عن الولايات المتحدة بسبب التوتر في العلاقات اثر تداعيات الانقلاب الفاشل وايوائها لزعيم الحركة الوطنية عبد الله غولن ، والسبب الثاني هو قرار الرئيس دونالد ترامب بتسليح وحدات حماية الشعب الكردية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية ، توتر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بسبب معاملة الانقلابيين و

[1] وصال الورفلي، "السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغير على ضوء الانقلاب العسكري"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ب ع(2017) :1

[2] زين العابدين، تحولات الموقف التركي.

التعديلات الدستورية التي أجريت في16/ افريل /2017 واسفرت عن فرض النظام الرئاسي في البلاد فيما شدد القادة الأوروبيين على الحفاظ على الديمقراطية ، الا ان روسيا تقف الى جانب تركيا ودعم "اردوغان" وتعتبر الاستفتاء شان داخلي يخص الجمهورية التركية دون سواها .[1]

تركيا تشهد انعطافة حادة وغير مسبوقة في علاقاتها الخارجية على إثر توجهاتها السياسية الجديدة من الغرب الى الشرق وهو ما يتجلى في التنسيق مع روسيا وإيران من التوصل الى حل دبلوماسي للازمة السورية. واعطاء ظهرها للغرب الذي يدعم الاكراد في سوريا ولا يعمل على الإيفاء بمطالب تركيا في ا قامة منطقة عازلة ويكتفي بوضع تركيا كمراقب للجماعات الإرهابية. ونفس الشيء بالنسبة لروسيا التي ترى في تركيا شريكا عضو في حلف الأطلسي يساهم في اضعافه وتجمعهما مصالح عديدة ولهم نفس الرؤية في المسالة الكردية.

ملخص الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل ، يمكننا ان نستنتج ان ميزة التغير في السياسة الخارجية هي ظاهرة متأصلة في سلوك الدول منذ القديم ،حيث تلجأ الدولة الى إحداث تغير تكييفي او برنامجي او هدفي او توجهي حسب ما تقتضيه الضرورة ،بناء على مقدرات القوة التي تمتلكها الدولة أو تتخذ نمط من أنماط التغير كالعزلة او الاعتماد على الذات او الاعتماد او عدم الانحياز ، وانقسم المفكرون الى قسمين الأول يعتبر التغير إرادي بشكل عمدي كأنصار الواقعية التقليدية الذين يؤمنون بفكرة التغير العمدي الذي يتم بفضل جهود واعية و ارادية من جانب الدول انطلاقا من الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المنظور الواقعي بان الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي ولا توجد أي قوى أخرى تؤثر على سياسات تلك الدول او تحد من تصرفاتها .

توزيع القوة في النظام الدولي انما يرجع الى اتجاه الدول لتغيير قدراتها بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية مما يجعل الدولة التي تحققت لها قوة متزايدة القدرة على تحديد ظروف الحرب والسلام.

اما نظرية السلعتين ل "جلين بالمر، كليفتون مورجان" توكد الطرح الواقعي الموضوعي بان الدول تلجا اما للتغير او الحفاظ بغية تحقيق أسمي سلعة متمثلة في الامن، وان تغيرت الطرق يبقى الهدف الأساسي هو البقاء بالتالي سوف تأتي كل الأهداف الأخرى بعد ذلك.

اما التيار الثاني يرى ان التغير مسالة خارجة عن إرادة الدول وتأتي تلقائيا عن طريق عوامل غير محددة كالأيدي الخفية التي تعمل على تنظيم السوق في المجال الاقتصادي، و من مؤيدي هذا الطرح الليبراليون الذي يرون ان التغيير في سلوك الدول يكون بصورة حتمية وبشكل عفوي تلقائي نتيجة مؤثرات خارجة عن إرادة الدولة بسبب كثرة المتغيرات التي لا يمكن حصرها وكذلك التعقيد في بنية النظام الدولي والديناميكية وتسارع

[1] بينار تانك، "الانعطافة التركية نحو روسيا"، صدى تحاليل عن الشرق الأوسط (ب ع) (2017)، 5.

الاحداث التي لا يمكن توقعها، وكثرة الفواعل وتشابكها مع بعضها مثال ذلك نظام توازن القوى الذي يمثل شكل من اشكال التغير التلقائي فكما في الفيزياء ان المادة تحبذ ملء الفراغ أيضا في السياسة الدول تميل بغير قصد لخلق التوازن

نفس الشيء في السياسة الخارجية التركية حيث انها تتغير من حين لأخر بشكل تدريجي نتيجة ظروف ناجمة عن البيئة الداخلية وأخرى عن البيئة الخارجية لكن بتأثير كبير، ويمكن استنتاج هذا التغيير في السياسة الخارجية التركية في

المراجعة الأولى: (2012) تتمثل في طلب تدخل حلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط لمصلحة التغيير خاصة بعد تفاقم الازمة السورية.

2المراجعة الثاني (2013) اعتماد سياسة جديدة متمثلة في الدبلوماسية الإنسانية والتدخل الإنساني.

3 المراجعة الثالثة: (2014) استعادة تركيا عبر تعزيز الديمقراطية والاقتصاد، الدبلوماسية النشطة في المنطقة ولكن عبر التحالفات الدولية. وتجسدت التغيرات في مايلي:

الاعتذار الرسمي لروسيا عن اسقاط طائرتها والتفاهم بين تركيا وإسرائيل، وتبادل الزيارات مع إيران لتطوير حجم المبادلات التجارية معها.

ابداء مرونة إزاء الازمة السورية والقبول بالرئيس بشار الأسد كطرف في المفاوضات

اضعاف دور الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي.

إعادة رسم مستقبل تركيا على أساس الانفصال الكامل عن المؤسسات الأوروبية من قبل القوميين "الاوراسيويين" الذين لهم روابط مع المؤسسة العسكرية، والذين يتطلعون الى التقارب مع روسيا والصين وهذا التغير الأخير يدخل ضمن التغير التوجهي وهو الشكل الأكثر تطرفا من اشكال التغير.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية التركية من الازمة السورية: استمرارية أم تغيير لنظرية العمق

المبحث الأول /-الخلفية التاريخية للعلاقات التركية السورية.

ان دراسة العلاقات الدولية لا تستقر على رصد الحاضر أو النظر الى المستقبل فقط بل يجب أن تعود الى مراجعة الإرث التاريخي والديني لهذه العلاقات، كذلك الامر بالنسبة لتركيا التي ورثت التاريخ العثماني ،الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية الثرية في المنطقة العربية ،وسوريا خصوصا ، ذلك الإرث التاريخي الهام لايزال يؤثر على التوجهات العامة للعلاقات بين تركيا وسوريا في جوانبه السلبية والإيجابية ويعتبر احد اهم المداخل لفهم طبيعة السلوكيات التركية الحالية تجاه سوريا خصوصا ما يتعلق بالطموح في إعادة الامجاد العثمانية اما م النظرة القومية السورية الوطنية .

المطلب الاول/-الاعتبارات التاريخية والجغرافية في سياسة تركيا نحو سوريا.

ان ثمة مداخل عديدة للتعارف بين السوريين والأتراك، فقد كانت الفتوحات الإسلامية الى الشمال والشرق مدخلا اوليا للتعارف حيث أسلمت قبائل وشعوب تركية عديدة، ونتج عن ذلك حركات تنقل وهجرة وتجارة، وقد ضمت الإمبراطورية العثمانية طيفا اثنيا كبيرا، وتقاسم العرب والأتراك مشقة الصراع ضد الصليبيين واندمجوا في مجتمع إسلامي واحد في إطار من التنوع الثقافي والعلمي والحضاري.[159]

لقد اهتم الاتراك بقصد اوبلا قصد بتعزيز نظام قيم وبناء مختلف عن ذلك النظام الموجود في الدول التي خضعت لسيطرتهم، حيث قاموا بتحطيم قيم التشارك المذهبي والديني والعرقي في سوريا وعملوا على ادخال المسيحيين وغير المسيحيين في الإسلام، حيث اعطى العامل الديني الدولة العثمانية مجالا واسعا للمناورة والضغط. دخل العثمانيون سوريا إثر موقعة مرج دابق في 24اوت 1516 وبسطوا سيطرتهم المباشرة عليها حيث اقتصرت المقاومة على جماعات ومناطق محدودة وهكذا أصبحت سوريا تحت الخلافة العثمانية.[160]

شهدت علاقة سوريا بالدولة العثمانية أسوأ المراحل خلال حملة البطش والاعدامات التي قام بها "جمال باشا" في بلاد الشام ، بعد تعيينه واليا في سوريا عام 1915 حيث فرض سلطانه على بلاد الشام واصبح الحاكم الفعلي وقام باستبدال الكتائب العربية الموجودة في بلاد الشام بكتائب غالبية جنودها من الاتراك واخذ باعتقال الزعماء والمفكرين العرب وقام بالتنكيل بهم وارتكاب افظع المجازر ضدهم ، ويقول البعض ان هذا السبب في قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916 ضد الدولة العثمانية ، الامر الذي نتج عنه حالة العداء

[159] محمود خليل يوسف القدرة، "تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012 "(مذكرة ماجستير، جامعة الازهر غزة، 2013)، 33.

[160] نفس المرجع،34.

المستحكم الذي يشعر به الاتراك ضد العرب . وفي هذا الصدد ينفي الدكتور" احمد قدري" أحد رجالات الحركة الوطنية العربية ان الثورة التي شارك فيها تحت قيادة" الشريف حسين بن على" لم تكن ضد الاتراك وانما ضد حزب الاتحاد والترقي الذي تسلط على الدولة العثمانية.[161]

بعد إعلان" الشريف حسين بن علي" الثورة العربية الكبرى ، حيث وقف العرب الى جانب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ضد دول المحور (المانيا وتركيا واليابان) ، وفي عام 1918 دخلت الجيوش العربية الملحقة على جيوش الحلفاء بقيادة "فيصل بن الحسين" دمشق وطردت الاتراك منها وقامت حكومة وطنية في سوريا كان وزير الدفاع فيها "يوسف العظمة " ، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى تقاسم الحلفاء مناطق النفوذ في مؤتمر "سان ريمو" ، ثم اتفاقية سايكس بيكو وكانت سوريا من نصيب فرنسا، لذلك دخل الجيش الفرنسي دمشق في جويلية 1920 . بعد معركة غير متكافئة.[162]

أولا: الصورة النمطية السلبية في العلاقات التركية السورية

سيطر الهاجس الأمني على سياسات تركيا الداخلية والخارجية بسبب ارث الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى أصبح هاجس الحفاظ على الدولة، وقد سادت صورة نمطية سلبية بين العرب والأتراك "تصور بان العرب خائنين لأنهم طعنوا الدولة العثمانية في الظهر عندما كانت تقترب من نهايتها " وقد عززت مبادئ الجمهورية القومية والعلمانية سياسة الابتعاد عن الشرق الأوسط.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت تحديات عالمية جعلت تركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي، ما تطلب ان تكون عضوا في حلف شمال الأطلسي، ومن ثم تركز توجهاتها وتحالفاتها مع الغرب بالدرجة الاولى، لقد زادت الهوة بين العرب وسوريا خصوصا بعد الاتفاق الاستراتيجي العسكري التركي – الإسرائيلي عام 1996 ثم التهديد باجتياح سوريا عام 1998 ان لم تكف عن دعم حزب العمال الكردستاني، وتطرد زعيمه عبد الله اوجلان من دمشق.

بالمقابل سيطرت الحركة القومية على الحكم في سوريا، وعدد من الدول العربية التي تصنف وجود الاتراك في المنطقة العربية على أساس استعمار عثماني، أسهم في تعزيز الصورة النمطية السلبية.[163]

---

[161] نفس المرجع.

[162] عبد الله الدهامشة، سوريا مزرعة الأسد، (بيروت: لبنان، دار النواعير ط2، 2012)،7

[163] محمد الهامي واخرون، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة، (بيروت لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، 217.

ثانيا: الصورة الإيجابية الحديثة في العلاقات التركية السورية:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في تركيا، عكف على إزالة الصورة النمطية السلبية لتاريخ تركيا تجاه العرب، خصوصا تلك الإصلاحات التي قام بها في الداخل وتبني خطاب يقرب الصورة بين الاتراك والعرب بتقاسم نفس الثقافة الإسلامية، ونفس التاريخ العثماني المشترك لمرحلة دامت قرابة 500 عاما وكذلك نفس الشيء للأتراك، الذين يجب ان ينظروا الي الإرث العثماني على أساس انه لا يتعارض مع قيم الجهورية والولاء لها. اذ عبرا اردوغان واغلو، بان الحلم الإسلامي والحلم العثماني أقرب للتجسيد على الواقع وفي حواره مع الكاتب" جاكسون ديهيل" في الواشنطن بوست:" إذا كان لدى بريطانيا كومنولث، فما المانع من ان تعيد تركيا بناء قيادتها داخل الأراضي العثمانية السابقة، مثل البلقان والشرق والاوسط واسيا الوسطى"؟[164] هذه دلالة صريحة على إعادة احياء امجاد الإمبراطورية العثمانية في ظل حزب العدالة والتنمية، المغاير للتيار العلماني والقومي.

في خطابه يوم 2014/11/30 يقول اردوغان "لا يحق لنا ان نقول لا دخل لنا بالبوسنة والهرسك او بمصر او فلسطين او سوريا والعراق لأن تركيا جاثمة على ميراث الدولة العثمانية، والسلجوقية ولذلك يحق لنا ان نقول اننا لا نكترث للدول حولنا، علينا ان نجعل هم هذه الدول همنا طوال الوقت هذا واجب تركيا الجديدة هذا واجبنا باعتبارنا دولة كبرى"[165].

أحدثت رؤية حزب العدالة والتنمية وسياساته تجاه المنطقة العربية، وسوريا خصوصا تحولات في تصورات تركيا العلمانية ومنهج تعاملها مع المنطقة بدلا من الصورة النمطية السلبية التي سادت الادراك التركي عن الجوار العربي منذ تأسيس الجهورية. إذ قدم حزب العدالة والتنمية رؤية مغايرة تماما عن المنطقة السورية، والعربية ككل بوصفها ترتبط مع تركيا بروابط ثقافية ودينية وتشترك معها بتاريخ ومصير مشترك، وتجاورها جغرافيا ما يفرض عليها حل المشكلات بدلا من تجنبها، وشكلت هذه الأرضية التاريخية والجغرافية فضلا عن المصالح الاقتصادية الوافرة، أساس الرؤية السياسية للدور التركي في المنطقة. [166]

---

[164] سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير المنهج الحرب السورية بالوثائق السرية، (لبنان: دار الفرابي، ط5 2016،) ،203.

[165] نفس المرجع.

[166] الهامي، حزب العدالة ،216.

المطلب الثاني /-عوامل الاختلاف والتقارب بين تركيا وسوريا.

تختزل الجمهورية العربية السورية في طياتها فسيفساء المشرق العربي عرقيا، وطائفيا كما تكثف في موقعها الجيوبولتيكي كل توازناته، حيث تمثل في سوريا كل الأقليات الدينية والعرقية الموجودة في الشرق الأوسط، تمنع سوريا تركيا عن عمق شبه الجزيرة العربية، وهذه الحقيقة التكوينية ألزمت سوريا تاريخيا بهوية عربية للحفاظ على كيانها المادي المجرد وهي الرافع الحصري للأدوار الإقليمية في المشرق العربي. [167] بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية التي زاد عمرها عن 400 عام، فان ولاياتها العربية بقيت تحت رحمة بريطانيا وفرنسا حيث، اخذت فرنسا القسم الشمالي، والذي سيعرف باسم الجمهوريتين السورية، واللبنانية، واستولت بريطانية على ما أصبح فلسطين، وشرق الاردن.[168]

عرفت العلاقات التركية السورية تاريخيا بمراحل وتحولات عديدة دخلت في نهاية التسعينيات من القرن الماضي حالة من التوترات المتفاوتة الحدة، تركزت مسألة الخلاف حول مسائل متعددة تمثلت في مسالة الاكراد، والمياه، والعلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، والسياسات الإقليمية، والحدود، حيث شكل اتفاق "اضنة" الأمني عام 1998 نقطة تحول في العلاقات من التوتر الى التقارب خلال الفترة ما بين 2002 الى عام 2010.

وبعد احتلال العراق ازداد التنسيق السوري التركي، ونتج عنه استعداد تركيا، وعلى لسان رئيس الأركان لنزع الألغام المزروعة على طول الحدود مع سوريا منذ 1952.[169] كما شهدت العلاقات التركية السورية انفراجا على الأصعدة الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية وتمثلت فيما يزيد على 12زيارة.

أولا: النقاط الخلافية بين تركيا وسوريا:

بشكل عام يمكننا استعراض اهم النقاط الخلافية التالية:

1-المياه: طالما اعتبرت تركيا نهري دجلة والفرات انهما يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها، خصوصا بعد ازدياد الحاجة الى المياه والطاقة بشكل كبير، كما أن الزيادة السكانية المرتفعة ضاعفت من الطلب على المياه، هذان العاملان فتحا التنافس بين تركيا وسوريا بشكل كبير، حيث عمدت تركيا الى بناء الكثير من السدود المنتجة للطاقة والمخزنة للمياه، مثل سد "كبان "وسد "كاراكايا "وفي عام 1983 قررت تركيا بناء سد غاب هذا المشروع الضخم سيخفض من كميات المياه المتدفقة لسوريا بنسبة 29 بالمائة مما زاد من تخوف سوريا. فبعد

---

[167] عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل، 222.

[168] بتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، (بيروت: لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط10، 2007)،32.

[169] داوود سليمان، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا التداخلية (الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، 2014).

توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في أوت 2001 والذي يدعو الى التدريب المشترك وتبادل التكنولوجيا وإقامة مشاريع مشتركة، كمعهد للمياه يتكون من18 خبيرا من كل دولة لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه، زال التوتر بين البلدين نوعا ما لكن ورقة المياه تبقى خاضعة دوما للتسييس التركي ووسيلة ضغط من حين لأخر.[170]

2-الاكراد: من المعروف انه طوال حكم الدولة العثمانية لم تبرز المشكلة الكردية، نظرا لالتفاف الاكراد حول الراية الإسلامية التي رفعتها الدولة العثمانية، وبعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الاولى، فرضت دول الحلفاء على السلطات العثمانية في إسطنبول التوقيع على معاهدة "سيفر " التي كانت أول إشارة الى وجود أقلية كردية وأرمينية في تركيا ذات مطالب سياسية وثقافية، وأخذت المسألة الكردية تبرز منذ بداية الثمانينيات خاصة مع بدء العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني في تركيا أواخر عام1984.

حيث كان إيواء سوريا لزعيم حزب العمال الكردستاني " عبد الله أوجلان " ودعم الحزب سياسيا واعلاميا، نقطة خلاف وتوتر كبير وصل الى حد التهديد العسكري بين تركيا وسوريا دامت هذه المعضلة لأعوام، الى غاية ترحيل أوجلان الى كينيا والقبض عليه هناك من طرف السلطات التركية الا اتهام تركيا لسوريا بدعم الإرهاب المتمثل في حزب العمال الكردستاني (بي كا كا) وانشاء مخيمات تدريبية عسكرية لقوات (بي كاكا) عمل على تدهور العلاقات بين البلدين بشكل كبير .[171] تبقى هذه الورقة أيضا بيد سوريا للضغط على تركيا من خلال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يعتبر امتداد لحزب العمال الكردستاني والدعم الذي يمكن ان تقدمه سوريا للأكراد، خصوصا ان حاولت تركيا تخفيض نسبة المياه على سوريا، وبصفة عامة ورقة الاكراد تعتبر عامل خلاف وعامل وفاق في نفس الوقت في حالة التعاون وعدم الاعتراف بهذه الأقلية.

3- مشكلة الحدود : تعد الحدود بين تركيا وسوريا من أعقد الحدود العالمية ، كون سوريا كانت تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية ،وبعد تفككها عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ، سعى "مصطفى كمال اتاتورك "لاسترجاع المدن والبلدات التابعة لسوريا ،وفق اتفاقية (سايكس بيكو)وقضم الجغرافية الشمالية السورية ، ولم يترك مناسبة الا وزحف من خلالها على الأراضي السورية ولذلك تراجعت الحدود من مصب نهر" لا ماس "في الغرب و استقطعت كل من سيواس و"خربوط "و"جزيرة ابن عمر" في عام1920 ثم الاستلاء على "مرعش "و"ملاطية

[170] ليتيم، تركيا والدور الاقليمي ،219.

[171] جلال سلمي، العلاقات التركية السورية بين الماضي والحاضر، اطلع عليه بتاريخ 14جوان 2017 http://www.turkpress.co/nod/10780

"و"ماردين" و"ديار بكر" و"عينتاب "و"طرسوس" و"مرسين" عام 1923 كذلك تمكنت تركيا بالاتفاق مع فرنسا بضم لواء "الاسكندرونة" عام 1939. هكذا نجد ان الحدود مع تركيا تنطوي على جملة من المشكلات المصيرية[172]وشكل الحاضرة الرخوة في عدم الاستقرار الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي بين البلدين.

4 -التناقضات الأيديولوجية اثناء الحرب الباردة

ان سيكولوجية الانسلاخ التي تكونت في العلاقات التركية السورية، كانت نتيجة الثنائية القطبية، التي غذت التناقضات، والتي تبلورت في السياسات الإقليمية لتركيا، كالاعتراف بإسرائيل، واتخاذ موقف سلبي من ازمة السويس، وشاركت في تأسيس حلف بغداد، وصعدت حدة التوتر مع سوريا، الى حافة الحرب مما ادي بتركيا الي فقدان الكثير من اعتبارها وقيمتها لدى معسكر عدم الانحياز، ووقوع تركيا في حالة من العزلة الدولية.

لكن بعد التوتر الذي عاشته تركيا مع الولايات المتحدة، وخطاب جونسون خلال أزمة قبرص عام 1964، وهزيمة مصر سنة 1967 حيث حدث تقارب تركي سوفياتي، وكذلك المقاربات البراغماتية التي أوجدتها الحاجة، عملت على الخروج من العوائق التاريخية والسيكولوجية، كل هذ أدى الى تغير جاد في بنية السياسة الخارجية التركية.[173]

فحتى نهاية السبعينيات كانت سياسة تركيا تقوم على العزلة، مما جعل التوتر يسيطر على هذه العلاقات، حيث كانت قضية الأكراد، والمياه، المحددين الأساسيين لسياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا، من الأسباب الأخرى ضم تركيا لواء "الإسكندريون "عام 1938 بمؤازرة الاحتلال الفرنسي، وأيضا اختلاف التوجهات والخيارات الاستراتيجية بين الغرب والشرق كذلك ان الطرفان يتبعان لمحورين مختلفين ومتناقضين المحور الشيعي بالنسبة لسوريا الذي تقوده ايران في حين تتبع أوتقود تركيا المحور السني في المنطقة .[174]

ثانيا: عوامل التقارب بين البلدين

لكن ثمة عوامل تقارب بين البلدين يمكن ان تكون حافزا لتطوير العلاقات بينهما منها ما هو تاريخي، واجتماعي سياسي، وجغرافي نبرزها في العناصر التالية:

- ✓ الحدود البرية التركية – السورية الممتدة على طول 900كلم وما يعنيه ذلك من مصالح ومهددات مشتركة سياسيا، واقتصاديا، وامنيا واجتماعيا.

[172] إبراهيم احمد سعيد، الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016)،62

[173] احمد داوود، العمق الاستر اتيجي،146.

[174] ايمان، الدور الإقليمي ،163.

- ✓ تمثل سوريا بوابة العالم العربي بالنسبة لتركيا سيما ما يتعلق بالأسواق التجارية.
- ✓ التقارب العرقي، والاثني، والمذهبي على الحدود.
- ✓ تعتبر تركيا الراعية التاريخية، والسياسية، والثقافية لتركمان سوريا، المتمركزين في الشمال السوري قرب حدودها.
- ✓ كان لحلب السورية أهمية استثنائية في تاريخ الدولة العثمانية، وخسرتها تركيا في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الاولي، وتعتبرها تركيا اليوم الى جانب الموصل خط الدفاع الأول عن حدودها.[175]

[175] سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات ب ع (2016):4
http://www.politics-dz.com/threads/mxhddat-alsias-alxargi-altrki-tgax-suria.5050/

المطلب الثالث /-العلاقات التركية السورية بعد نهاية الحرب الباردة.

شكلت حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة فراغا جيوستراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، وفتحت المجال أمام القوى الإقليمية الى تشكيل استراتيجياتها ذاتيا، بناء على معادلات التوازن الإقليمي وبعيدا عن مظلة القوى الكبرى.

هذه التحولات الديناميكية أوجبت على تركيا إيجاد استراتيجية إقليمية بديلة، وصياغة سياسة شرق أوسطية جديدة لها ، حيث تشكل العلاقات الدينامية بين القوى العظمى خارج المنطقة ،والتوازنات الداخلية ساحة التقاء مع الصلة بين العوامل الدولية والمعايير المهمة لتركيا في صياغة سياستها الإقليمية ، كتأثيرات الماضي الاستعماري الفرنسي على سوريا وسياسة المانيا في الشرق الأوسط التي وصلت الى حد التفكير في مشروع خط سكة حديد برلين بغداد ، العنصر الشرق أوسطي في الاستراتيجية الروسية وفوق كل هذا الرغبة الامريكية في التفرد بتوجيه سياسة الشرق الأوسط.[176]

وهنا برزت الحاجة الى صياغة استراتيجية دقيقة حول المناطق الحدودية، مثلا كيف سيتم تطوير سياسة تركيا مع سوريا بعد تلاشي عامل حزب العمال الكردستاني؟ وماهي نطاقات التأثير التي ستشكلها التوازنات الإقليمية، وماهي المخاطر الأمنية التي يمكن ان تسفر عنها هذه النطاقات؟

اذ يشكل مثلث تركيا – سوريا – مصر، توازنات خط الشرق الأوسط ومثلث تركيا – إيران – العراق الذي يمثل توازنات خط بلاد الرافدين – الخليج العربي في ظل هذه التوازنات الثلاثية من المحتم على تركيا العمل بأقصى جهد حتى لا تصبح الطرف المستبعد والمعزول، فالتفوق العسكري دون مرونة دبلوماسية لا يمكن ان يحرز نصرا.[177]

يتوجب على تركيا تحسيس نبض العالم العربي، وتلمس إيقاع التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تشهده مجتمعاته كالوضع الجديد الذي طرا على سوريا بعد حافظ الأسد وطرح تفسير لهذا الوضع، لاسيما بالتغيرات الاجتماعية التي شهدتها سوريا في الأعوام الأخيرة، وقياس مدى تصاعد التيارات القومية المدعومة من القوى الكبرى، والتي تمثل هاجس امام تركيا الامر الذي يغلق أبواب التأثير لها.

ان مسار العلاقات التركية السورية الذي يرتكز على التوجه القديم الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، والذي ازداد تفاقما في ازمة (اوجلان)، لا ينتمي الى مفهوم او رؤية دبلوماسية عقلانية، فبدل الصدام يمكن إقامة

---

[176] احمد داوود، العمق الاستراتيجي، 430.

[177] نفس المرجع ،441.

علاقات في مجال الزراعة، والتجارة، والنقل، والمناطق المائية المشتركة، كما تعمل أطراف على خمول العلاقات، واستغلال الوضع الى اقصى حد، فالسياسات الإسرائيلية تجاه تركيا، والسياسات اليونانية، تجاه سوريا تنفخ في نيران التوتر التركي –السوري كلما هدأت السنتها. [178]

كانت العلاقات مع نظام بشار الأسد، أكثر انفتاحا على المستوى السياسي، والاقتصادي وحتى العلاقات الشخصية، أدت الى إلغاء التأشيرة، وتوسطت تركيا بين إسرائيل وسوريا بالمقابل أعطت سوريا لتركيا الاستقرار الأمني، في المسالة الكردية.[179]

لكن هذا التقارب التركي السوري لم يعجب الولايات المتحدة، وإدارة بوش الابن لأنه لا يساعد استراتيجيتها لعزل سوريا، حيث كانت العلاقات تتعاظم من خلال تكثيف الزيارات والمبادلات التجارية، لكن مصالح تركيا خاصة الأمنية، وقضية الاكراد يحتم عليها بناء علاقات وطيدة، والالتزام بالتعاون المشترك. [180]حيث ليس من العقلانية لدولتين شقيقتين تتشاطران حدودا ممتدة على مسافة 910 كم ان تكونا مقاطعتين لبعضهما ، حيث تعززت العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر.[181]

الا ان التناقض الحاصل بين البلدين كان الغالب حيث أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، والثانية حليفة للاتحاد السوفياتي، الأولى تقاتل حزب العمال الكردستاني، والثانية تدعمه، الأولى تعادي اليونان، والثانية تدعمها ثم مشكلة دجلة والفرات، واخرها وصول التيار الإسلامي الى سدة الحكم في تركيا، هي موضوعات خلافية تسبب أزمات بينية للدولتين.[182]

بدأت تركيا منذ 1999 بتطبيع علاقاتها مع سوريا، وجاء ذلك ضمن التوجه الجديد في تقرير مؤسسة الدراسات السياسية، والدفاعية التركية، المرتبطة بوزارة الخارجية التركية تحت عنوان "آن أوان تنظيم العلاقات " الذي يشمل ما يلي، يجب على تركيا أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سوريا، قبل اتفاق سوريا على مشكلاتها مع أمريكا، ودرئها للخطر الإسرائيلي ... يجب عقد الاتفاقيات الثقافية، والتعليمية، والسياحية، واتفاقيات المياه، والامن معها، كي تشعر بالطمأنينة من تركيا". ضمن هذا الإطار وبعد توقيع اتفاق اضنة الأمني، بدأت العلاقات

---

[178] نفس المرجع، 438

[179] احمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا: كيف استطاع الإسلام السياسي الوصول للحكم (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع ،2013) ،166.

[180] نوفل ميشال عودة تركيا،80.

[181] بولنت اراس واخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية مركز دراسات الشرق أوسط (عمان: الأردن،2012)، 121.

[182] سامي كليب، الأسد بين الرحيل ،205.

تأخذ محى إيجابيا بالتطور والتحسن.[183] لقد أدى حدثا سبتمبر 2001، وغزو العراق 2003، دورا مهما في صوغ الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة. وبادرت تركيا الى تطوير علاقاتها السياسية مع سوريا، التي يؤدي الى انعكاساتها الإيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث كللت هذه العلاقات من التعاون المشترك، والاستفادة من مشاريع المياه، الي استثمار الأرضي الزراعية وإقامة المنشآت الصناعية، والشركات التجارية، وتفعيل خطوط النقل، بكل اشكالها، والعمل على إزالة كل العراقيل، امام المبادلات التجارية، والعمل على إقامة منطقة للتجارة الحرة.

من الناحية الاجتماعية عملت تركيا على إحداث تقارب بين شعبي البلدين على أساس الصلات التاريخية المشتركة، والتقارب بين العائلات الموزعين بين البلدين، من الناحية الثقافية، فان تقارب الأفكار بين العرب والأتراك، نتيجة الترابط الديني الإسلامي والموروث الثقافي العثماني المشترك، والعمل على احياء هذا التراث الثقافي بينهما وتبادل تعليم اللغات، وافتتاح مراكز البحوث، والعمل المشترك في مجال التربية والتعليم، انعكس إيجابيا هذا التعاون بين البلدين.

وتعتبر المرحلة الممتدة ما بين عامي1998-2011 مرحلة تاريخية بكل المقاييس حيث شهدت فيها العلاقات نقلة نوعية غير مسبوقة ووصلت الى حد التحالف الاستراتيجي.

[183] العلاقات التركية السورية " البعد التاريخي والروية المستقبلية 1923-2013،" اطلع عليه بتاريخ 30ماي ،2017 http://scirsr.org/posts/736

المبحث الثاني /–تطورات الموقف التركي من الثورة السورية

ترى تركيا ان التحول في المنطقة العربية نحو الديمقراطية، هو أمر حتمي وأنه مطلب شعبي، وان تركيا تساند الشعوب العربية، ولكنها تؤيد الانتقال السلمي للسلطة بدون تدخل خارجي، وقد تخلل الموقف التركي عدة تحولات نتيجة تغيرات إقليمية، وتوازنات جديدة، لم تكن متوقعة، بين هذا وذاك كان الموقف التركي يتغير بشكل طردي مع تغير البيئة الخارجية، بين المبادرة والتراجع، وعلى هذا الأساس يمكننا استعراض مجمل المواقف التركية إزاء الثورة السورية قبل ان تتحول الى أزمة دولية.

المطلب الأول /–أسباب الازمة السورية والعوامل المؤثرة في الموقف التركي.

الصراع هو ظاهرة معقدة ومتشابكة، فهو ليس الا تعارضا عميقا في المصالح والاهداف والقيم بين أطراف الصراع، وان اهداف الصراع في الحقيقة شكل مصغر لأهداف المصالح الكبرى في النظام الدولي، وتصبح إدارة الصراع الدولي عاملا يدعم الوضع القائم للنظام الدولي.[184]

أولا: أسباب الازمة السورية:

ما تمر به سوريا اليوم يدعونا للنظر في الدوافع الحقيقية التي تقف من وراء هذه الازمة، ونقدم تحليلا مبنيا على المستويات الأساسية التالية:

الصعيد الداخلي:

- أ) الأوضاع الاقتصادية:

بالأساس يمثل تراجع القوة الاقتصادية السورية المعضلة الكبيرة أمام صياغة السياسة العامة في سوريا، مما انعكس سلبا على الأداء في بقية الميادين (السياسية ،والاجتماعية ، والأمنية) حيث أسهم تراجع الإنتاج وكثرة الاستيراد تحديا جوهريا للإرادة الاقتصادية، وشكل الانكماش في القطاع الزراعي بسبب الجفاف ، تأثيرا مباشرا على خلق المشاريع وتقييد فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة الى نسبة 8 %خلال الفترة من 2003 – 2010، وحسب تقارير غير رسمية، تذهب الى ابعد من ذلك وتقدر نسبة البطالة بحوالي 32 % خلال سنة 2009 .[185]وبلغت نسبة الفقر 3.34% أي حوالي سبعة ملايين نسمة ،من اجمالي السكان هذه المؤشرات

[184] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، (ب ب ن: كتب عربية، ب س ن)، ص 25-28.

[185] العيد تلنزار، حسام الدين مكي، السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية (مذكرة ماستر، جامعة 08ماي 1945 قالمة،2016) ،47.

اثرت على الأوضاع الاجتماعية ،كسوء التغذية ،والفقر ،ونقص الموارد، وعجز السياسات الحكومية في احتواء هذه الأوضاع.

كان النظام السوري يواجه أزمة متنامية في مشروعيته لأسباب بنيوية تتعلق بالاقتصاد والإصلاح السياسي، الذي لم يجسد على أرض الواقع، بدعوى أن الشعب لم يبلغ مرحلة النضج ما يسمح له بالمشاركة السياسية. وإعطاء الأولوية للتحرر الاقتصادي، من دون الإصلاح السياسي (الخبز قبل الحرية).[186]

ب) الحياة السياسية:

طغى على الحياة السياسية السورية الفساد والتزوير في الانتخابات وعدم السماح بالمشاركة السياسية، حيث سيطرت اسرة الأسد على المشهد السياسي وجوهره وحصر كل السلطات بيد الرئيس، والاستبداد السياسي واحتكار السلطة من طرف حزب البعث، وعدم ترك هامش للحريات.

ج) الأسباب الاجتماعية:

بخصوص الأوضاع الاجتماعية كانت أكثر سوءا، حيث شكل محور الفساد والرشوة والاضطهاد للمواطنين من طرف قوات الامن، هاجسا امام الشعب السوري وادى الى انقسام المجتمع الى طبقتين طبقة الأكثر ثراء والاكثر فقرا. وتولد العداء الحزبي للدين، ومحاربة المتدينين منذ سنة 1963. وانعدام الكرامة، والاعتقال العشوائي دون تحديد تهم معينة وتفشي الظلم وعدم المساواة تغول الأجهزة الأمنية وسحقها للمواطنين.[187]

الصعيد الإقليمي

من جهة الاستقطاب الإقليمي الذي شكل مسارات متضادة، ومتنافسة في منطقة جغرافية ضيقة، تعد مدخلا مهما ما بين أوروبا وآسيا، ناهيك عن تواجد إسرائيل، والاضطرابات التي تشكل تهديدا لأمنها، علاوة على منطق توازن القوى القائم عائقا أمام أهداف الغرب في السيطرة على المنطقة سياسيا، واقتصاديا.

الموقع الجيوسياسي لسوريا، وأهميتها في الشرق الأوسط، خصوصا طرق نقل الطاقة (البترول، والغاز).

الهدف السعودي في اضعاف إيران، لإضعاف سوريا، قطع السلسلة الممتدة منها نحو لبنان وحزب الله، وهي أهداف إسرائيلية أيضا.

---

[186] كارستين ويلاند، سورية الاقتراع ام الرصاص؟ الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق، (بيروت: لبنان، رياض الريس والنشر، 2011)، 102.

[187] غازي التوبة، "الثورة السورية الأسباب والتطورات"، مركز الشرق العربي (دراسة مقدمة في مؤتمر الامة الإسلامية، إسطنبول،1جويلية، 2012).

بالنسبة لتركيا فالقيادة التركية التي فشلت حتى الان في الانضمام للاتحاد الأوروبي، واستدارت نحو الشرق الأوسط، لاستعادة امجاد العثمانية، والقيادة التي تعمل ضمن مخطط حلف الأطلسي امريكي، لتصبح دولة امبريالية ممتدة من سوريا الى الجزيرة العربية، ومن سوريا الى العراق، وهو سبب الصراع التركي الإيراني. صراع المصالح يفسر أيضا الدور القطري والسعودي. [188]

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط هذه المنطقة تضم "قوى الاضطرابات" التسمية التي أطلقها "فرنسوا جيريه "، في كتابه "الجيوسياسية الجديدة"، وان القوى متوسطة الحجم مثل إيران وتركيا والاتحاد الأوروبي معرض للاضطراب من منطلق كونه قوة حديثة تصاعدية غير راضية بالوضع القائم.[189]

الصعيد الدولي: ان سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في صياغة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وترجيح ميزان القوى لصالح حلفائها، إسرائيل وتركيا، وإزاحة كل العوائق التي تعترضها أمام تحقيق أهدافها، كانت سوريا تمثل دول الممانعة، والتي يجب اضعافها الى حد الكفاية. هي على جدول أعمال الولايات المتحدة الامريكية، فالاحتفاظ بالعراق يتطلب السيطرة على سوريا، وهذا يعطي فرصة أكثر للسيطرة على منابع النفط وتأمين نقله.

الوجود في الحاضرة الضعيفة للصين، والهند، وروسيا، وضمان القطبية الأحادية، لكن بسبب الانتقادات التي واجهتها عقب التدخل في العراق، تلجأ للوكلاء مثل تركيا والأردن، بينما هي تعمل في الجانب السري. من أجل تدمير دول الشرق الأوسط، وتدمير جيوشه، والسماح للفوضى بأن تعم، ثم ينشأ مشروع الشرق الأوسط الجديد، على أساس الطائفية والمذهبية، والاثنية، وإلغاء القومية، في هذا الصدد هناك الحديث عن فيدرالية بأربعة دول في سوريا.[190]

منطق ا لتوسع الذي الطابع الذي يطبع القرن الواحد والعشرون، لم تعد المجموعات الجيوسياسية تعترف من خلال الحدود الوطنية فقط بل عبر مجموعات أكثر اتساعا، لاتزال حدودها غير معروفة حتى الان، كما ان منطق التوسع المتتابع يؤثر في الحلفاء الاطلسيين والاتحاد الأوروبي، فالشركاء والحلفاء يتلمسون الطريق من غير هدى، فالقوة المسلحة الامريكية تتوسع في مناطق ابعد فابعد، وتساهم في تدعيم مفهوم العولمة.[191]

---

[188] أحمد فائز الفواز،" المسألة السورية: سؤال المصير والمستقبل: الحراك الشعبي في سورية"، اطلع عليه ب تاريخ28ماي ،2017.
http://palestine.jadaliyya.com/pages/index/18425/

[189] فرنسوا جيريه، "الجيو سياسية الجديدة "، تر، هلا أمان الدين، المجلة العربية، عدد 142 (الرياض:2014):13.

[190] فائز الفواز، المسألة السورية، 7.

[191] جيريه، الجيوسياسة، 42.

أهم الاحداث

في 15/ مارس /2011 خرجت المظاهرات في سوريا للمطالبة بالحرية ،والكرامة والمساواة، والعدالة الاجتماعية ،والمشاركة السياسية ،وانهاء الفساد ، لكن النظام استخف بهذه الاحتجاجات، وقابلها بالمواجهة الأمنية، التي لم تكلل بالنجاح في ظل تفاقم الأوضاع ،واتساع دائرة الاحتجاجات ، دفعت النظام السوري الاعتراف بان هناك إصلاحات تشمل الميادين السياسية ، والاقتصادية ،والاجتماعية ، الا ان هذا لم يجسد على ارض الواقع ، مما دفع بالمعارضة الى تبني العمل المسلح لمواجهة القمع الأمني ، الا ان النظام السوري اعتبر ذلك عملا إرهابيا، يقود الجماهير الى المواجهة بالرصاص من طرف قوات الامن .

تحول الحراك الشعبي في سوريا، تدريجيا الى حرب متعددة الصفات، شاركت فيه أطراف عربية، وإقليمية، ودولية عديدة، وهكذا غطى الأهداف الداخلية للحراك، (الحرية، الكرامة، العدالة) ثم ازيح تدريجيا لصالح أهداف هذه الأطراف، التي لعبت دور الممول والمسلح، والموجه، والمخطط، ووضعت الأطراف النافذة في الحراك تحت السيطرة المباشرة لأجهزتها المتمركزة في الدول المجاورة لسوريا.[192]

-جوان 2011 انضمام الشرطة، والجيش في جسر الشعور شمال سوريا، الى المتظاهرين لتسيطر المعارضة على أول مدينة.

-أوت 2011 مطالبة الرئيس باراك أوباما، الرئيس بشار الأسد، بالتنحي عن السلطة، وتجميد ممتلكات الحكومة السورية.

- جويلية 2012 تفجير مبنى أمني في دمشق، خلال اجتماع على مستوى عال، يؤدي بحياة أربعة اشخاص مسؤولين، بمن فيهم وزير الدفاع وصهر الرئيس بشار الأسد.

-اوت 2012 استقالة كوفي عنان من منصبه، كمبعوث للأمم المتحدة، والجامعة العربية بعد فشله ي التوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار.[193]

-نوفمبر 2012 ولادة الائتلاف الوطني السوري، الذي ضم الفصائل المعارضة الرئيسية، والذي عرف تعثرا منذ البداية بسبب الخلافات الداخلية.

---

[192] فائز الفوار، المسألة السورية.

[193] السوري الجديد نت،" نظرة على اهم الاحداث في سوريا منذ مارس 2011 "،اطلع عليه بتاريخ 26ماي ،2017 http://newssyrian.net/ar/content.

– جوان 2013 تأكيد المسؤولين الأمريكيين استخدام قوات الأسد الأسلحة الكيمياوية ضد المعارضة، وإصدار أوباما أوامر بدعم ا لثوار.

–سبتمبر 2013 استقالة حوالي عشرة تجمعات ثورية من الائتلاف الوطني السوري، ورفضهم لمساعيه في حكومة مدنية ديمقراطية، وتشكيل الجبهة الإسلامية.

–فيفري 2014 انتهاء جولتين من محادثات السلام في جنيف، بقيادة المبعوث الاممي لخضر الابراهيمي، بلا تقدم. في شهر ماي من نفس السنة استقالته من دوره كمبعوث عربي ممي الى سوريا. حيث خلفه الدبلوماسي الإيطالي السويدي " ستيفان دي مستورا كمبعوث ممي جديد في سوريا.

–23/سبتمبر /2014 بدء الضربات الجوية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة، ضد مواقع الدولة الإسلامية في سوريا، بعد نشر قطع راس صحفي امريكي.

–26/ جانفي /2015 تمكن الاكراد من السيطرة على (كوباني) بمساعدة الغارات الجوية من التحالف الدولي، وفي فيفري إظهار فيديو لتنظيم الدولة الإسلامية يظهر حرق الطيار معاذ الكساسبة حيا مما اثار السخط الأردني ودفعه الى شن غارات ضد المقاتلين.[194]

–30 أكتوبر و14 نوفمبر 2015 كلل عمل ديمستورا في تقدم ملموس، بعد بياني فيينا اللذان عكسا التوافق الأمريكي الروسي، على بدء مباحثات المعارضة، والنظام.

–في ديسمبر 2015 صدور قرار مجلس الامن، الذي منح التأييد، والشرعية الدولية للتوافق الأمريكي – الروسي. حيث روسيا مثلت نظام دمشق طوال مدة الازمة، ودافعت عن وجود ه، واستمراره، والمفترض أن الولايات المتحدة الامريكية تقف خلف المعارضة، وتدفع باتجاه تغيير ديمقراطي في سوريا.

–ديسمبر 2015 مؤتمر الرياض، وتأسيس الوفد المفاوض الذي رفضته روسيا، على أساس انه يضم إرهابيين.[195]

– 26 جانفي 2016 وجه "دي مستورا" الدعوة للهيئة العليا للتفاوض وعشرة شخصيات سورية للتفاوض.

–23فيفري2017بدأ محدثات جنيف الهادفة الى انهاء الحرب الاهلية السورية .

03مارس 2017 نهاية محادثات جنيف الرابعة بعد 08 أيام دون تحقيق أي تقدم يذكر، والدعوة لجولة خامسة.[196]

---

[194] الجديد نت، نظرة على اهم الاحداث.

[195] الازمة السورية ،4.

[196] "انتهاء جولة محادثات جنيف الرابعة حول سوريا ودي مستورة يدعو الى خامسة أطلع عليه بتاريخ 19جوان2017، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39151312 .

ماي 2017 محادثات استانا، ديمستورا ممثلا للأمم المتحدة وروسيا، إيران، تركيا حول انشاء مناطق تخفض التصعيد في الجبهات الأكثر عنفا. وفي08جوان 2017 تم ارجاء محادثات "استانا "حول سوريا التي ستشارك فيها الحكومة وبعض فصائل المعارضة لأجل غير مسمى.[197]

النتائج : افضت الحرب الاهلية في سوريا الى مقتل حوالي470 الفا شخص حتى فيفري 2016 ولايزال الالاف يتعرضون للقتل ،كل شهر من عناصر الجيش، و الشرطة اثناء هذه الاحداث ، واضطر أكثر من تسعة ملايين سوري الى الهجرة خارج البلاد ،او النزوح داخل البلاد ،ان الجميع في سوريا انحازوا الى طرف أواخر، حيث انتقلت وسائل الثورة تدرجيا من المظاهرات الى الهجمات المسلحة ،ولكن افتقدت الثورة السورية الى قيادة عسكرية موحدة ومتماسكة ، ومع بداية 2012، بدأت القوى الأجنبية بتسليح الثوار من اجل تحقيق أهدافها السياسية، في ما "بعد الأسد "وكانت الحدود السورية – التركية هدفا لأنشطة قوى خارجية.[198]

- تدهور الأوضاع الإنسانية مع استمرار القتال، حيث نشر تقرير(OCHA) التابع لهيئة الأمم المتحدة، بتاريخ 04/جويلية /2016 ان 13.5 مليون شخص محتاج، و13.5 مليون شخص مستهدف بالمساعدة، و6.5 مليون شخص نازح داخلي، و4.8 مليون لاجئ في الدول المجاورة.[199] وبحلول 2016 كان ما يقارب بمليون نسمة، يعيشون في المناطق المحاصرة، ومحرومون من المساعدات الضرورية للحياة، والمساعدات الإنسانية.
- اعتقل واختفى، أكثر من 117 ألف شخص منذ 2011، غالبيتهم العظمى على يد القوات الحكومية.

– تدمير شبه كلي للمدن، وتحطيم البنى التحتية السورية، المستشفيات، والمدارس التي استهدفت عمدا بغارات جوية للتحالف السوري، الروسي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الموقف التركي تجاه الازمة السورية.

ان أي سياسة خارجية لابد ان تخضع لعوامل التأثير، فأي قرار يتخذ يجب ان يراعي البيئتين الداخلية والخارجية، وما تحمله من تغيرات ضمن ضوابط معينة، كالأعراف والقوانين، لذلك فالسياسة الخارجية التركية، لا تخرج عن هذه الضوابط، ومواقفها تجاه الازمة السورية تكون وفق هذه المحددات، والتي تتجلى فيما يلي:

---

[197] ارجاء محادثات استانا حول سوريا لاجل غير مسمى، اطلع عليه بتاريخ، 19جوان، 2017 http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/6/8

[198] ريز ارليخ، داخل سويا، تر. رامي طوقان (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015)،11.

[199] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تقرير صادر بتاريخ 04جويلة،2016 www.unocha.org

1 / على المستوى الداخلي :يرى حمد داوود اغلو، ان سياسة تركيا تجاه الازمة السورية ،كانت نابعة من مبادئ واصول سياسة تركيا الحديثة ،ومن الأيديولوجية التي يؤمن بها حزب العدالة والتنمية؛ التي تقف دائما الى جانب الحق في تقرير مصير الشعوب ،والتي تطمح للحرية ،والديمقراطية ،و تفعيل حقوق الانسان، كما فعلت تركيا منذ عشر سنوات ،واصبح النموذج التركي في الديمقراطية مثال يقتدى به ،وعليه فانه من الطبيعي ان تكون مواقف تركيا مؤيدة للإصلاحات ،والاستجابة لمطالب الشعوب، وهذا لا يتناقض مع مبادئ تركيا وسياساتها النابعة من القيم الديمقراطية .

- شعور تركيا بان لديها القوة والإرادة في التأثير على سوريا، التي انهكتها الأوضاع الداخلية والفشل في السياسات الاقتصادية، والتحديات الأمنية، والسياسية.

2 / على المستوى الإقليمي: مكانة تركيا الإقليمية مكنتها من لعب دور مهم في تحقيق الامن في جوارها، ولعب دور المؤثر في مجريات الأمور، في ظل منافسة إقليمية تتمثل في إيران وإسرائيل، والسعودية لكن تركيا أكثر هذه القوى تأثيرا بسبب قوتها، وموقعها الجغرافي وخبرتها الطويلة في التعاطي مع سوريا تحديدا. [200]

- استعداد تركيا لتنسيق التعاون الأمني مع إسرائيل، لمواجهة حزب العمال الكردستاني، بعد تدهور العلاقات مع سوريا، ومحاولة احداث توازن إقليمي في مواجهة إيران، وبعض الدول العربية.
- انخراط مجلس التعاون الخلجي في المسالة السورية، الى جانب تركيا، وخاصة المملكة العربية السعودية التي عبر عن موقفها الملك" عبد الله بن عبد العزيز" في الكلمة التي وجهها الى النظام في سوريا، بالرغم من حساسية التغيير في المنطقة لكن مواجهة إيران غلب الموقف في القضية السورية.

3/ على المستوى الدولي

مساهمة البيئة الدولية في دفع العلاقات التركية – السورية، باتجاه أواخر، وبقائها على حال دون اخر، يمارس النظام الدولي حضورا بارزا في الشرق الأوسط، كلما تزايد الامل بفك الارتباط بينهما، ظهرت انتكاسة في المنطقة عززت وجود النظام الدولي بقوة تسبق الوضع السابق، هذا التدخل الدولي تسبب في تأخر المنطقة.

في ظل التنسيق مع القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة، وأوروبا، التي لها مواقف متطابقة في كيفية تسوية الملف السوري، طبقا لمبادئ هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الامن، ومتابعة الضغوط السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والإعلامية، في خطط ممنهجة لأسقاط النظام السوري. ويمكن تحديد الدور التركي في النقاط التالية.

[200] محفوض،" سوريا: نقطة تحول، 30.

- التنسيق بين تركيا، والولايات المتحدة، في تفعيل مجلس الامن، والعمل على إقامة منطقة حظر جوي فوق سورية، لحماية المدنيين من قمع النظام.
- جهود تركيا ضمن المؤسسات الدولية، مثل مفوضية اللاجئين، ومفوضية حقوق الانسان، لتكون كمؤسسات مساعدة، او مشاركة في التدخل في سوريا.
- مطابقة راي القوى الدولية، في وقف العنف ضد المدنيين، حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية،" مارك تونر " في 08/أوت /2011، إن الوزيرة "هيلاري كلينتون "تحادثت هاتفيا مع نظيرها التركي،"احمد داوود اغلو"، وطلبت منه نقل رسالة أمريكية مفادها،"ان على سورية ان تعيد فورا جنودها الى ثكناتهم، وان تطلق سراح جميع المعتقلين."
- زيارة وزير الخارجية التركي احمد داوود اغلو الى سوريا، ولقاؤه الرئيس بشار الأسد، في 9/أوت /2011 والتحذيرات، والتجاذبات المبنية على أساس ان تركيا، مخولة من الولايات المتحدة، وأوروبا، في التفاوض مع النظام السوري، او نقل رسائل الأطراف إليه.[201]
- المحادثات بين الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون "، مع وزير الخارجية التركي احمد داوود اغلو، وعرض كل المستجدات في سوريا.
- مد المساعدة من طرف "موسكو" لحليفتها ابان الحرب الباردة سوريا، وترجيح الكفة لصالحها، نتيجة اعتبارات عديدة أهمها احداث توازن مع الغرب في هذه المنطقة الاستراتيجية، والنقاش حول دروع الدفاع الصاروخية الامريكية في أوروبا، والإجراءات المضادة.[202]

[201] معوض، سوريا: نقطة تحول،29.

[202] ويلاند، سورية الاقتراع، 13.

المطلب الثاني : مرحلة الضغط التركي من أجل الإصلاح السياسي في سوريا.

كان الاهتمام التركي بالأزمة السورية اكثر من ما جرى في تونس وليبيا ومصر او اليمن ويعتبر اردوغان ان ما يجري في سوريا يرقى الى مصاف مسالة تركية داخلية تتطلب تعاملا مختلفا ، قد سعت الحكومة التركية منذ بداية الاحداث في سوريا الى اقتراح معادلة تقوم على الإصلاح مع المحافظة على الاستقرار، لكن وقوف الأوساط المؤيدة لحزب العدالة والتنمية الى جانب مطالب الحراك في سوريا جعل القادة يتخذون مواقف اكثر حزما حيال الوضع فيها واطلق القادة جملة إجراءات من بينها دعم و تأييد للمعارضة واحتضان إسطنبول للمرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين في سوريا ومؤتمر الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية أحدثت شرخا في العلاقات بين البلدين[203]، رغم كل النتائج الإيجابية التي حققتها مع النظام السوري والتي وصلت الى ثلاثة بلايين دولار من المبادلات التجارية فضلا عن الاستقرار الأمني الذي لايقدر بثمن وكذلك التقارب الثقافي بين البلدين الذي وصل حد الذروة ،و السؤال الذي يطرح نفسه هنا لماذا ضحت تركيا بهذه المكاسب دفعة واحدة لقاء وقوفها الى جانب الشعب السوري ضد النظام؟ من البديهي ان الموقف التركي لم يكن اعتباطيا او عشوائيا، لكن كان نتيجة تخطيط استراتيجي نابع من إرادة غربية تهدف الى اضعاف قوى الممانعة التي تقف ضد اهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وسوريا التي تعد واحدة منها التي كانت ضمن اجندة غربية بغية إعادة توازن القوى لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة إسرائيل وتركيا.

لقد كانت المواقف التركية تتغير مع تغير وتطور الاحداث، حيث تتعامل انقرة مع تلك القضايا بمعايير متغيرة ورؤى لا تتسم بالثبات، مما يطرح العديد من التساؤلات عما تحاول القيادة التركية الوصول اليه، فيما يرى اغلب المحللين ان تركيا الجديدة تسعى الى مسك العصا من كافة الأطراف، في موقف براغماتي يتضح من خلاله حرصها على عدم خسارة أي طرف رابح في المستقبل القريب، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى. فالمصلحة العليا لتركيا هي الركيزة الأساسية التي تستند عليها طبيعة السياسة تجاه ما يدور في المنطقة، سيما انها تحاول استعادة بريق مجد افل منذ بعيد.

كان في البداية التحرك حذر، حيث بادرت تركيا الى الترحيب بثورات "الربيع العربي "، والتردد في قبول الضغوط الدولية، وعدت المواقف التركية براغماتية، تغلبت عليها مصالح تركيا الاقتصادية، ويراها اخرون، ارتباك

[203] عمر كوش، الموقف التركي من الثورات العربية ،معهد الجزيرة للاعلام ، ب ع (2011): 1 www.aljazeera.net

في السياسة الخارجية التركية نتيجة سياستها التوازنية وعدم انحيازها بوضوح، ويراها اخرون انها نتيجة التخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي، وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول في المنطقة.[204]

إلا أن سوريا أضحت العقدة الكبرى خاصة وأنها من أو الدول التي طبقت معها سياسة صفر مشاكل، إذ أن هذا الخيار لم يعد ممكنا بعد المجازر والقمع، حيث اعتبر النظام السوري مذنب في حق شعبه، ويجب مساعدة الشعوب، وتحولت سياسة تصفير المشكلات الى صفر علاقات، في هذا الصدد يقول ارد وغان، بعد أشهر قليلة من احداث درعا: "لا يمكن بناء الحكم على الدم، لان من يبنون حكمهم على الدم سيذهبون بالدم، ونحن الان نتحرك بصبر، وحذر، ولكن بعد الاستشارات سنقول كلمتنا الأخيرة".[205]

عندما بدأت المظاهرات المطالبة بالإصلاحات في سوريا، ايدت هذه المطالب حتى تبقى سوريا مستقرة وقد زار وزير الخارجية ،احمد داوود اغلو سوريا أربعة عشرة مرة خلال الازمة السورية ، ولكن بدت ملامح عدم الثقة بين الطرفين عندما استضافت تركيا "محمد رياض الشفقة" المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين في سوريا ،وعقد مؤتمر ا صحفيا في إسطنبول ،وشن فيه هجوما على الأسد ،وكذلك السماح بإقامة مقر للمعارضة في إسطنبول ،وتوقعت قرب سقوط نظام بشار الأسد ،وتوطدت علاقاتها مع المعارضة وخاصة الإسلامية منها ،واستقبلت عدة مؤتمرات للمعارضة. [206]

بتاريخ 12أوت 2011 حذر الرئيس التركي "عبد الله غول" نظيره السوري من مخاطر التأخر في تطبيق الإصلاحات الديمقراطية، وحث الحكومة على وقف إراقة الدماء وقمع المحتجين في 15/سبتمبر/ 2011، صدر عن وزارة الخارجية بيان يوضح انه قد دخل الى تركيا ما مجموعه 18,199 مواطنا سوريا، وعاد منهم 10,646 الى سوريا وتبقى7,553 مواطنا سوريا.[207]

ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة الضغط على سوريا، لأجل الإصلاحات الديمقراطية، وتمتد هذه المرحلة منذ بداية الاحتجاجات في مارس 2011 حتى استدعاء السفير التركي من دمشق في مارس 2012 وتخلل هذه الفترة عدة تحركات تركية على المستوى الدبلوماسي والنشاط الميداني، لتشمل اتصالات هاتفية، وزيارات،

---

[204] على جلال معوض، "تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، مجلة الاهرام (ب، ع) (2011):5.

[205] كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير، 201.

[206] البرصان، الإسلام السياسي، 168.

[207] اراس، التحول التركي، 124.

واستضافة مؤتمرين للمعارضة السورية، كان الأول في أفريل، والثاني في جوان /2011 وكان الموقف التركي يتراوح ما بين الدعوة الى الإسراع في الإصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب وانتقاد الممارسات الأمنية القمعية.[208]

في هذه المرحلة تركيا لم تعلن عداوتها او القطيعة النهائية مع نظام بشار الأسد، بل ترك الباب مفتوح اما احتمالات العودة عبر قبول النظام بإصلاحات سياسية، حيث أبقت على الحدود مفتوحة امام اللاجئين للعبور بين البلدين كون المعابر كانت لاتزال وقتها تحت سيطرة النظام، بدأت تقديم بعض أنواع الدعم العسكري، واللوجستي الخفيف، وبشكل غير معلن لفصائل مسلحة بدأت تتصدى لمواجهة قوات النظام.

كان التركيز بشكل كبير على موضوع اللاجئين، عبر وسائل الاعلام المختلفة، وإظهار صورة جيدة عن حسن المعاملة من قبل الجنود الاتراك، ولم تقم بالدفع باي قوات تركية للعمل، أو التدخل المباشر لصالح أي طرف ضمن الأراضي السورية.[209]

وبدت تركيا أقرب الى تبني مدخل الاسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات الحوار مفتوحة مع طرفي الصراع وأداء دور الوسيط، واكتفت تركيا في هذه المرحلة بدعوة الأطراف الى ضبط النفس والدعوة للإصلاح والاستجابة لمطالب الشعوب، وتم تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة انشطتهم على الأراضي التركية.[210]

وثمة مخاوف وحسابات مصالح تلجم دخول تركيا في صراع مكشوف ومفتوح مع النظام السوري ؛أولها : تقدير خطورة الانجرار في حال الاحتكام الى الخيار العسكري ضد القوات السورية الى الاشتباك مع ايران او مع حلفائها في العراق ولبنان والتدعيات التي قدتؤدي الى ستنزاف القوات التركية وتحد من طموحاتها ، ثانيا : التخوف من انتقال الصراعات الاهلية بعد انفلاتها في سوريا الى الداخل التركي ، بفعل مكونات عرقية وثقافية عبر الحدود ، ثالثا : التخوف من نشاطات حزب العمال الكردستاني المعارض الذي يجد فرصة في الصراع المفتوح بين البلدين، رابعا التخوف من التورط في ازمة مرشحة للتفاقم والاحتدام .[211]

هذه المواقف التركية لم تكن اعتباطية او عشوائية لقد كانت وفق أهدافها الاستراتيجية محددة مسبقا للبروز كقوة إقليمية محورية تناط بمهام تحقيق الامن و السلم في منطقة الشرق الأوسط واضعاف القوى المنافسة لها ، وكان التحرك نحو الازمة السورية نابعا من مصالح تركيا التي ضحت بكثير من العقود التجارية والاستثمارات

---

[208] الحاج، محددات السياسة التركية، 10.

[209] تحولات الموقف التركي تجاه الثورة السورية، اطلع عليه بتاريخ 24ماي ،2017. http://palmyra-monitor.net/2016/10/24/

[210] اياد عبد الكريم مجيد، الموقف الإقليمي تجاه التغير في المنطقة العربية: تركيا دراسة حالة، مجلة العلوم السياسية ب ع (ب س ن):6

[211] أكرم البنى، "الموقف التركي من الثورة السورية"، اطلع عليه بتاريخ 14جوان 2017، http://archive.aawasat.com/

التي قاربة الثلاث بلايين دولار واستقرار امني على طول شريطها الحدودي من اجل اضعاف النظام السوري امام القوة التركية وهذا الهدف كان يحمل عمق استراتيجي طويل المدى بغية الاخلال بميزان القوى لصالحها ولصالح الغرب والولايات المتحدة التي ترى سوريا من القوى الممانعة التي يجب تقويض قوتها واضعاف جيوشها والحيلولة دون إقامة منظومة او كارتل عربي في منطقة الشرق الأوسط من شانه ان يهدد امن إسرائيل ومصالح الغرب. وبالتالي تبقى تركيا صاحبة اليد الطولى في المنطقة.

وفي سبيل تحقيق هدفها الاستراتيجي بعيد المدى كان لزاما عليها التضحية بالكثير و وضع في حسابها كل كبيرة وصغيرة وتحمل تبعات كل قرار تتخذه تجاه سوريا لأسباب عديدة لعل ابرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين كالمسالة الكردية وما يمكن ان يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل الكردي ، حيث بادرت تركيا الى التصعيد وانهاء جملة من العلاقات العائدات الاقتصادية والاستقرار الأمني بغية تحقيق هدف طويل المدى والمخاطرة بمواقفها وما يجلبه لها من عداء الدول الموالية للنظام السوري كإيران والعراق وروسيا ونسف سياسة حل المشكلات مع دول الجوار، وهذا ما يؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وادوارها بالوكالة في المنطقة.

ان معضلة تركيا تبدو متفاقمة حيث ان كل محاولات الضغط على النظام السوري بات الفشل ففي نوفمبر فرضت الجامعة العربية على سوريا عقوبات اقتصادية لكن بدون جدوى ثم أرسلت بعثة مراقبة ضمت 165 مندوبا ولم يكن هناك أي تأثير على كبح العنف ضد المتظاهرين، ثم الان الأسد رفض قبول عملية انتقال السلطة ووقف القمع وقبول وقف إطلاق النار وإطلاق صراح السجناء القيام بإصلاحات سياسية وديمقراطية الا ان جميع هذه الضغوط لم تجدي نفعا في ظل تعنت النظام السوري والدعم الصيني والروسي.[212]

[212] بيرم بالسي، المعضلة السورية،3

المطلب الثالث /-مرحلة المطالبة برحيل بشار الاسد

تمثل المرحلة الثانية مرحلة المطالبة برحيل الأسد، والدعم القوي للمعارضة، بعد تعنت نظام الأسد في الاستجابة للمطالب الديمقراطية، واستمراره في القمع تبلورت لدى تركيا فكرة ان العقوبات الدبلوماسية لن تجدي شيء مع تماطل نظام الأسد عن الرحيل، وتماديه في القتل وأصبح فاقدا للشرعية امام المعارضة الواسعة التي أصبحت تمثل ثقل في السياسة السورية، وأصبح لها صوت على المستوى الدولي، ودامت هذه المرحلة حوالي ثلاث سنوات الى غاية اتفاق فيينا بين "كيري"، و"لافروف." قدمت تركيا الدعم الكافي للمعارضة السورية على المستوى الإعلامي، والسياسي، والاغاثي، واللوجستي، فقد رافقت تركيا كل مراحل تشكل المعارضة من المجلس الوطني، الى ائتلاف قوى الثورة، والمعارضة السورية وشاركت في اجتماعات أصدقاء سوريا، وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة وضمن "سياسة الباب المفتوح"، استقبلت ما يقارب مليوني لاجئ سوري.[213]

استمرت تركيا في ممارسة الضغوط على النظام السوري بشكل كبير، على جميع الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وحتى العسكرية، اذ قامت بكل الخطوات التي تدين سوريا، عن طريق تأييد كل القرارات الصادرة عن الهيئات، والمؤسسات الدولية والإقليمية ضد النظام السوري [214]

بعد زيارة "داوود اغلو" الى سوريا وأمام رفض مقترحاته المتعلقة بالإصلاحات باحتواء الحل الأمني، وابعاد "ماهر الأسد"، الرجل العسكري، لكنها بأت بالفشل وكانت عودته تحمل التحول الفوري للإطاحة بالنظام السوري، واسقاطه، وشهدت تركيا حراكا واسعا بدعم قطري، وبدأت اجتماعات حثيثة في إسطنبول بين كتل وشخصيا ت معارضة انتهت بتشكيل المجلس الوطني السوري.[215]

في 05/ سبتمبر 2012 صرح "اردوغان" الى حد التهديد (بانه ذاهب مع رفاقه لتلاوة الفاتحة فوق قبر صلاح الدين الايوبي، ثم الصلاة في باحات جامع بني امية الكبير ....)، سعى تركيا هو قلب النظام واستبداله بنظام إسلامي، على النموذج التركي، والطموح الى احياء المشروع العثماني تقوده تركيا، في هذا الصدد يقول اغلو:" ان شرق أوسط جديد ا يولد في المنطقة وفكر هذا الشرق الجديد سترسمه تركيا، التي ستقوده الى التغيير

[213] الحاج، محددات السياسة ،11.

[214] صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، "الدور في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015 " (شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي تبسة، 2016)،58.

[215] تحولات الموقف التركي تجاه الثورة السورية،2.

وفقا لما يريده الاتراك لتركيا نفسها، وستكون الناطقة باسمها، وان حزب العدالة والتنمية، يحلم بإنشاء شرق أوسط قائم على السلام، والاخوة ،وبعيد عن الطائفية، والعرقية ،و الوصاية .[216]

في 24 تشرين الأول 2012، نشر الباحث في "معهد واشنطن " سونر كاغابتاي Soner Cagaptay، والباحث في مؤسسة اميركا الجديدة باراغ خانا Parag Khanna تقريرا في مجلة ذا اتلانتيك The Atlantic الامريكية شرحا فيه، لماذا يمثل تقسيم سوريا فرصة تاريخية بالنسبة الى تركيا .[217]

هنا من المحتمل ان تعمل تركيا على تظهير نظرية جديدة للسياسة الخارجية تتجاوز "العمق الاستراتيجي "، ومبدأ تصفير المشكلات، الى مبدا " التدخل النشط في عصر الثورات العربية " بغية التأثير القصدي (وليس الاختياري فقط) في مساراتها وتبرز سياستها في العناصر التالية:

أ) التهديد بالتدخل الدولي وتطبيق عقوبات سياسية واقتصادية، والتلويح بالأعمال العسكرية.

ب) تعبير رئيس الوزراء التركي "رجب طيب اردوغان "، ان مسؤولي النظام السوري قد يواجهون المصير نفسه الذي واجهه القادة الذين اطيحوا في العالم العربي، وان الحل الوحيد هو التخلي فورا عن السلاح، والاصغاء الى مطالب الشعب [218]

اما السلوكيات الممارستية في الدور التركي تجاه الازمة السورية يبرز من خلال الجوانب الأمنية والعسكرية العلنية، والسرية التالية:

- ✓ اسناد الملف السوري الى رئيس الاستخبارات العسكرية التركية الجنرال" هاكان فيدان "وليس وزير الخارجية لما له من ضغوط نفسية، ودعائية.
- ✓ نقل ملف الاحداث في سوريا الى مجلس الامن القومي التركي، والتركيز على مخاوف عدم الاستقرار، والصراع الديني، والمذهبي، والتداعيات الكردية، واحتمال التقسيم والتهديدات الأمنية المحتملة على تركيا، وإعطاء توجيهات الى المؤسسة العسكرية للاستعداد لأي تطورات امنية محتملة، ودراسة خيارات ميدانية محددة للقيام بها عند الضرورة والقيام بخطوات عملية تنفيذية.
- ✓ الحديث عن تأمين الحدود، والاستعداد لإقامة ملاذات امنة في مناطق محدودة داخل الأرضي السورية، مثل" القامشلي" و"دير الزور"كإجراء لاحتواء تدفق اللاجئين الى تركيا.

---

[216] كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير، 202.

[217] نفس المرجع، 246.

[218] معوض، سوريا نقطة تحول، 40.

- ✓ التنسيق الأمني والاستخباراتي مع أطراف اجنبية، (الولايات المتحدة وإسرائيل، ودول عربية، وسورية معارضة)، في مجال الامن ومكافحة الإرهاب، واحتواء مصادر التهديد.
- ✓ استدعاء تركيا الاحتياطي العسكري، ونشر قوات كبيرة على الحدود السورية التركية

، وتعزيزات عسكرية، ومحاربة المتسللين من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في منطقة "غازي عينتاب "، و"لواء الاسكندرونة "لكن الهدف الأبرز هو الاستعداد للتدخل، وفرض منطقة عازلة والضغط على سوريا لاستعجال الإصلاحات.[219]

يواصل النظام السوري استخدام كل ما يملكه من طاقات سياسية ،وامنية ،ودبلوماسية بالرغم من الانفجار الذي اودى بحياة مسؤولين امنيين رفيعي المستوى من نظام الأسد، في جويلية 2012 لم تستطع المعارضة اسقاط النظام حتى الان ، كما ان حادث اسقاط المقاتلة التركية (اف 4) ساعد على زيادة نشاط حزب العمال الكردستاني عبر الحدود، وزياد ة تدفق اللاجئين و العنف في الدول المجاورة ، لكن تركيا لن تقوم باتخاذ اية إجراءات أحادية الجانب بعد التدخل الروسي، والإيراني، بل تعمل ضمن جهود النظام الدولي ،لحث روسيا وايران على وقف دعم سوريا.[220]

بالرغم من تدفق الأسلحة الى المعارضة ،الا انها تفتقر للقدرة على اسقاط نظام عمره40 سنة ، بجهاز امني معقد ومدعوم دوليا ، فانه لا تبدو هناك خيارات تدعو للتفاؤل تجاه الازمة السورية في ظل تكاليف جسيمة يتكبدها اطراف المعارضة ، بالرغم من اسقاط طائرة تركية على حدودها الا انها لم تتدخل عسكريا ،وأعلنت انها ستتعامل مع أي عمل عسكري باعتباره عملا عدوانيا مستقبلا ،وتعمل على انشاء منطقة أمنة داخل سوريا للحد من تدفق اللاجئين ، وتعزيز قواتها على الحدود ، كما اعتمدت تركيا في التعامل مع الازمة السورية نهج التدويل ،والامنية ،ودعم المعارضة في نفس الوقت .[221]

---

[219] نفس المرجع،48.

[220] أرول جيجي وقادر اوستين، "سياسة تركيا تجاه الازمة السورية: رؤية تركية "، اطلع عليه بتاريخ 24ماي ،2017، http://rouyaturkiyyah.com

[221] نفس المرجع.

المبحث الثالث: التغير في الموقف التركي مع تفاقم الازمة السورية: الأسباب والنتائج

بعد التطورات غير المتوقعة بالنسبة لتركيا المتمثلة في التدخل الروسي والإيراني في سوريا والسيطرة الميدانية الكاملة على كافة المناطق ،رجح الكفة الى النظام السوري وأضحى من يملك الميدان يملك الكلمة ويفرض الشروط في المحادثات وهوشان الجانب الروسي الذي اصبح الممثل والطرف الأساسي في جل المحادثات حول القضية السورية، وكبحت جماح تركيا في البروز كقوة إقليمية محورية يناط بها دور اسئباب السلم والامن في المنطقة ، ولم يبقى لها سوى اتباع هذا التغير في موازين القوى والتراجع عن مواقفها ولو على حساب مبادئها القائمة على دعم المعارضة والمضي قدما في تحقيق أهدافها ومصالحها التي أصبحت لا تتماشى مع الغرب والولايات المتحدة اللذان يدعمان الملف الكردي بقوة في وجه تركيا كل هذه الحيثيات نستعرضها في هذا المبحث.

المطلب الاول /-التراجع التركي واعتبار الأسد طرفا في الحوار.

بعد انقضاء نحو العام على اندلا ع الاحتجاجات في سوريا، اثبت رئيسها بشار الأسد الرافض لاي تسوية وعدم استعداده لتنفيذ أي اصلاحات سياسية او التخلي عن السلطة، وقد ناقش مجلس الامن الدولي الازمة الا ان مسودة قرار الإدانة ووجه بحق النقض الفيتو من قبل الصين وروسيا ويتعرض المتظاهرون الى القمع والقتل حيث قتل حوالي خمسة الاف شخص، الا ان الصراع بلغ شدته مع إصرار كل طرف في تحقيق الفوز وعدم الانصياع للجلوس الى طاولة المحادثات [222]

ان تركيا التي كانت ترغب في البروز كقوة إقليمية محورية تناط بمهام فرض وضبط الامن في جوارها الإقليمي ،أضحت غير قادرة على فعل أي شيء من دون حلفاء ،ومن دون تفويض من مجلس الامن، وادركت فعلا ان خللا ما في بنية مجلس الامن ،و نظام التصويت بالفيتو، الامر الثاني سياسة القوة الروسية التدخلية في سوريا خلال شهر سبتمبر 2015، واقدامها على نشر قواتها ، اخلطت اثنين من أوراق الصراعات المتداخلة : الحرب الاهلية السورية والحرب على تنظيم "داعش" الامر الذي اربك السياسة الخارجية التركية واستدعى مراجعات

[222] بيرم بالسي، المعضلة السورية: رد تركيا على الازمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ب ع (2012): 1 http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154

جوهرية في مواقفها ، وعلى هذا الأساس يمكننا ابراز مختلف التحولات التركية في مواقفها بشان تطور الازمة السورية.[223]

يعترف داوود أغلو، ان تركيا أخطأت في الموقف ،وقوة النظام السوري ،وتصورت انه سينهار بسرعة ،كما حدث في ليبيا، ان تركيا لا تستطيع التورط العسكري في المستنقع السوري ،وترفض التدخل العسكري كما حدث في العراق خشية من تورط القضية الكردية ، وما ينعكس عليه الوضع الداخلي التركي ،ويبقى دعم الجيش السوري الحر، وتدريبه ، وفتح مراكز له في الأراضي التركية الطريق الوحيد اماما تركيا،حيث وصلت تركيا الى نقطة اللاعودة مع النظام السوري ،وتعتبر بقاء النظام سيكون معضلة للمصالح التركية الداخلية ،والإقليمية ،وتحاول تخفيف التوتر مع ايران الحليف الاستراتيجي لسوريا ،لان مصالح مهمة تربطها مع ايران ، متمثلة في الطاقة .[224]

يوجه بعض السياسيين الاتراك نقدا شديدا للأداء السياسي لحكومة ارد وغان وتحديدا ما يتعلق بالسياسة الخارجية، التي اعترف وزير خارجيتها بانها غير موفقة والخلل الكبير كان ابان سنوات الحراك العربي وتذبذب المواقف، حيث انغمست بشكل كبير في الشأن العربي مما جعل السياسة التركية تتخلى عن قوتها الناعمة تجاه المنطقة وتنحرف عن سياسة تصفير المشكلات التي تنص على اخذ مسافة واحدة من الجميع أي رفض الانحياز الى طرف ضد اخر في النزاعات الإقليمية.[225] تركيا اليوم تحقق خسائر اقتصادية كبيرة نتيجة تصرف الحكومة، فهي في علاقة متوتر ة واشبه بالقطيعة مع مصر، وروسيا، وإيران، وسوريا.

أيضا ان المملكة العربية السعودية، وتركيا، والمعارضة، أصبحوا يعتقدون ان مصالحهم لم تعد تجد المراعاة المنشودة من القوى الغربية، التي أصبح همها الوحيد هو مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والقاعدة، هو أقرب الى الاتفاق مع خصومهم في طهران وموسكو ودمشق.

الانتقادات التي وجهت الى تركيا، من طرف نائب الرئيس "جوزيف بادين "، على إثر زيارته الى تركيا، ب تاريخ22و23 جانفي 2016 من اجل حرية التعبير في تركيا، حيث رد عليه الرئيس التركي "رجب اردوغان " انه لا أحد يساوي بين دعم الإرهاب، وحرية التعبير " في إشارة الى نشاطات حزب العمال الكردستاني.

---

[223] انا بور شيفكايا "روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع والاثار والآمال، تر. مركز إدراك للدراسات والاستشارات، دراسة صادرة عن معهد واسطن ب ع(2016):5.

[224] البرصان، الإسلام السياسي ،168.

[225] مراد شحماط، "النموذج التركي في المنطقة العربية بين اليات البناء وأسباب التراجع "، دراسات استراتيجية 20(2014):80.

ان الخلافات بين انقرة وواشنطن في تزايد مستمر، ابتداء بالدور الكردي في سوريا، من وجهة نظر تركيا، انه لا يوجد فرق بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، كما قال اغلو "الأول هو الثاني ".[226]

ان واشطن لا تمانع في التعاون العسكري مع قوات حماية الشعب، التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي، ودعمه عسكريا، ولوجستيا، في الحرب ضد تنظيم الدولة، وهي سياسة مستمرة منذ معركة عين العرب (كوباني) في 2013.

مع تصاعد حصيلة القتلى يوميا في سوريا تشتد الضغوط من اجل تدخل دولي ، ما يضع تركيا الجارة الشمالية لسوريا في موقف حرج في ظل امتناع الولايات المتحدة والدول الأوروبية اللذان يواجهان صعوبات سياسية واقتصادية وكذلك اغلب الدول المجاورة لن تنحاز الى أي طرف خوفا من تزعزع الاستقرار الإقليمي ، يبقى الرهان امام تركيا لخوض الحرب التي تبدو في افضل موقع للتأثير في سوريا لكنها لن تقوم باي عمل منفرد خوفا من الفشل وتسوء الصورة التي صاغها حزب العدالة كنموذج يحتذى به للعالم العربي والأخطر من ذلك التوجس من تفاقم مشكلة الاكراد .[227]

[226] "الازمة السورية اتجاهات التدافعات الإقليمية"، اطلع عليه بتاريخ 28ماي ،2017، http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate2016/01/2016128122920117163.html.

[227] بيرم بالسي، المعضلة السورية ،2.

المطلب الثاني: أسباب التغير في الموقف التركي من الازمة السورية.

- **المرونة في المواقف.**

تداركت تركيا سياستها تجاه سوريا ،ومنطقة الشرق الأوسط ككل خلال الفترة الأخيرة، وخاصة بعد صفقة الافراج عن الرهائن اللبنانيين التسعة الذين خطفوا في بلدة "اعزاز" شمال حلب ، أصبحت سوريا تبدي مرونة في سياستها لمحاولة التقليل من الخسائر، والتداعيات السلبية على امنها الداخلي، بعد ان اوصلتها سياستها الى شبه عزلة في المنطقة ،ولم تستطع فعل أي شيء بمفردها مما استدعاء مراجعات في الاستراتيجيات التركية تجاه جوارها، وهذا باعتراف المنظر احمد داوود اغلو الذي انقلب على سياساته تجاه سوريا التي لم تعد تجدي نفع في ظل المتغيرات الدولية ،والإقليمية التالية :

- التفوق العسكري الكبير لروسيا، وسيطرتها التامة على الأجواء في سوريا، وهذا ما يدفع تركيا الى تجنب المواجهة المنفردة معها.
- الموقف الأمريكي الغامض، والمتقلب حيال المعارضة، والتدخل في سوريا.
- التخوف من رد فعل الموقف العربي الرافض لأي تدخل عسكري.
- تخاذل حلف الناتو في الاستجابة لدعوات تركيا.
- التخوف من المد الكردي في المنطقة، والتهديدات الأمنية.
- صعوبة تحديد الأطراف المعارضة من الجماعات الإرهابية [228]
- الانتقال من المبادرة الى الدفاع، وهي مرحلة ما بعد اسقاط الطائرة الروسية.

لم يأت الإعلان التركي عن وقف عملية "درع الفرات "بعد ان حققت أهدافها بعيدا عن سياقات السياسة التركية الجديدة التي جات مع تولي" بن علي يلدريم "رئاسة الحكومة في مؤشر حمل معه تحولا ملموسا في السياسة الخارجية التركية، لم يكن اقصاء داوود اغلو بسياسته وافكاره فحسب وانما بدأت ملامحها بالتبلور تدريجيا منذ ان فتح صفحة جديدة في العلاقات التركية – الروسية، وتداعياتها على المسألة السورية للتحول ضرورة براغماتية ، أي ان الأولوية لمصالحها القومية ،في ظل أوضاع مضطربة خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في جويلية، 2016.

ويمكن القول ان الموقف التركي حيال المسالة السورية اتسم بخصيصتين هما التحول والتقلب ولايعني هذا عدم دعم المعارضة، وهذا التراجع في المواقف كان نتيجة الأسباب التالية:

[228] العيد تلنزار، السياسة الخارجية التركية، 82.

- انكماش دور الدول الداعمة للثورة السورية، الى حد إبقاء تركيا وحيدة في المواجهة.
- التحول في المواقف الذي طال أصدقاء سوريا كسياسات أوباما التي اضعفت الدور السعودي، والقطري، ومن ثم ليس بمقدور تركيا، حمل الأعباء بمفردها.
- الرفض الأمريكي لإقامة منطقة عازلة. [229]
- الصدمات المتوالية على تركيا، وفشل مشروع السلام مع اكراد تركيا.
- تزايد هجمات حزب العمال الكردستاني على الجيش، وقوات الامن في كردستان تركيا.
- سيطرة الاكراد في سوريا على مساحات شاسعة.
- هجمات تنظيم الدولة الإسلامية.
- العزلة الدولية التي وضعت تركيا فيها نفسها، بسبب أخطاء الحكومة السابقة، وخذلان حلف الناتو[230]

وقد عملت واشنطن على اضعاف متواتر للدور التركي، ومارست ضغوطا على حلفائها لمنع اتخاذ أي خطوات او القيام بأعمال دون الرجوع الى واشنطن، وموافقتها المسبقة، مثال "عاصفة الشمال "و"المنطقة العازلة "و"المشاركة في تحرير الرقة."

مع اسقاط الطائرة الروسية تكشف الموقف الأطلسي ليترك تركيا عارية امام التحديات، وهو ما اجبرها على توقيف العلاقات مع موسكو، وكذلك إيران، وبقاء تركيا شبه معزولة عن محيطها الإقليمي، والدولي، خاصة في ظل الخلافات مع دول الاتحاد الأوروبي بشأن سياستها الداخلية.

ان خيبة امل الحكومة التركية في الاستمرار في خططها كدور" درع الفرات "التي لم تنجح فيه لمفردها وعدم استجابة القوى الرئيسية في تحرير (الرقة) كانا سببا في اعلان مجلس الامن التركي، وقف العمليات العسكرية المساندة للجيش الحر، كرد على الولايات المتحدة في دعمها لقوات سرويا الديمقراطية.

تطورات الموقف التركي تشير الى انكفاء دور انقرة في المسالة السورية ويبقى دورا هامشيا، وظيفيا في ظل ضعف المعارضة، وهشاشتها. خصوصا المجلس الوطني الذي فشل الداعمون في تكريس الاعتراف به في المحافل السياسية، والإقليمية، والدولية، كممثل للثورة، والشعب السوري، وبديل عن النظام حيث بدأ دور المجلس

---

[229] عبد الرحمان مطر، "الفرا ت وتحولات السياسة التركية"، اطلع عليه بتاريخ1 افريل، 2017، http://www.geroun.net/archives/78654.

[230]" التحول في الموقف التركي واثره على المسالة الكردية "، اطلع عليه بتاريخ 25ماي،2017، http://sasapost.com/opinion/transition-in-the-last-turkish-

يتراجع، ولم يحقق أي تقدم، وبدأت تظهر كتل، ومنظمات جديدة كثيرة شتت مواقف المعارضة، وعملت على اضعاف صوتها في المفاوضات.

اما في الجانب الميداني لم تحقق المعارضة الهدف الأساسي المتعلق بإسقاط النظام السوري بسبب الدعم العسكر غير الكافي، والمشروط من قبل الولايات المتحدة، والمحدود كما ونوعا، حيث ان الأسلحة النوعية لا يسح بها، ويصبح الدعم وسيلة لمقاومة النظام لا اسقاطه كما ان قوات المعارضة غير مدربة جيدا، وتفتقر للخبرة العسكرية.[231]

في خطوة أخرى لقاء "كيري" مع "رياض حجاب"، رئيس الهيئة العليا للتفاوض في العاصمة السعودية الرياض، ان المباحثات تبدأ عن تطبيق روسيا إجراءات بناء الثقة، مثل رفع الحصار عن المناطق المحاصرة، ووقف قصف المدنيين، وان بشار الأسد، سيبقى رئيسا خلال الفترة الانتقالية، ومن حقه المشاركة في الانتخابات الرئاسية، والهدف الأساسي من المفاوضات هو تشكيل حكومة وحدة وطنية.

الا ان السعودية وتركيا ضغطتا على الولايات المتحدة باعتبار ان حكومة الوحدة الوطنية، لا تمثل المعارضة، بل ان الهيئة العليا للمفاوضات هي التي تمثل المعارضة السورية، وتطالب بإقامة هيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة، وبموافقة متبادلة. [232]

انقرة ترفض دعوة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كطرف في المفاوضات، والذي لم يتم استدعائه من طرف "دي مستورا " الذي يواصل مباحثاته حول عملية الانتقال السياسي بشكل عاجل، عملا ببيان" جنيف"، وتماشيا مع بيان فيينا الصادر عن الفريق الدولي بهدف إقامة حكم ذاتي ذي مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على أساس الطائفية وصياغة دستور جديد في غضون ستة أشهر، وإقامة انتخابات حرة، ونزيهة تجري عملا بالدستور في غضون 18 شهرا تحت اشراف الأمم المتحدة.[233]

سيكون وقف إطلاق النار موضوع المشاورات الأولية، التي ستجري بصورة غير مباشرة في اللقاء الاولي، وليست خطوات يفترض ان تطبق قبل بدأ العملية.

بعد ان كان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان من اشد المنادين برحيل الرئيس الأسد ، اصبح متماشيا مع سياسة الغرب ، وواشنطن ، وتراجع الأخير عن موقفه، بعد ان فرضت روسيا نفسها بحراكها العسكري على مجريات الاحداث في الميدان السوري ، وتزامن التراجع التركي مع تراجع أمريكا والدول الأوروبية ،لكن تغير

[231] تحولات الموقف التركي، 3.

[232] الازمة السورية، 5.

[233] نفس المرجع،6.

الموقف التركي سينعكس ميدانيا على الازمة السورية ، باعتبار ان " بشار الأسد، يمكن ان يشكل جزءا من مرحلة انتقالية ،في اطار حل سياسي للازمة، في بلاده " هكذا انقلب الموقف التركي من الموقف القاضي برحيل الأسد الى الموقف القاضي ببقائه ،واشراكه في حل الازمة السورية .هذا التغير نابع من تأكيد خسارة السياسات الامريكية وكذلك صعوبة التحرك امام الدعم الروسي، والإيراني، والصيني ،لدمشق .[234]

التغير في الموقف التركي تجاه الازمة السورية كان صادما للدول الخليجية، التي كانت تعلق آمال كبيرة عليه، هذا الموقف سيكون له اثار جانبية أخرى كالتقارب مع الأطراف المؤيدة للنظام السوري (روسيا وإيران)، ويمكن ان تكون بوابة لحلو ل عديدة، وتعان فعال تجاه الازمة السورية ميدانيا.

حيث قال نائب رئيس الوزراء التركي "محمد شيمشك" في 20 جانفي 2017 ان الوقائع على الأرض تغيرت بصورة دراماتيكية، ولم يعد بإمكان تركيا الإصرار على التوصل الى تسوية من دون الرئيس السوري بشار الأسد، أي؛ العمل بما هو متاح، واعتبر الأسد في تصريحه من خلال محادثات "الاستانة" في 23 جانفي ان المعارضة تمثل جماعات إرهابية يمكن اجراء محادثات معها من أجل التوصل الى وقف إطلاق النار والسماح لتلك المجموعات بالانضمام الى المصالحات السورية، والتخلي عن الأسلحة مقابل العفو.[235]

[234] "التغيرفي الموقف التركي: صدمة للدول الخليجية وبداية للحلول العملية تجاه سوريا "،اطلع عليه بتاريخ 30ماي ،2017، http://orient-news.net/ar/news_show/7278/0/

[235] "هل التحول في الموقف التركي من الأسد يؤشر الى بداية نهاية الحرب السورية "،اطلع عليه بتاريخ 31ماي ،2017 http://www.al-monitor.com

المطلب الثالث /–التحديات الامنية التي تواجهها تركيا جراء الازمة السورية.

أولا /–ازمة اللاجيئن السوريين

لقد نتج عن الازمة السورية مجموعة من القضايا الشائكة، التي افرزت العديد من التداعيات بسبب تأثير الداخل السوري على المحيط الداخلي للقوى الإقليمية الرئيسية ،من بينها تركيا ،التي تعد الأكثر تضررا بأزمة اللاجئين السوريين منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في سوريا ،حيث بادر بشار الأسد بمطالبة انقرة بعدم استقبال اللاجئين السوريين لما له من تأثير اعلامي على شدة العنف السوري، الا ان رد انقرة كان متحديا وان تركيا تستقبل الشعب السوري الهارب من البطش والقتل استقبال الضيوف وليس اللاجئين، في نفس الوقت انتقد الرئيس رجب طيب اردوغان جهود الدول الغربية قائلا " ان ادعاءات سعي الغرب لجلب الحرية الى كل من العراق، وسوريا ،وليبيا بدأت تفقد مصداقيتها ، حين تلك الدول الغربية لا تحتمل وجود بعض اللاجئين على أبوابها " ثم جاء التنديد التركي على لسان رئيس الوزراء التركي احمد داوود اغلو ، فقد انتقد تقصير المجتمع الدولي لحل مشكلة اللاجئين التي لاقت صدا عالميا".[236]

لقد هجرت الحرب الاهلية في سوريا اعدادا هائلة من السوريين من بيوتهم ومجتمعاتهم .ومع حلول أواخر جويلية 2014 ، كانت الحرب في سوريا قد أدت الى نزوح ما يقارب 7.5 مليونا في ا لداخل ولجوء ما يزيد على 2.9 مليونا الى الخارج استضافت معظمهم الدول المجاورة .وتفرض درجة الازمة السورية مزيدا من التوترات على موارد البلدان المجاورة وقدراتها وكذلك قدرات منظومة المساعدات الدولية ويصل قرابة 3300 لاجئ في المعدل الى البلدان المجاورة كل يوم في عام 2014 ما يمثل عبئا كبيرا على قدرة البلدان المضيفة والفاعلين الدوليين في المنطقة في توفير الحماية.[237]

مع بداية الازمة ازداد عدد اللاجئين المتدفقين عبر الحدود التركية ، فبادرت انقرة الى انشاء مخيمات لاستيعاب القادمين من سورية ، ووضعت اطار قانوني للسورين المستفيدين من نظام الحماية المؤقتة في تركيا، و اصدر مجلس الوزراء بتاريخ 22اكتوبر 2014 تنظيمات قانونية حول قوانين الحماية المؤقتة (TP) هذه اللوائح تنطبق على المواطنين السوريين واللاجئين عديمي الجنسية نتيجة الاحداث مابعد 28افريل 2011 [238]

---

[236] "الموقف التركي من قضية اللاجئين السوريين"، اطلع عليه بتاريخ 30ماي 2017، http://www.rawabetcenter.com/archives/12274

[237] نشرة الهجرة القسرية، "الازمة والتهجير والحماية "، مركز دراسات اللاجئين عدد47 (2014):7 www.fmreview.org/ar/syria

[238] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤن اللاجئين، "اللاجئين السوريين في تركيا "،2017.

مع ازدياد حدة المعارك، وازدياد معدلات الهروب من آلة القتل، توسعت المخيمات وتضخم أعداد اللاجئين وأصبحت انقرة مطالبة بتوفير مستلزمات إنسانية، واقتصادية هائلة، والوضع التعليمي، والوضع الصحي، في ظل عزوف الدول الأوروبية عن تحمل الأعباء وإبقاء تركيا لمفردها تتحمل عبء العدد الهائل من اللاجئين بتكاليف فاقت 25 مليار دولار وهو ما يؤثر على اقتصادها.

ثانيا:/-إشكالية إقامة مناطق أمنة في سوريا.

لم يرد نص صراحة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن المناطق الامنة، الا انها كانت تنشأ في كل مرة استنادا للفصلين السادس من المواد (33-38) والسابع من المواد(39-51) من الميثاق، في صيغة مناطق عازلة او امنة، وارسال قوات حفظ السلام، بموجب الفصلين 6و7 تعطي أطراف دولية معينة، القوة القانونية، والعسكرية، بهدف حماية السلم والامن الدولي، وغالبا ما يرافقها حظر لطيران الجوي بقرار من مجلس الامن، وسبق إقامة مثل هذه المناطق في شمال العراق، وكوسوفو.[239]

بات من المعروف ان المطالب التركية لحل الازمة السورية تتمثل في إقامة منطقة امنة والعمل على إيجاد حل سياسي، ومازالت تركيا تكافح وحدها تقريبا او بتوافق مع عدد من الدول مثل السعودية، وقطر، لكن هده المطالب لم تأت كما تريد انقرة، واتضح ان كل ما تطلبه انقرة أصبح مرفوض من الدول الغربية، ويتم التعامل معه بغموض، فلم يتم الحديث في" فيينا "عن المنطقة العازلة أوعن محاربة الأسد، سوى امتداح دور تركيا في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، والحد من تدفق اللاجئين [240]

ان الخلاف مع الولايات المتحدة على تنفيذ المنطقة الامنة شمال سوريا يترافق مع الخشية من إقامة كيان كردي، ومن ثم تركيا تعمل على ترجيح الخيارات التالية: -

-العمل على اشعار أوروبا بأهمية إقامة المنطقة الامنة، منعا لتدفق اللاجئين وانعكاسات ذلك على امن أوروبا.

- العمل على إعاقة كل اشكال التعاون بين الاكراد، وسوريا مع الامريكان أو الروس

- تكثيف التواجد العسكري التركي على الحدود في المنطقة المقابلة للشريط من "جرابلس" الى" اعزاز".

-استخدام ورقة تعرض التركمان للقصف الروسي للتدخل لحمايتهم.

- تكثيف المطالبة بتطبيق المنطقة الامنة ولو جزئيا في المناطق التركمانية.[241]

---

[239] حمزة العكايلة، "المناطقة الامنة في سوريا، اين مصالح الأردن؟"، اطلع عليه بتاريخ 02جوان ،2017، http://www.hala.jo/2017/02/04

[240] محمود سمير الرنتيسي، " خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات 2015)،6.

[241] نفس المرجع، 7.

وقد اقترح الرئيس ترامب في بادئ الامر ثلاث مناطقة عازلة هي:

المنطقة الأولى: تتعلق بالمناطق الخاضعة لعمليات "درع الفرات "العسكرية التركية بالمشاركة مع الجيش الحر السوري (منطقة قسد) بين "اعزاز" و"جرابلس "وصولا الى حدود مدينة الباب.[242]

المنطقة الثانية: هي المنطقة الجنوبية بالقرب من الحدود الأردنية حيث تتمركز معارضة الجنوب في محافظة درعا.

المنطقة الثالثة: هي منطقة تمركز الاكراد وقوات سوريا الديمقراطية في الشمال الشرقي

وتظل المنطقة الأولى هي البديل الأكثر احتمالا نظرا لضعف وجود تنظيم الدولة الإسلامية بعد عمليات التطهير التي قامت بها القوات التركية والجيش الحر.[243]

ثم عاد ترامب ليتحدث عن تكاليف باهظة لإقامة تلك المناطق المصطنعة واوضح ان دولا عربية ستتحمل الأعباء وبذلك تتنصل الولايات المتحدة من مسؤوليتها الأمنية تجاه الشرق الأوسط، رغم ان المقترح أمريكيا بالأساس، ولعل تركيا هي أول من طالب بتلك المناطق بإلحاح في مرحلة مبكرة من الصراع في سوريا، وقال المتحدث باسم الخارجية التركية "حسين مفتي اغلو" ان بلاده اقترحت منذ البداية انشاء مناطق امنة، وأضاف ان مدينة "جرابلس" [244]بريف حلب هي المثال الأفضل ،كونها محررة من تنظيم "داعش" الإرهابي .[245] اما الصعوبات المتعلقة بإنشاء مثل هذه المناطق يمكن ان نلخصها فيما يلي

- لإقامة منطقة عازلة في سوريا يجب استشارة روسيا والتي تتبنى موقفا معارضا.
- لابد من الرجوع الى الشرعية الدولية وموافقة مجلس الامن، والاعتراض المحتمل لروسيا والصين.
- يتطلب انشاء مناطق امنة حجم كبير من القوات العسكرية التي يناط بها مهمة تامين تلك المناطق.
- التردد الأمريكي في انشاء هذه المناطق بسبب سياستها القاضية بعدم التدخل المباشر في سوريا.
- يتطلب إقامة المنطقة الامنة حظر الطيران الجوي وقوات برية تحميها

ثالثا :/-التحدي الكردي.

لقد اثارت الثورة السورية المسالة الكردية من عدة جوانب مختلفة، وتحولت في احدى جوانبها الى مصدر للاستقطاب السياسي الإقليمي والدولي وكانت تركيا اول متضرر من الانفلات الامن في سوريا وفرصة الاكراد

---

[242] "صعوبات انشاء منطقة امنة داخل سوريا"، اطلع عليه بتاريخ 29ماي، 2017، http://acpss.ahnam.org.eg/news/15235.aspx

[243] نفس المرجع ،1

[244] انظر الملحق رقم02

[245] ايمن حسين، "المناطق الامنة في سوريا ..هل هي الحل؟"، اطلع عليه بتاريخ 31ماي ،2017، http://www.alwatan.com/details/189977

في المطالبة بكيان مستقل والعدوى السياسية الى الداخل التركي والاثار الأمنية المترتبة عنها، حيث منذ بداية الازمة السورية ازداد نشاط حزب العمال الكردستاني وتعرضت تركيا الى العديد من التفجيرات التي راح ضحيتها العديد من رجال الشرطة والجيش و المدنيين و خلق مناخ غير امن داخل تركيا اثر سلبا على استقرار البلاد و شكل حجرة عثرة اما م تقدم النشاطات السياحية والاقتصادية . من الصعب على تركيا تأمين حدود طويلة مشتركة مع سوريا ودول أخرى، بها أقليات كردية، وارمينية، حيث يؤدي في طبيعة الحال الى لجوء عناصر من الحركات السياسية المعارضة وتسلل العناصر الكردية.

اثار اعلان إدارة دونالد ترامب في 09/ماي /2017 ان الولايات المتحدة ستعمد الى تسليح مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية استعدادا للهجوم على (الرقة) معقل الدولة الإسلامية في سورية ، رد فعل سريعا، وغاضبا لدى الجانب التركي ، فقد حذر وزير الخارجية "مولود تشاووش أغلو" ، الذي طالب بالعودة عن القرار، واعتبر ان تسليح "وحدات حماية الشعب "،يشكل تهديدا مباشرا لتركيا، وهو تعزيز لمكانة حزب العمال الكردستاني الذي يعتبر عدو داخليا لتركيا ،وهذا الخلاف مع الولايات المتحدة، يصب في مصلحة روسيا التي تسعى للاستفادة من التدهور في العلاقات التركية– الامركية [246]

فالمسالة الكردية بالنسبة لأنقرة ،محدد رئيسي لا يمكن تجاوزه، ومنذ بداية الازمة ،حرصت انقرة على التعامل مع الملف الكردي بحذر تجنبا لحدوث تفتيت او تقسيم للدولة السورية على أسس اثنية، او دينية ،أي دولة سنية ،ودولة علوية ،وكردية ،لذلك كان أهم أهداف تركيا ،هو تفادي الاثار التي قد تنجم عن تأزم المسالة الكردية، وتحول المنطقة الكردية ملاذا امنا لحزب العمال الكردستاني ، لذلك يعتبر الملف الكردي الأكثر إلحاحا لتركيا ،والتي سترفض أي مشروع يتم من خلاله نمو كيان كردي ،يتمتع بخصائص دولة مستقلة تهدد وحدة وسلامة الأرضي التركية [247]

ملخص الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل يمكن ان نستخلص ان السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية لها جذور تاريخية، استحضرت في المشهد الحالي ، ، تباينت فيها أنماط المودة والعداء من تأثير الدولة العثمانية على النطاق الجيوثقافي للعالم العربي ،بما في ذلك سوريا التي خلقت الانسجام بين الفوارق العرقية والدينية والطائفية ، ثم القطيعة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية والتفكك والتمزق الجيوثقافي الذي احدثه الاستعمار طلية تلك الحقبة

[246] بينار تانك، "الانعطافة التركية نحو روسيا، تحاليل عن الشرق الأوسط"، صدى ب ع(2017) :5
CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE

[247] علاء عبد الحميد، مرجع سابق، ص 6/3

،المرحلة الأخرى كانت زيادة التباعد بين البلدين بعد الاستقطاب الأيديولوجي بين الشرق والغرب اثناء الحرب الباردة وغرس قيم مختلفة وتشكل عدوات ايديولوجية بقية بعد نهاية الحرب الباردة مترسخة في اذهان كلا الطرفين ،حزب البعث القومي ،والنظام التركي العلماني بتوجه غربي .

نهاية الحرب الباردة كانت فرصة جيدة للتقارب بين البلدين ،وتواصل الطرفان في بناء علاقات متينة مبينة على أساس النجاح المتبادل ،حققت نتائج جيد مرضية في في جل القطاعات الأمنية والسياسية والاقتصادية، اقتربت من التعاون الاستراتيجي ، الا ان الحرب الاهلية السورية اقلبت حالة التقارب الى تباعد ، اتجهت تركيا الى دعم المعارضة ضد النظام السوري سعيا منها لاسقاطه، كما حدث في تونس ،ليبيا ،مصر واليمن،الا ان ما كان غير متوقع هو الذي حدث، اذ سيطر النظام السوري على الوضع، بفضل مساعدة قوى كبرى، (روسيا ، وايرا ن والصين)،امام هذا الوضع الجديد ، لم تستطع تركيا فعل أي شيء ميدانيا بدون حلفائها ،الذين خذلوها ولم يستجيبو ا لها، الامر الذي ادخلها في ازمة سياسة خارجية تفاقمت مع القرارات الاوروبية المنددة بالسياسة الداخلية التركية تجاه الاكراد ،الإجراءات المتخدة ضد المتورطين في الانقلاب العسكري الفاشل ،كذلك الامر بالنسبة للولايات المتحدة التي أصبح همها الوحيد هو محاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط ،والتخلي عن دعم المعارضة، والعمل على دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكري بالسلاح في حربها على تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما تراه تركيا منافيا لجهودها في منع قيام كيان كردي . كل هذا جعل من تركيا تغير من سياساتها وتتجه نحو الشرق وأعادة العلاقات مع روسيا وإيران والقبول بالنظام السوري طرفا في المحادثات والتطبيع مع إسرائيل و تغليب منطق المصلحة على كل الاعتبارات الأخرى أيضا ان الازمة السورية كان لها تداعيات امنية على دول الجوار وتركيا أساسا حيث شكلت التهديدات الإرهابية ومشكل اللاجئين والاكراد هاجس كبير وتحدي اما م النظام التركي في تجاوز هذه الازمة عن طريق بناء منطقة عازلة تضمن عودة اللاجئين في انتظار تسوية هذه الازمة.

خاتمـــــــة

تعمل تركيا جاهدة من أجل تبوء مكانة مرموقة على الصعيد الدولي، خاصة منذ وصول التيار الإسلامي ممثلا في حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، بعد سبعة عقود من هيمنة العلمانيين الذين شكلوا حقبة من الحكم ذو التوجه الغربي، المبني على النظرة الضيقة والمصوبة بشكل أحادي تجاه الغرب، في حين اهملت مناطق جد هامة في الجوار الإقليمي، كالشرق الأوسط، فرؤية حزب العدالة والتنمية تختلف تماما عن سابقيه من العلمانيين والقوميين، اذ يروا ان أي سياسية خارجية عشوائية تفتقد للتخطيط سيكون مالها الفشل.

حزب العدالة الذي يضم نخبة من الاستراتيجيين البارعين الذين شكلوا الأساس الموجه للسياسة الخارجية التركية المبنية على أطر نظرية واستشارات علمية لمراكز البحث التي تعمل لفائدة وزارة الخارجية، وكذلك الإصلاحات الهيكلية لمؤسسات الدولة، شكلت المحرك الذي جعل تركيا تسير بثبات نحو الريادة في منطقة الشرق الأوسط.

حيث عدت نظرية العمق الاستراتيجي التي صاغها الدكتور احمد داوود اغلو وجسدها على أرض الواقع من خلال عمله كمستشار و وزير خارجية ثم رئيس للجهاز التنفيذي ، بمثابة بالمرجعية الفكرية للسياسة الخارجية التركية طيلة عقد من الزمن ، هذه النظرية تتضمن التحليل العميق للأهداف قبل الاقدام على أي قرار، حيث يجب التنبؤ بمسارات الاحداث انطلاقا من المعطيات المتوفرة كالتاريخ والجغرافية وفهم استراتيجية كل وحدة سياسية وما تصبو اليه ، اذ ان الخرائط تمثل جانب جيوبولتيكي وجانب جيو اقتصادي وجانب جيوثقافي وهذا من شأنه اختزال الحدود القانونية التي تخفي وراءها جملة من النزاعات الكامنة والوحدات المتجانسة وغير المتجانسة وفرص التحالف ومناطق الصراعات .

مما يستوجب اتباع منهجية تعتمد الوصف، التوضيح، الفهم، التفسير ثم التوجيه ،لذا فالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط كان مبني على تحديد مقدرات القوة التركية الحقيقة المتكونة من المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة والإرادة السياسية ثم الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي ، اما المرحلة الثانية هي تفسير منطقة الشرق الأوسط على أساس الأهمية الاستراتيجية البعد الجيوبولتيكي والجيو اقتصادي والجيو ثقافي ، بعدها تحديد الوسائل الاستراتيجية الممكنة لتحقيق الأهداف، لتاتي المرحلة الأخيرة وهي التجسيد على ارض الواقع.

سارت تركيا بخطى ثابتة نحو هدفها المنشود وتبنت سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار واعتماد سياسة خارجية متعددة الأطراف تجاه كل الجهات رغم التناقض بين توجهاتها لكن الطريقة الذكية التي انتهجتها تركيا تجاوزت من خلالها التناقض الحاصل، عن طريق ما يسمى بالموازنة، أي إرضاء جميع الأطراف رغم الاختلافات، كيف ذلك؟ أي؛ الإمساك بالعصا من جميع الأطراف في مسار براغماتي خالص، أساسه ان تركيا لن تكون منحازة لأي طرف على حساب اخر، وان هدفها تحقيق مصالحها فقط دون الاضرار بمصالح الأطراف الاخرى وهو ما تجسد بالفعل على الأرض الواقع في علاقاتها خصوصا مع إسرائيل والعرب، وروسيا والولايات المتحدة، أيضا ان تركيا تعتمد سياسة مرنة تمتاز بالتأقلم والتغير مع جميع الظروف وفي كل الأوقات لمواجهة التحديات وهي سمة أساسية في السياسة التركية.

وتكللت هذه السياسة طيلة عقد من الزمن بالنجاح حيث تخلصت تركيا من كل ديونها الخارجية وحققت نمو اقتصادي ممتاز واحتلت المراتب الأولى عالميا في المجال الاقتصادي، وحققت الامن في جوارها من خلال التسوية السلمية للقضايا الخلافية ولعبت دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة، خاصة بين إسرائيل والعرب.

يرى بعض المفكرين ان سياسة تركيا الخارجية تتسم بالتغير، هذه السمة تناولها الأكاديميين بالدراسة واعتمدت كنظرية لفهم سلوك الدول وحددت أربعة سمات للتغير اقلها حدة التغير التكيفي ثم التغير البرنامجي والتغير في الأهداف وأخيرا التغير في التوجهات وهو اقصى ما يمكن ان تنعطف اليه الدول في مسار سياستها الخارجية، ويسمى أيضا بالتغير الجذري، وحددت أربعة أنماط للتغير العزلة والاعتماد وعدم الاعتماد وعدم الانحياز.

وقد انقسم الباحثون الى فيئتين الأولى تؤيد الطرح القائل بان التغير في السياسة الخارجية للدول هو نابع من إرادة الدول والذي يكون في شكل برنامج عمل حكومي هادف، دون إقامة أي اعتبار للمؤثرات الاخرى فالدول التي يتحقق لها قدر كافي من القوة هي التي تحدد ظروف الحرب والسلام.

أما مؤيدو الطرح القائل بان التغير اللا ارادي الحتمي حجتهم في ذلك تأثير بينة النظام الدولي على سلوك الدول الخارجي، أي ان سياسة الدول الخارجية ليست برنامج عمل مخطط مسبقا انما استجابة لرد فعل على مؤثر خارجي، وسلوك الدول يعمل ضمن إطار النسق الدولي وضمن خصائصه والقيم السائدة فيه.

ضمن اطار الدول الصاعدة غير القانعة نجد تركيا التي استشعرت بالقوة وتريد تغيير الوضع القائم في منطقة الشرق الاسط ، من اجل البروز كقوة إقليمية محورية ،و وجدت في ثورا ت الربيع العربي فرصة لاستعراض

قواها متحدية استراتيجيات القوى الكبرى ،حيث انحازت من البداية الى صفوف المعارضة وراهنت على التيار الإسلامي والحركات الإسلامية الثورية ، بشكل مغاير للمبادئ واصول السياسة الخارجية المعهودة والقاضية بعدم الانحياز لأي طرف على حساب اخر، حيث ساندت الشعوب المعارضة للأنظمة في مصر وليبيا واليمن وتونس وسوريا ، وحصل ما كان غير متوقع اذ انقلبت الأنظمة على المعارضة وأصبحت هي المسيطرة ، مما جعل تركيا تخسر حلفاء عرب عملت الكثير من اجل تحسين العلاقات معهم ،وخسرت عقود استثمار بالملايير ، وحتى المنظومة الغربية التي كانت تركيا تعول عليها كشريك استراتيجي من خلال حلف الناتو خذلتها ولم تستجب لدعواتها للتدخل العسكري في سوريا وانقلب الغرب على تركيا ووجهت انتقادات اليها حول احترام حقوق الانسان في التعامل مع المتورطين في محاولة الانقلاب الفاشل وكذلك مسالة الاعتراف بالأقلية الكردية وفتح مجال للحريات وساءت العلاقات بينها الى درجة الازمة.

ان انحياز تركيا للجماعات الإسلامية عكس ما ترغب فيه القوى العظمي التي تهدف في استراتيجياتها محاربة الإسلام الراديكالي الثوري شكل تتعارض في الموافق بين تركيا والغرب كان له ثمن باهض وترتب عليه عزلة وأزمة سياسية خارجية تركية ، استوجب إيجاد حل لهذا الاشكال ، هل تبقى سياسة تركيا تسير في هذا التناقض ام تغير من سياستها وفق مقتضيات النسق الدولي (رأي القوى الكبرى ، رأي المجتمع الدولي ، ومجلس الأمن، و مراعاة التكاليف) حتى لا تكون الطرف المعزول دوليا ؟وبالفعل هذا ما توجهت إليه تركيا من خلال تغيير مواقفها وأهدافها تجاه القضايا الإقليمية ،خصوصا بعد اختلال ميزان القوى في غير صالحها ،ثم التوجه نحو وتغيير وسائل سياساتها الخارجية وملامح تغير في حتى في التوجهات .

اذ شكلت الازمة السورية المحك الحقيقي أمام تركيا التي لم تكن تتوقع ان تؤول اليه الاحداث بصورة ديناميكية عن طريق دخول اطراف ثالثة في الازمة ،التي اوشكت على نهايتها ،حيث ان التدخل الروسي الى جانب ايران في سوريا اخل بميزان القوى لصالح النظام السوري وشكل تحديات سياسية امام تركيا متمثلة في تراجعها عن لعب دور إقليمي وتغيير مواقفها تحت ضغط العزلة الشبه كلية في المنطقة ،وعجزها عن عمل أي شيء بمفردها، و تحديات اقتصادية متمثلة في التراجع الحاد في المداخيل بعد خسارة المبادلات التجارية مع جل الدول العربية وعزوف العدد الهائل من السواح الروس بعد الازمة الدبلوماسية عقب اسقاط طائرة "السوخوي " الحربية ،و تحديات امنية كمشكلة اللاجئين والتكاليف المترتبة عنها ، ثم تحدي الجماعات الإرهابية المتمثلة في تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني من الشريط الحدودي الممتد على طول 850 كلم مع سوريا و

التحدي الاخر المتمثل في صعوبة وخطورة بناء مناطق عازلة والتوجس من نشؤ كيان كردي مستقل وتداعيا ت العدوة السياسية الى الداخل التركي .

ويمكننا ان نستنتج ان التغير في السياسة الخارجية التركية كان نتاج مؤثرات خارجية نسقية بالأساس ،حيث تعارضت فيها سياسات تركيا القاضية بدعم الجماعات الإسلامية و سياسات الولايات المتحدة الامريكية القاضي بمحاربة الخطر الإسلامي وهي الدولة القوة المهيمنة ،مما توجب على تركيا ترك المجال لإرادة القوى العظمى، والا تكون الطرف المرفوض دوليا ، أيضا ان الواقع الإقليمي وهيمنة النفوذ الروسي على سرويا لم يترك المجال لتركيا للعب دور إقليمي محوري يناط بتحقيق الامن والسلم في المنطقة ، هذا الدور لن يتأتى لتركيا بدون دعم غربي لما يتطلبه من مقدرات القوة الكافية ،والا ستكون تكاليف التغيير أكبر من المنافع . أما المؤثر الداخلي يتمثل في صعود نخبة من القوميين العسكريين لمناصب سامية، بعد عزل العديد من الضباط المتورطين في عملية الانقلاب الفاشل، ونظرتهم وتوجههم الأوراسي، وهذا ما يتجسد على ارض الواقع في إعادة التقارب مع روسيا، والتباعد مع الغرب، الا ان الاشكال المطروح هو، هل ملامح التغير في التوجهات من الغرب الى الشرق تشكل واقع حقيقي ام هو تكتيك لتحقيق مصالح آنية ومرحلية؟

جدول رقم /01 **مقارنة القوى العسكرية**

نوع القوة	تركيا	اسرائيل	إيران	مصر	السعودية	الترتيب
الترتيب العالمي للقوة من 1967	11	13	16	14	26	
عدد السكان	79749363	7765700	78868711	83688164	28082541	مصر
القوة العاملة المتوفرة	41,637,773	3,511,190	46,247,556	41,157,220	15,246,507	إ يران
المؤهلين للخدمة العسكرية	35,005,326	2,963,642	39,556,497	35,305,381	13,043,443	إ يران
أعداد القوات العاملة	613,900	187,000	545,000	468,500	233,500	تركيا
عدد السكان الذين بعمر الخدمة	1,370,407	121,722	1,392,483	1,532,052	505,868	مصر
قوات الاحتياط	429,000	565,000	651,000	479,000	25,000	إيران
عدد الطائرات المقاتلة	1,512	656	1,858	863	977	إ يران
طائرات هيلوكبتر	570	138	800	200	368	إ يران
مطا ا رت عاملة	98	47	324	98	216	تركيا، مصر
موانئ رئيسة	9	4	3	7	4	تركيا، مصر
حاملة طائرات	-	-	-	-	-	-
غواصات	14	4	29	4	-	إيران، تركيا
فرقاطة حربية	17	.	9	8	7	تركيا
طا ئرات حفر السواحل	43	60	287	51	9	إ يرن
طائرات برمائية	45	.	26	20	.	تركيا
طائرات نشر الألغام	20		7	28	3	تركيا

المصدر :مكتبة الكونجرس الأمريكي.

انظر :الموقع على الشبكة العنكبوتية www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp.

آخر تعديل كان بتاريخ 14 /1/ 2013م .أخذ المعلومات كان /1/ 2013[248]

[248] عصام عافور ملكاوي،" تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة "، (بحث مقدم في ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية، الخرطوم، السودان 3-5فيفري، 2013):20

ملحق رقم/ 02

خريطة توضح المنطقة" الآمنة "ذات الأولوية في السياسة التركية

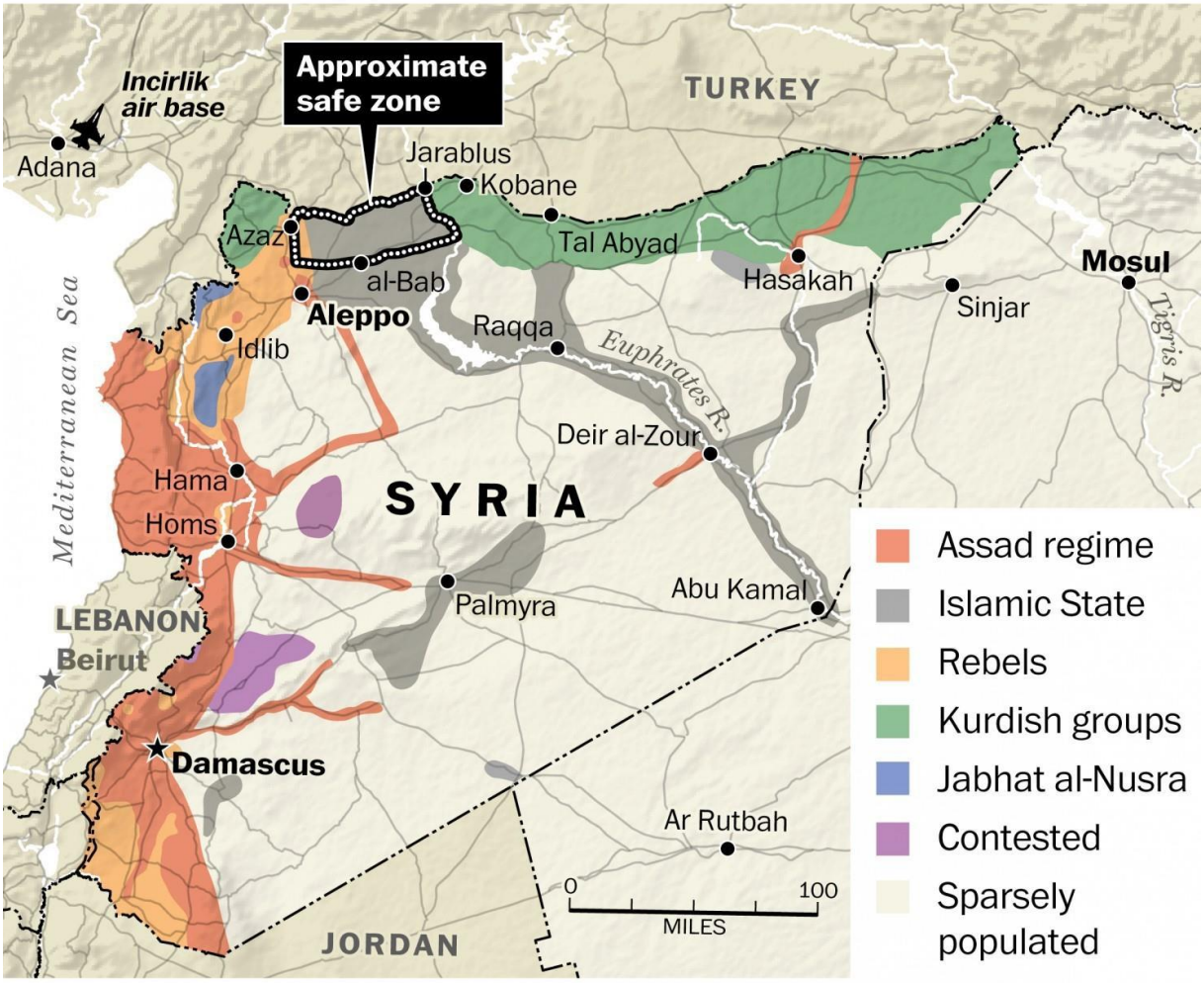

Source: "U.S.–Turkey deal aims to create de facto 'safe zone' in northwest Syria," The Washington Post, July 26, 2015, at: http://wapo.st/1OuXDwr[249]

[249] عماد يوسف قدورة. 13

قائمـــــة المراجـــــع

الكتب اللغة العربية:

1-احمد داوود، اغلو. العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. ترجمه ثليجي جابر. عبد الجليل طارق. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

2-ايمان، دنى. الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

3-احمد يوسف، الكيطان. تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية -تحولات الداخل ورهانات الخارج. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع،2015.

4-احمد نوري النعيمي. السياسة الخارجية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

5-اراس، بولنت و جواد، الحمد، وآخرون. التحول التركي تجاه المنطقة العربية. عمان: الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط ،2012).

6-السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة، ط2، 1998.

7-الدهامشة، عبد الله. سوريا مزرعة الأسد.بيروت: لبنان، دار النواعير ط2، 2012.

8-الهامي، محمد، واخرون. حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة، بيروت: لبنان. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016.

9-احمد سعيد، إبراهيم.الجيوبولتيك السوري وقوة الجغرافية السياسية السورية، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.

10-ارليخ ، ريز. داخل سويا. ترجمة رامي طوقان. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015.

11-الكيلاني، شمس الدين. المسالة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

12بالمر، جلين ومورجان، كلينتون. نظرية السياسة الخارجية. ترجمة عبد السلام علي نوير. الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2011.

13بن نهار، نايف. مقدمة في علم العلاقات الدولية دمشق: سوريا. دار عقل للنشر والترجمة،2016.

14-جنسن، لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: المملكة العربية السعودية. عمادة شؤون المكتبات، 1989.

15-حسين، خليل وعبيد، حسين، الاستراتيجيا، التفكير والتخطيط الاستراتيجي، استراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجيات الاقتراب المباشر. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

16-خالد موسى، المصري. مدخل الى نظرية العلاقات الدولية سوريا. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ،2014.

17 -دورتي، جيمس و بالستغراف ،روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات النشر،1985.

18-د حامني، العيد. السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد 2002. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2016.

19-سيل، باتريك. الأسد الصراع على الشرق الأوسط. بيروت: لبنان. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط10، 2007.

20-سمير ذياب، سبيتان. تركيا في عهد رجب طيب اردوغان. الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.

21-سليمان، داوود. حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا التداخلية. الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، 2014.

22-طه بدوي، محمد. مدخل الى علم العلاقات الدولية. بيروت. لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1993.

23-عبد الكافي سماعيل، عبد الفتاح. إدارة الصراعات والأزمات الدولية: نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة. (ب ب ن) كتب عربية، (ب س ن).

24-عبد المنعم، ممدوح، تركيا والبحث عن الذات، (ب ب ن). (ب د ن)، (ب س ن).

25-غريفيش، مارتن وتيري، اوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي. الامارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

26-فراس، محمد الياس. تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة. عمان. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2015.

27-قيدة، ايريش. توازن القوى: العولمة والسلام الرأ سمالي. عمان. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع ،2005.

28-كليب، سامي. الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية. لبنان: دار الفرابي ط5، 2016.

29-مقلد صبري، إسماعيل. العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول: والنظريات القاهرة: المكتبة الاكاديمية 1991.

30-محمد، رياض. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكيا: مع دراسة تطبقية على الشرق الأوسط. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012.

31-محمد عبد، العاطي. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارجة. قطر: الدا العربية للعلوم ناشرون،2010.

32-موسى المصري، خالد. مدخل الى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينو للدراسات والنشر والتوزيع ،2014.

33-محمود سمير، الرنتيسي. خيارات السياسة الخارجية التركية ومتغيراتها الإقليمية والدولية قطر: مركز الجزيرة للدراسات ،2015.

34-نوفل، ميشال، عودة تركيا الى الشرق الأوسط. الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

35-نبيل كاظم، هدى. السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا – استمرار التحالف ام تحول نحو الشراكة. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع ،2015.

36-ناي جوزيف، س الابن، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ. ترجمة أحمد امين الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية ،1997.

37-ويلاند، كارستين. سورية الاقتراع ام الرصاص؟ الديمقراطية والإسلامية والعلمانية في المشرق. بيروت. لبنان: رياض الريس والنشر، 2011.

38-ياس خضير، محمد. الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

مقال في دورية مطبوعة

39-بيبرس، سامية، "الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل امن منطقة الخليج". (ب ع م) (ب ع) (ب س ن): د ص.

40حقي، توفيق سعد "السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي" 2002-2008.مجلة العلوم السياسية (ب س ن): 38-39.

41-دله، امينة مصطفى،" الجيوبوليتيكية التركية الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية." المعهد المصري للدراسات (ب، ع) (2012):33.

42-عرنوس سليمان، خليل،" الازمة الدولية والنظام الدولي دراسة في علاقة التاثير المتبادل بين إدارة الازمة الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (ب ع) (2011):39.

43-ليتيم، فتيحة، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط". مجلة المفكر، 5 (ب س ن): ب ص.

44-انا بور، شيفكايا."روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع والاثار والآمال. ترجمة مركز إدراك للدراسات والاستشارات. معهد واسطن ب ع (2016): 7

45-جلال، معوض على. "تحليل اولي للدور التركي في ظل الثورات العربية". مجلة الاهرام (ب، ع) (2011): 11.

46-جيريه، فرنسوا. "الجيو سياسية الجديدة". ترجمة هلا أمان الدين. المجلة العربية .142 (2014):130.

47-شحماط، مراد. "النموذج التركي في المنطقة العربية بين اليات البناء وأسباب التراجع ". دراسات استراتيجية 20(2014):80.

48-مجيد، اياد عبد الكريم. الموقف الإقليمي تجاه التغير في المنطقة العربية: تركيا دراسة حالة، مجلة العلوم السياسية. ب ع (ب س ن):6.

49-دياب، محمد زهير. "العلاقات السورية – التركية: حسن جوار ام عداء". مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 7 العدد 28 (ب س ن): 32.

مقالة في دورية اليكترونية

50-تانك، بينار، "الانعطافة التركية نحو روسيا، تحاليل عن الشرق الأوسط". صدى (ب ع) (2017):5
CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE

51-الحاج، سعيد، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا". مركز إدراك للدراسات والاستشارات (ب ع)(2016):15 http://www.politics-dz.com/threads/mxhddat-alsias-alxargi-altrki-tgax-suria.5050/

52-معوض ،عقيل، "سوريا: نقطة تحول ام رهان تاريخي؟ ". المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (ب ع) 2016 :81. http://www.google.dz/url?sa=t&source=web&rct=j&url

53-حسين ،عبد العزيز، "إشكالية المناطق الامنة في سوريا". الجزيرة نت ب ع (2017): 7 http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/2/

54-عبد الحميد، علاء،" الدور التركي في الازمة السورية "، اهرام اليوم الدولية (ب ع) (2017): 6 www.zhramalyoum.com

55-نشرة الهجرة القسرية، "الازمة والتهجير والحماية "، مركز دراسات اللاجئين عدد47 (2014):7 www.fmreview.org/ar/syria

52-بيرم، بالسي، "المعضلة السورية: رد تركيا على الازمة"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ب ع (2012): (ب ع ص) http://carnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47154

53-أحمد داوود ،أغلو "مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي "، مركز البحوث الاستراتيجية3 (2012):14 www.sam.gov.trstrategy@mfa.gov.tr

54-إدارة البحوث والدراسات،" قراءات نظرية التغيير السياسي – المفهوم والابعاد"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ب ع.(2016).

55-الورفلي ،وصال، "السياسة الخارجية التركية: الثابت والمتغير على ضوء الانقلاب العسكري"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية ب ع (2017) :(ب ع ص).

56-سعيد نوفل، احمد واخرون، "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي، مركز الدراسات الشرق الأوسط (ب ع ن)(2016). ص 3 http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/12.pdf

57-نعمان ثليجي ،اسماعيل،" السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ب ع (2015) :(ب ع ص). http://www.politcs-dz.com

58-مارشال ،جوشوا، ليفين مارك، "نظرية الفوضى في منطقة الشرق الأوسط". ترجمات استراتيجية. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية" 38 (2008): (ب ع ص).

59-يوسف قدورة ،عماد، "مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية المرجعيات والاتجاهات". المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ب ع(2015): (ب ع ص).
http://www.dohainstitute.org/file/Get/6da93b43-2510-4a3b-a706-dc695fd1c74e.pdf

الرسائل الجامعية:

60-بوزيدي ،عبد الرزاق. "التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014"، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

61-محمد عربي، لادمي ."التنافس التركي -الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996 -2014 "رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.

62-بولكاحل ،إبراهيم." تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة" مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ،2009.

63-بوالجدري، فيصل. "سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017.

64-جميل ،خالد، القطراوي عبد الوهاب "التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية 1985-2010". مذكرة ماجستير، جامعة الازهر غزة، 2014.

65-حمدوش، رياض. "تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد احداث 11سبتمبر2001".أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2012.

66-لوصيف، السعيد،" واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة مابعد الحرب الباردة ".مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2010.

67-عيادي ،سيهام و مزهود، فتيحة." الدوافع الأمنية من وراء الدور السياسي الإقليمي اتجاه الشرق الأوسط".مذكرة ماستر، جامعة 80ماي قالمة 1945 ،2012.

68-زيغوني، رابح. "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليخ الثانية :فحص للمقتربات النظرية". مذكرة ماستر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2088.

69-العيد ،تلنزار و حسام الدين مكي. "السياسة الخارجية التركية تجاه الازمة السورية". مذكرة ماستر، جامعة 08/ماي /1945 قالمة،2016.

70-محمود خليل ،يوسف القدرة. "تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية 2007-2012 ". مذكرة ماجستير، جامعة الازهر غزة، 2013.

71-صوفيا ،بوعليو وفاء، طوالبية." الدور في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015 ". شهادة ماستر جامعة العربي التبسي تبسة، 2016.

72-خيرة ،ويفي. تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي. مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة ،2005.

أوراق البحثية المقدمة في الملتقيات

73-عبد البديع، احمد عباس."أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة"(بحث مقدم في مؤتمر سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير ،1990.

74-فاعور، ملكاوي عصام. " تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، (بحث مقدم في الملتقى العلمي الرؤية المستقبلية العربية والشركات الدولية الخرطوم السودان يوم3-5 فيفري 2013.

75-غازي، التوبة. "الثورة السورية الأسباب والتطورات"، مركز الشرق العربي (دراسة مقدمة في مؤتمر الامة الإسلامية، اسطنبول1جويلية، 2012).

المواقع الالكترونية

76-أرول ،جيجي وقادر، اوستين. سياسة تركيا تجاه الازمة السورية، رؤية تركية http://rouyaturkiyyah.com اطلع عليه بتاريخ 24ماي ،2017.

77-ايمن ،حسين. المناطق الامنة في سوريا ..هل هي الحل ؟ اطلع عليه بتاريخ 31/ماي /2017 http://www.alwatan.com/details/189977

78-أحمد، فائز الفواز." المسالة السورية: سؤال المصير والمستقبل: الحراك الشعبي في سورية "اطلع عليه ب تاريخ28/ماي /2017. http://palestine.jadaliyya.com/pages/index/18425/

79-أكرم ،البنى. "الموقف التركي من الثورة السورية" ، اطلع عليه بتاريخ 14جوان 2017، http://archive.aawasat.com/

80-بشير، زين العابدين . "تحولات الموقف التركي وتأثيره على الثورة السورية "اطلع عليه بتاريخ 4 جانفي،2017 http://almoslim.net /nod/275096

81- جلال ،سلمي. "العلاقات التركية السورية بين الماضي والحاضر"، اطلع عليه بتاريخ 14جوان 2017 http://www.turkpress.co/nod/10780

82-حمزة ،العكايلة."المناطقة الامنة في سوريا ، اين مصالح الأردن؟" اطلع عليه بتاريخ 02جوان ،2017. http://www.hala.jo/2017/02/04

83-حسين، عبد العزيز.عن المناطق الامنة في سوريا، اطلع عليه بتاريخ 31ماي ،2017. http://www.alhayat.com/m/opinion/19917994

84-عبد الرحمان، مطر. "الفرا ت وتحولات السياسة التركية"، اطلع عليه بتاريخ1افريل 2017 http://www.geroun.net/archives/78654.

85-عبد العالي، عبد القادر.محاضرات نظريات العلاقات الدولية، جامعة الدكتور الطاهر اطلع عليه بتاريخ 11ماي2017 www.academia.edu/20575752 abdelaliabk@gmail.com

86-الجزيرة نت. "تركيا نحو الجمهورية الثالثة " اطلع عليه ب تاريخ10ماي،2017. WWW.aljazeera.net/Knowledgegate/newscoverage/2017/5/10

87-"صعوبات انشاء منطقة امنة داخل سوريا". أطلع عليه ب تاريخ10جوان،2017. http://acpss.ahnam.org.eg/news/15235.aspx

88-تحولات الموقف التركي تجاه الثورة السورية. اطلع عليه بتاريخ 24ماي ،2017. http://palmyra-monitor.net/2016/10/24/

89-"الازمة السورية اتجاهات التدافعات الإقليمية". اطلع عليه بتاريخ 28ماي ،2017 http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate2016/01/20161281229201171 63.html.

90-"التحول في الموقف التركي واثره على المسالة الكردية". http://sasapost.com/opinion/transition-in-the-last-turkish- situation/ اطلع عليه بتاريخ 25 ماي، 2017.

91 -التغير في الموقف التركي : صدمة للدول الخليجية وبداية للحلول العملية تجاه سوريا .اطلع عليه بتاريخ 30ماي ،2017 http://orient-news.net/ar/news_show/7278/0/

92-"هل التحول في الموقف التركي من الأسد يؤشر الى بداية نهاية الحرب السورية ".اطلع عليه بتاريخ 31ماي 2017، http://www.al-monitor.com .

93-"الموقف التركي من قضية اللاجئين السوين". اطلع عليه بتاريخ 30ماي 2017، http://www.rawabetcenter.com/archives/12274

94-"ماذا يعني إقامة مناطق امنة في جنوب سوريا؟". اطلع عليه ب تاريخ10جوان،2017 http://arabic.sputniknews.com/arab_world/201705301024315367

95-"تقديرات الانعطافة التركية اتجاه روسيا حسمت امر بقاء الأسد وأنهت الحلم الكردي" .اطلع عليه بتاريخ 30ماي ،2017 http://www.alasr.ws/articles/view/17916.

96-الدور التركي في الازمة السورية. تحولات لا بشبه البداية. اطلع عليه بتاريخ 30ماي 2017، www.alalam.ir/news/1903711

97-السوري الجديد نت،" نظرة على اهم الاحداث في سوريا منذ مارس 2011." اطلع عليه بتاريخ 26ماي 2017، http://newssyrian.net/ar/content.

98-مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تقرير صادر بتاريخ 04جويلية، 2016. www.unocha.org .

99-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤن اللاجئين، "اللاجئين السوريين في تركيا" 2017. WWW.UNHCR.org

100-العلاقات التركية السورية " البعد التاريخي والروية المستقبلية 1923-2013" المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية. اطلع عليه بتاريخ 30ماي ،2017 http://scirsr.org/posts/736

101-"انتهاء جولة محادثات جنيف الرابعة حول سوريا ودي مستورة يدعو الى خامسة أطلع عليه بتاريخ 19جوان2017، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39151312.

102-ارجاء محادثات استانا حول سوريا لأجل غير مسمى، اطلع عليه بتاريخ، 19جوان، 2017 http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/6/8

المراجع باللغة الأجنبية

[1] François. Goudreau, L'occidentalisation De La Turquier et ses Relation Avec Voisins Orientaux : De La geurre Du Golfe a Aujourd'hui (Québec : Institut D'études Internationales De Montréal).

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الشكر والتقدير.	
الاهداء.	
خطة الدراسة.	01
ملخص.	04
مقدمة.	07
الفصل الأول: التوجهات السياسة التركية نحو الشرق الأوسط في ظل نظرية العمق االاستراتيجي.	17
المبحث الأول: الشرق الأوسط وأهمية العوامل الجيو استراتيجية.	18
المطلب الأول: العامل الجيو بولتيكي.	19
المطلب الثاني: العامل الجيو ثقافي.	22
المطلب الثالث: العامل الجيواقتصادي.	25
المبحث االثاني /-نظرية العمق الاستراتيجي.	29
المطلب الأول /-عناصر القوة والتخطيط الاستراتيجي	29
المطلب الثاني:/-موقع الشرق الأوسط ضمن سياسة العمق الاستراتيجي	34
المطلب الثالث: الوسائل الاستراتيجية لسياسة العمق الاستراتيجي.	38
المبحث الثالث:/-تركيا والممارسات الاساسية لسياسة الشرق الأوسط.	43
المطلب الأول :/-سياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط (سوريا والعراق).	44

المطلب الثاني: سياسة تركيا في الخليج العربي.	47
المطلب الثالث :/-سياسة تركيا تجاه إسرائيل وإيران.	50
ملخص الفصل الأول	54
الفصل الثاني /-مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية من2012 الى 2017.	56
المبحث الأول /-التغير في السياسة الخارجية.	57
المطلب الأول /-سمات وانماط التغير في السياسة الخارجية .	57
المطلب الثاني:/-التغير العمدي(الإرادي) في السياسة الخارجية.	61
المطلب الثالث /-التغير التلقائي في السياسة الخارجية.	66
المبحث الثاني /-عوامل التغير في السياسة الخارجية.	70
المطلب الأول: /-العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية.	70
المطلب الثاني /-العوامل الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية.	73
المطلب الثالث /-العوامل النسقية المؤثرة في السياسة الخارجية	75
المبحث الثالث/-مسالة التغير في السياسة الخارجية التركية.	79
المطلب الأول /-دوافع وأسباب التغير في السياسة الخارجية التركية	80
المطلب الثاني/-المراجعات الأساسية في السياسة الخارجية التركية	85
المطلب الثالث /-اتجاهات االتغيرفي السياسة الخارجية التركية.	90
ملخص الفصل الأول.	96

الفصل الثالث /-الموقف التركي من الازمة السورية استمرارية ام تغير في نظرية العمق الاستراتيجي.	98
المبحث الأول /-الخلفية التاريخية للعلاقات التركية السورية.	99
المطلب الاول/-الاعتبارات التاريخية والجغرافية في سياسة تركيا نحو سوريا.	99
المطلب الثاني /-عوامل الاختلاف والتقارب بين تركيا وسوريا.	102
المطلب الثالث /-العلاقات التركية السورية بعد نهاية الحرب الباردة.	106
المبحث الثاني /-تطورات الموقف التركي من الثورة السورية	109
المطلب الأول: أسباب الازمة السورية والعوامل المؤثرة في الموقف التركي	109
المطلب الثاني: مرحلة الضغط التركي من أجل الإصلاح السياسي في سوريا.	117
المطلب الثالث: مرحلة المطالبة برحيل بشار الأسد.	121
المبحث الثالث: التغير في الموقف التركي مع تفاقم الازمة السورية: الأسباب والنتائج.	124
المطلب الأول: التراجع واعتبار الأسد طرفا في الحوار.	124
المطلب الثاني:أسباب لتغيير في الموقف التركي من الازمة السورية .	127
المطلب الثالث: التحديات الامنية التي تواجهها تركيا جراء الازمة السورية.	131
ملخص البحث.	134
خاتمة.	136
الملاحق	140
قائمة المراجع.	142
فهرس المحتويات.	152